الفصل الأول
الاشتقاق والنحت
أولا : الاشتقاق

طريقة التوليد فى العربية ومنزلتها بين اللغات

الذى لاشك فيه – سواء بدأت اللغة توقيفا أو اصطلاحا أو حكاية للأصوات – أن اللغات لم تنشأ دفعة واحدة، بل إن بعضها حدث أولا ثم حدث بعضها الآخر ولا يزال يحدث شيئا فشيئا.

يقول ابن جنى: «وكيف تصرفت الحال وعلى أى الأمرين كان ابتداؤها فإنها لابد أن يكون قد وقع فى أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعى إليه فزيد فيها شيئا فشيئا»(١).

ويجدر أن نقول: إن جميع المتكلمين من بنى البشر قد نجحوا فى التعبير عن أغراضهم بطريقة فعالة مفهومة(٢).

وقد تتبع علماء اللغة المسالك اللغوية لتوليد الألفاظ فى اللغات جميعها وأوضحوها لنا فى صورها الواقعية وكان ذلك فى القرن التاسع عشر(٣) فقد قسموا اللغات إلى ثلاث فصائل تبعا لمسالك التوليد المتبعة فيها على النحو الآتى:

١– الفاصلة Isolating(٤) أو المنفصلة أو العازلة Isolanues (٥) أو لغات التجميع أو لغات التركيب الكثير Polysynthetic أو اللغات غير المتصرفة Monosyllabiques (٦). أو غير المرتقية(٧).

---

(١) الخصائص ٢/٢٨.
(٢) محاضرات فى اللهجات وأسلوب دراستها ص٢٤.
(٣) المصدر السابق ص٢١.
(٤) من مقال للأستاذ عباس العقاد بعنوان (اللغة العربية بين لغات الحضارة العصرية) بمجلة الأزهر عدد شوال ١٣٨٠هـ – مارس ١٩٦١ ص١٠٥٨.
(٥) علم اللغة د. وافى ص١١٧.
(٦) المصدر السابق ص١١٦.
(٧) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ص١٠.

وهذا النوع من اللغات يتضمن أدنى اللغات بيانا وأبسطها ألفاظا وكلمات هذا النوع تلازم شكلا واحدا وتدل على معنى ثابت لا يتغير (من ناحية المورفولوجيا) ومن ناحية السنتكس توضع أجزاء الجملة بعضها بجانب بعض دون روابط، وتستفاد وظائفها وعلاقاتها من ترتيبها أو من سياق الكلام[١].

« فالفاصلة هى اللغة التى لا يتغير فيها شكل الكلمة (أو الجذر) إن وقع فى التركيب أما العلاقات الصرفية والنحوية بين كلمة وأخرى فى الجملة فتتوقف على موقع الكلمة فى الجملة لا على تصريفها أو حالاتها الإعرابية واللغة الصينية من هذا النوع فإن الضمير (أنا) لا يتغير شكله كما هى الحال فى لغتنا العربية تبعا للحالات الإعرابية والصرفية بل يظل على شكله الأول، إنما يتغير مركزه فى الجملة وهذا التغيير فى مركز الكلمة يدل على الحالة الإعرابية أو على الوظيفة النحوية التى تقوم بها الكلمة، وإيضاحا للمسألة نقول: إن فى لغتنا العربية يتغير الضمير (أنا) إلى (ت) فى مثل: أكلت، ويتغير إلى (نى) فى مثل (أحبنى) ويتغير إلى (ى) فى مثل كتابى، وإذا أكدناه قلنا: (إياى) أما فى الصينية فيقال: (كتاب أنا) (أحب أنا) وفى حالة التأكيد: (أنا أنا)[٢].

وهذه اللغات تعتمد - كذلك - على (التنغيم) لتنويع المدلول والتمييز بين الصفات والظروف وبين الأوقات والأجناس وغيرها من معانى الجمع والتثنية والإفراد[٣].

ومن أهم صفاتها أن ألفاظها أحادية المقاطع لا فرق فيها بين الاسم والفعل والحرف واللفظة الواحدة تكون اسما أو فعلا أو نعتا بإضافة ألفاظ أخرى ذات معان مستقلة.

ومن هذه اللغات - غير الصينية - اللغات الزنجية التى يتفاهم بها قاطنو جنوبى أفريقيا والأمريكانية التى يتكلم بها هنود أمريكا والشمالية الشرقية الآسيوية والحامية[٤].

ويرى بعض الباحثين أن هذه اللغات سارت على هذا المسلك لبدائية أهلها لأنها تشيع فى كثير من الأمم الأولية.

---

(١) علم اللغة د. وافى ص١١٧. (٢) محاضرات فى اللهجات د. فريحة ص٢٢.
(٣) من مقال الأستاذ العقاد فى مجلة الأزهر العدد السابق ص١٠٥٨.
(٤) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ص١٠ ومقدمة لدرس لغة العرب ص١٢٢.

وسمى هذا النوع باللغات الفاصلة أو المنفصلة لأن الكلمة فيها تنفصل بصيغة واحدة لا تتغير حروفها وإنما يتغير المعنى بضم صيغة أخرى بترتيب متبع أو بغير ترتيب يلتزم فى جميع الأحوال وسميت عازلة لعدم وجود روابط فى جملها[١] وسميت بلغات التجميع أو التركيب الكثير لأن من فروع هذا اللغات ما تتكون أسماؤه وأفعاله من جملة تتألف من عدة مقاطع وأجزاء وسميت غير متصرفة لعدم تغير أبنيتها ومعانيها[٢] وغير مرتقية لتضمنها أدنى اللغات بيانا وأبسطها ألفاظا وانتشارها بين الأمم البدائية.

٢- اللاصقة Agglutinative أو اللصقية أو الوصلية أو لغات النحت وتسمى أحيانا بأسم اللغات الغروية فى اصطلاح الأوروبيين[٣] ومرتقية[٤].

ومن أهم صفات هذه اللغات أنها مؤلفة من أصول جامدة لا تقبل التغيير فى بنائها مطلقا، وأن الاشتقاق يقوم فيها بإلحاق أدوات لا معنى لها وتوضع هذه الأدوات أحيانا قبل الأصل فتسمى سابقة Prefixes وأحيانا بعده فتسمى لاحقة Suffixes ومعظمها كان فى الأصل كلمات ذات دلالة ثم فقدت معانيها، وأصبحت لا تستخدم إلا مساعدة للدلالة على تغير معنى الأصل الذى تلصق به، أو للإشارة إلى علاقته بما عداه من أجزاء الجملة[٥].

ويختلف أسلوب اللصق باختلاف اللغات، فبعض اللغات اللصقية تستخدم الحروف السابقة كاللغة البنتوية[٦] وبعضها يستخدم الحروف اللاحقة كالتركية فـ(منزل) فى التركية مثلا يقال له إو EW فإذا أردت أن تقول: خارج المنـــزل ألصقت بآخره دالا مكسورة ونونا للدلالة على المجاوزة فنقول: إودن Ewden وإذا أردت جمعه ألصقت بآخره لاما مكسورة وراء فتقول: إولر

---

(١) علم اللغة د. وافى ص١١٧.
(٢) المصدر السابق ص١١٥، ١١٦.
(٣) محاضرات فى اللهجات ص٢٢.
(٤) مقال الأستاذ العقاد فى مجلة الازهر العدد السابق ص١٠٥٨.
(٥) الفلسفة اللغوية ص١١ ومقدمة لدرس لغة العرب ص١٢٢.
(٦) يطلق اسم البنتوية Bantous على سكان القسم الجنوبى بأفريقيا الاستوائية. ما عدا قبيلتى الهوتانتوت والبوشمات وترجع لغاتهم إلى فصيلة واحدة على الرغم من اختلاف أصولهم الشعبية.

Ewler— وإذا أردت أن تقول: خارج المنازل ألصقت بالجمع الدال والنون الدالتين على المجاوزة فتقول: إولردن Ewlerden وقد تجتمع الطريقتان فى لغة واحدة، فتستخدم أحيانا الحروف السابقة وأحيانا الحروف اللاحقة، وقد روى أنه توجد فى لغة الايروكويين[١] كلمة واحدة تدل على ما يأتى: «أطلب نقودا من هؤلاء الذين جاءوا ليشتروا منى الأقمشة» ويكثر كذلك هذا النوع من الكلمات الطويلة فى لغة الاسكيمو.

ولذلك سميت باللصقية أو الوصلية [٢] وسميت بلغات النحت لتكون الأسماء والأفعال والصفات فيها بإدخال المقاطع الصغيرة عليها أو إلحاقها بها، وباللغات الغروية لأن مفرداتها تلصق لصقا لتنويع معانيها كما تلصق أدوات البناء بالغراء[٣].

ومن أشهر لغات هذه الفصيلة – عدا ما سبق – اللغة اليابانية وغير التركية من فروع اللغات الطورانية والمنغولية[٤] وبعض لغات الأمم الأولية.

٣– المتصرفة Flexional أو التحليلية Analytiques[٥] ويطلق عليها اسم المرتقية.

ويمتاز هذا القسم من ناحية المورفولوجيا بأن كلماته تتغير معانيها بتغير أبنيتها، ومن ناحية السنتكس بأن أجزاء الجملة يتصل بعضها ببعض بروابط مستقلة تدل على مختلف العلاقات[٦].

فاللغات المتصرفة هى التى يتغير فيها الجذر أو تتغير حركته، وقد يمتزج بعناصر أخرى أو عناصر أخرى تمتزج به فى أوله ووسطه وآخره، وفى جميع هذه التغيرات يختلف المعنى[٧].

وسميت متصرفة لتغير أبنيتها بتغير المعانى، وبالتحليلية لما تتخذه حيال

---

(١) عشائر الهنود الحمر وهم السكان الأصليون لأمريكا الشمالية.
(٢) علم اللغة د. وافى الأصل والتعليق ص ١١٦. (٣) مقال العقاد السابق.
(٤) الفلسفة اللغوية ص١١ ومقدمة لدرس لغة العرب ص١٢٢.
(٥) محاضرات فى اللهجات ص٢٢ وعلم اللغة د. وافى ص١١٥.
(٦) علم اللغة د. وافى ص١١٥. (٧) محاضرات فى اللهجات ص٢٢.

الجملة من تحليل أجزائها وربط بعضها ببعض بروابط تدل على العلاقات، مثل: ذهب محمد وعلى من المنزل إلى الجامعة، فالربط هنا بالواو ومن، وإلى بمعان خاصة وتسمى هى والتى قبلها بالمرتقية لأنها تمتاز بسعة نطاقها، ومنها لغات العالم المتمدن.

وأحسن مثال على تصرف اللغات هو العربية فجذورها تتصرف على أنحاء شتى للدلالة على المعانى ومن ذلك الجذر (ك ت ب) فمنه: كتب بالبناء للمعلوم – كتب – بالبناء للمجهول – كاتب – مكتوب – استكتب .. إلخ.

واللغات المتصرفة تمتاز بقبول أصولها التصريف إلحاقا وإدراجا ومن الصفات المميزة للطائفة الآرية أنها مؤلفة من أصول قابلة للتصريف إدراجا وأن الاشتقاق فيها يقوم بإضافة أدوات معظمها ذات معنى فى نفسها وهذه الأدوات تلحق غالبا فى آخر الأصل، وأحيانا فى أوله.

مثال ذلك فى الإنجليزية Thank (شكر) منها Thankful (شاكر أو شكور) ثم Unthankful (غير شاكر) Unthankfulness (عدم شكر).

وهكذا فى سائر التصاريف وعليه تجرى سائر اللغات الآرية[1].

واللغات السامية تشارك الطائفة الآرية فى قبول الاشتقاق على طريق الإلحاق، لكنها لا تقبل الأدوات الملحقة إذا كانت ذات معنى فى نفسها، وتمتاز بحصول معظم الاشتقاق فيها بواسطة تغيير الحركات فاللغات السامية يعم فيها الفعل الثلاثى فى كل مادة، وتجرى قواعد الصرف فيها على المخالفة بين الأوزان بحسب معانيها[2] فهى «مؤلفة من أصول ثلاثية الأحرف ثابتة فى الاشتقاق أى أنه لا يؤثر على أحرفها بل هو يقوم فيها بتغيير الحركات التى يتوقف عليها نوع الدلالة مثاله فى العربية (قتل) وهو أصل يتضمن معنى القتل، فبتغيير الحركات فيه تشتق عدة أفعال أو أسماء أو نعوت تبعا لنوع التغيير، فمنه: (قتل) فعل ماض معلوم و(قتل) فعل ماض مجهول و(قتل) مصدر و(قتل) – بكسر القاف وسكون التاء – بمعنى العدو، و(المقاتل) و(قتل) – بضمتين – جمع قتول، وقد

---

(١) الفلسفة اللغوية ص١٢، ١٣.

(٢) المصدر السابق ص١٦ ومقال الأستاذ العقاد السابق.

تمد إحدى هذه الحركات فيقال: قاتل وقاتل وقتيل وقتول وقتال – بكسر القاف وفتحها – وقتلى.. إلخ[١].

«فتبادل الحركة يلعب فى السامية دورا أوسع مما فى الهندية الأوروبية، فخاصة هذه اللغات فى تعبيرها بالسواكن عن أساس الفكرة وعن تفرعاتها الثانوية بالحركات يجعلنا فى حل من القول بأن التصريف فى هذه اللغة يقع داخل الكلمات، أما عن الحركات فكل ساكن من سواكن الأصل يمكن أن يتبع بالفتحة القصيرة أو الطويلة أو بالكسرة القصيرة أو الطويلة أو بالضمة القصيرة أو الطويلة أو بالصفر، فعندنا سبع صور و كل واحدة من هذه الصور السبع تستخدم للدلالة على الوظيفة النحوية وذلك يسمح للغات السامية بصياغة عدد من الكلمات المشتقة دون حاجة إلى لواحق[٢].

فاللغات السامية تسمى لذلك لغات الاشتقاق، وهو من خصائصها الملازمة لها.

وتكاد اللغة العربية من بينها تنفرد بعموم الاشتقاق واطراده مع تحريك أواخر الكلمات حسب مواقعها من الجمل المفيدة[٣].

فنحن إذا قارنا فى خاصة الاشتقاق نفسها بين العربية وأخواتها فى الأسرة اللغوية كادت تنفرد باشتقاق مقصور عليها لا يضارعه اشتقاق العبرية أو السريانية أو الكلدانية أو الحبشية فى السعة ولا فى تقسيم القاعدة ولا فى تحكيم المتكلم فى التعبير عن أغراضه على حسب كل احتمال معقول[٤].

وإن اللغات السامية التى تشارك هذه اللغة فى قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها فى ضبط المشتقات بالموازين التى تسرى على جميع أجزائها وتوفق أحسن التوفيق المستطاع من مبانيها ومعانيها[٥].

وإذا ما قارنا بين الاشتقاق فى العربية واللغات الأجنبية لاحظنا أن العربية تمتاز – كما سبق إيضاحه – بأصول – تسمى بالحروف الصامتة وهى ما عدا

---

(١) الفلسفة اللغوية ص١٦.
(٢) علم اللغة ص١١٣، ١١٤.
(٣) مقال الأستاذ العقاد السابق.
(٤) أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ص١٠١.
(٥) اللغة الشاعرة ص١٣.

حروف المد – اثبت وأقوى وأبقى على اختلاف أحوال الكلمة وتصرفاتها وصيغها ومنها تتكون حروف الكلمة الأصلية الثابتة التى تدور معها أنى دارت، وتثبت أنى تقلبت، وهى التى تثبت أصل المعنى فى المادة اللغوية بثباتها.

ولحروف المد فيها وظيفة تنويع المعنى الواحد والمادة الواحدة[١] – بجانب الحركات التى تنوع المعنى أيضا[٢] – تبعا لأوزان مختلفة مثل: ينظر – ناظر – منظور – نظير – نظائر – نظارة – مناظر – منظار – منظر – منتظر.. إلخ، فهذه الكلمات تختلف بين أسماء وأفعال وصفات وأفراد وجموع والذى فرق بينها هو الوزن الذى لونته الحركة قصيرة وطويلة، وهذه الحركات – مع ما يسمى بحروف الزيادة التى يجمعها قولهم «سألتمونيها» مما يعين على ذلك[٣].

بل تسمو العربية حين تعبر باختلاف الوزن والحركة عن معان دقيقة فهناك تفرقة واضحة بين ما هو حركة فى النفس وما هو حركة فى الجوارح يدرك مثلا بين: الكبر – بكسر الكاف وفتح الباء – والتكبر والعلم والتعلم والفقه والتفقه وما إلى ذلك[٤].

وإن هذه القولب الفكرية العامة فى اللغة العربية توفر على المتكلم والمتعلم كثيرا من الجهد، ذلك أن فى عالم الفكر معانى كلية كالفاعلية والمفعولية.. والمكانية والزمانية والسببية والحدث أو الفعل والآلية، ويمكن أن تزاد هذه المعانى الكلية أو القوالب الفكرية وأن ترد إليها جميع المعانى الجزئية والتفصيلية[٥].

واللغة العربية بلغت غاية الحسن بتقسيمها الحروف إلى نوع صامت لتنويع أصول المعانى، وحروف للمد تنوع المعنى الواحد على حسب أحواله، وملابساته للفاعل والمفعول والصفة، وللماضى والمستقبل، واختلاف الحركة مع الاتفاق فى الحروف الأصلية يؤدى إلى اختلاف جزئى فى المعنى كالمبنى للمعلوم والمجهول واسم الفاعل واسم المفعول.. إلخ[٦].

---

(١) خصائص العربية ومنهجها الأصيل فى التجديد والتوليد ص١٩.
(٢) فقه اللغة د. وافى ص٢٤١. (٣) فقه اللغة د. المبارك ص١٥٢ – ١٥٤ بتصرف.
(٤) فلسفة اللغة العربية. عثمان أمين ص٤٩. (٥) فقه اللغة للمبارك ص٩٨.
(٦) المصدرالسابق ص١٥٣، ١٥٥.

وبذلك نرى أن للعربية «نسقا مورفولوجيا مبتكرا داخل الكلمة يستبعد كل إضافة خارجية من المقاطع لأوائل الكلمات أو أواخرها وينتج ثروة من الاشتقاق من الأصل الواحد»[١].

«فالكلمةالعربية تبدو كأنها أذيبت ثم صيغت وتوزعت أجزاؤها وحشيت أطرافها وأوساطها مع الاحتفاظ دوما بمادتها الأصلية، فخرجت فى قالب معين ووزن محدود لا يختلف من مادة إلى أخرى»[٢].

ولذلك كانت أبنية الألفاظ وأوزان الكلم العربى وحدات موسيقية ترجع إليها جميع ألفاظ اللغة العربية، وكان الكلام فى حال تركيبه – شعرا أو نثرا – إذا أحكم تركيبه على يد حاذق لغوى كان الكلام يمثل وحدات موسيقية وكأنه زخارف الفن العربى»[٣].

وهذه الخصائص التى تتمثل فى أصول ثلاثية تشمل المعنى العام ويتنوع بالحركات قصيرة وطويلة، وببقية حروف الزيادة المعروفة فى العربية بحيث تكون إطارا عاما تجرى المعانى فى فلكه، وتوفر على المتكلم والباحث جهدا طويلا شاقا قد يقضيه عند استعمال لغة أخرى. هذه المزايا لا تتوافر لغيرها من اللغات الأجنبية المتصرفة.

فالباحث فى اللغات اللاتينية يرى أنه «ليس فى مفردات هذه اللغات عدد من الحروف الثابتة، فقد تتغير كلها أو أكثرها فى تصاريف الكلمة ومشتقاتها أو تحذف وقد تتغير أصواتها على مر السنين والأعوام، وقد يقع هذا التغيير فى بعض مفردات المادة دون بعضها الآخر فتنفك الصلة بينها، فالشين فى كلمة Cheval... (حصان) كانت كافا فى الأصل وانقلبت إلى شين فى بعض الألفاظ، وبقيت كافا فى بعض مشتقات الكلمة مثل Cavalier (فارس)»[٤].

ولا فرق بين حروف المد وغيرها من جهة تبدلها، وعدم استقرارها أو من جهة دلالتها ووظيفتها.

---

(١) فلسفة اللغة العربية ص ١٠. (٢) فقه اللغة للمبارك ص١٠٠.

(٣) المصدر السابق ص١٠٤، ١٠٥.

(٤) خصائص العربية ومنهجها الأصيل فى التجديد والتوليد ص٢٣.

وليس فى الاشتراك فى الحروف الصامتة فى اللغات الأجنبية أى دليل على اشتراك بينها فى المعنى، مثال ذلك فى الفرنسية (سكران) oeuver (أثر أو تأليف) ouver (il)(فتح) ومثلها Livre (كتاب Levre (شفة)[١].

والخلاف فى حروف المد فى الفرنسية والإنجليزية خلاف أساسى يتغير به المعنى والأصل الاشتقاقى غالبا كالاختلاف بين الألفاظ الفرنسية الآتية، وهو منحصر فى حروف المد :

mile, mulle, peu, peau, male, moule, puis, pas, mal [٢].

وهى تقوم فى تركيب الألفاظ واشتقاقها على طريقة التركيب الإلحاقى التى تقوم على زيادة أحرف مخصوصة فى أول الكلمة أو آخرها للدلالة على معنى خاص يحصل بهذه الإضافة كإضافة ent فى الفرنسية، وer فى الإنجليزية للدلالة على اسم الفاعل وإضافة in فى أول الكلمة للسلب وer للتكرار وtion فى آخرها للحدث و ment للحال فى الفرنسية أو بطرق أخرى كالنحت[٣].

وقد تجرى الكلمات فى اللغات الأجنبية على وزن واحد، ولكن بغير دلالة على اتفاق فى المعنى، ولا فى تقسيم الأسماء والأفعال والحروف، ولولا هذه المشابهة العرضية بين بعض كلماتها لكان فيها من الأوزان عداد ما فيها من الكلمات فالأوزان : آن – بان – تان – ثان – جان – ذان – ران – فان – مان – توجد فى اللغة الإنجليزية اتفاقا ومنها الحروف والأفعال والأسماء وليس بين أوزانها ومعانيها ارتباط على الإطلاق[٤].

وبهذا يثبت سر كبير للاشتقاق والتصرف فى اللغة العربية وكونها من أرقى اللغات بيانا وأوسعها نطاقا وأغناها ألفاظا وأدقها تعبيرا [٥].

وارتباط اللغة العربية – لذلك – حيوى، وطريقتها توليدية وليست آلية جامدة [٦].

وأكمل اللغات على سنة التطور والتقدم تلك اللغات التى انتظمت

---

(١) المصدر السابق ص٢٢ .
(٢) فقه اللغة للمبارك ص١٥٣ وانظر كتابه : خصائص العربية ٢٢ .
(٣) فقه اللغة للمبارك ص١٠٠ . (٤) اللغة الشاعرة ص١٣ .
(٥) الفلسفة اللغوية ص١٣ . (٦) فقه اللغة للمبارك ص٦١ .

قواعدها الصوتية Morphologie وقواعدها الصرفية Phonologia وقواعد التركيب والعبارات.

وإن دلائل التطور العريق الذى امتازت به لغة الضاد تحقيق علمى يقرره غير أبناء اللغة، وليس بالفخر القومى الذى يعلنه أبناؤها وحدهم بغير دليل[١].

لغة العرب بين الجمود والاشتقاق:

وإذا كان قد قيل بوجه عام إن طرق الوضع اللغوى هى الارتجال والقياس[٢] والاشتقاق فإننانرى أن أهمها هو الاشتقاق الذى يخضع للقياس، والواقع أن اللغة العربية تتميز بهذا النوع الذى يكثر فيها التوالد والنتاج وقد عرفه القدماء أصحاب السليقة. قال ابن فارس فى فقه اللغة «باب القول على لغة العرب هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟» أجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن للغة العرب قياسا وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان وأن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر تقول العرب للدرع جنة وأجنه الليل وهذا جنين أى هو فى بطن أمه وأن الإنس مشتق من الظهور يقولون «آنست الشيء أبصرته وعلى هذا سائر كلام العرب علم ذلك من علم وجهله من جهل[٣]، وإذا تصفحنا المعاجم اللغوية أدهشنا ما نجد من كثرة موادها وفيضان ألفاظها بل زاد من دهشتنا أن كل طائفة من الألفاظ نجد لها صلة تربط بينها مما يدل على أنها نشأت من أصل واحد فكلمة «عرف» تفيد انكشاف الشيء وظهوره ويتحقق هذا المعنى فى جميع ما تصرف من حروفها وهو عرف، تعرف، تعارف، معروف، عرفان.. إلخ، ويحقق ابن جنى هذا المبدأ فى مواد كثيرة، ومما ذكره أن تركيب «س ل م» يفيد معنى السلامة فى تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة وهكذا..[٤].

ولكن.. هل كلم العرب كله مشتق أو لا؟

---

(١) العقاد فى مقاله بمجلة الأزهر العدد السابق ص١٠٥٩.

(٢) من أسرار اللغة ٤٦.

(٣) المزهر ١/١٦٣، ١٦٤، والصاحبى ٦٧.

(٤) الخصائص ٢/١٣٤.

ينقسم علماء اللغة فى ذلك إلى طوائف :

فيرى سيبويه والخليل وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعى وأبو زيد وابن الأعرابى والشيبانى وغيرهم أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين كل الكلام مشتق ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج، وقالت طائفة من النظار الكلم كله أصل[١].

ومن عرض هذه الآراء التى تدور دورانا منطقيا مسلسلا كأنما هى مسألة عقلية بحتة لا مجال للواقع فى إثباتها من ذلك نقف موقفا يدعم الحقيقة الواقعية ويبرهن عليها، فنحن مع أصحاب الرأى الأول نؤيده ونعضده فمما هو جدير بالقبول حقا أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق، والقول بأن الكلام كله أصل «غير صحيح» لأنه ينكر الصلة المحسة فى اللفظ والمعنى بين الكلمات فى مثل علم ويعلم واعلم والعالم والمعلوم والعلم[٢] ولو كان الكلم كله أصلا لم يكن هناك مجال للابتكار والتوليد ولكان معنى ذلك أن لغة العرب جامدة لا تتحرك على الرغم من تحرك الزمن وتطوره، وهذا منقوض إذ يجدر بنا ألا نتصور أن الأفعال أوالمصادر حين عرفت فى نشأتها عرفت معها مشتقاتها فقد تظل اللغة قرونا وليس بها إلا الفعل وحده أو المصدر وحده حتى تدعو الحاجة إلى ما يشتق منهما[٣].

ولم تنشأ كل المشتقات دفعة واحدة وإنما حسب الحاجة ولذلك وردت لنا مواد اللغة العربية ناقصة فى مشتقاتها فى بعض الأحيان فتروى المعاجم العربية أفعالا لا مصادر لها ومصادر لا أفعال لها ورأى المجمع اللغوى إزاء هذا أن يصدر قراره الحكيم وهو استكمال المادة اللغوية فى المعجم العربى الحديث وفى هذا القرار تنمية كبيرة لألفاظ اللغة[٤].

فمذهب الأصالة المطلقة لا سند له من تاريخ بل إن المشاهدة لها تدفعه بلا مراء ولسنا – أيضا – مع أصحاب الرأى القائل بأن الكلم كله مشتق «لأنه يلزم عليه أن تكون كل كلمة فرعا ولابد أن يكون بعض الفروع أصلا وكيف يكون

---

(١) المزهر ١/١٦٥.
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٠١.
(٣) من أسرار اللغة ٤٧.
(٤) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤٣.

الشيء الواحد أصلا وفرعا وقد جعل الفرع دالا على ما فى الأصل وزيادة لقد ذهب بعض البصريين إلى أن الوصف الدال على الحدث والموصوف كاسمى الفاعل والمفعول مشتق من الفعل الدال على الحدث والزمان المعين والفعل مشتق من المصدر الدال على الحدث، فالفعل أصل الوصف وفرع المصدر ولكن الوصف الدال على الحدث والموصوف لا يدل على الزمان المعين الذى فى الفعل فليس الفعل أصلا للوصف وليس الوصف فرعا من الفعل دالا على ما فيه وزيادة وإنما هو فرع من المصدر كالفعل[1] وإلا فما الأصول التى اشتق منها كل الكلم هل أميتت أو أهملت مثلا؟ هذا كلام لا يصدق!

ويؤيدنا فى ذلك الرأى الذى ملنا إليه ابن جنى فهو يقول «فإن قلت: فهلا كان نعم وبجل مشتقين من النعمة والنعيم والبجال والبجيل ونحو ذلك دون أن يكون كل ذلك مشتقا منهما؟ قيل: الحروف يشتق منها ولا تشتق هى أبدا وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول التى لا تكون مشتقة من شيء لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقة منه[2].

وبذلك يتأكد لنا أن لغة العرب بها أصول وفروع تولد أكثرها من طريق الاشتقاق وتبعا للحاجات الاجتماعية النامية وبفضل الاشتقاق غزرت المادة اللغوية فيها بما ستراه واضحا فيما بعد ويتضح تمام الاتضاح أن لغة العرب ليست جامدة بل هى أولى اللغات العالمية احتفاظا بالاشتقاق واهتماما به حتى ليقول الأستاذ عبد القادر المغربى فى مقدمة كتابه الاشتقاق والتعريب «الاشتقاق فى أصول كلمات اللغة العربية كالنتاج والتوليد فى الأفراد المتكلمين بها والتعريب فى الكلمات الدخيلة الطارئة على تلك اللغة كالتعرب بالنسبة للدخلاء فى الأمة العربية والملتحمين بها[3] ولقد بلغ عدد كلمات العربية بالاشتقاق والتوليد قدرا كبيرا جدا حتى لقد قالوا إنها قد احتوت على مشتقات قدرها سبعون ألف كلمة وهذا على طبيعة العرب فى السخاء اللغوى كما هى عادتهم فى سخائهم الطبيعى والمادى ولذلك ترى ما تعجب له فقد وضعوا لبعض المعانى أسماء تفوق التصور فللسيف ألف اسم وللأسد خمسمائة وللداهية أربعمائة حتى قال

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٢ / ٢٠١.
(٢) الخصائص ٢ / ٣٧.
(٣) ص٨.

الثعالبى تكاثر أسماء الدواهى من الدواهى[1] ولعل فى نص الثعالبى السابق ما يوحى بقدرة العرب الخارقة وطواعية لغتهم لهم.

ونعتقد – بعد وضوح الشمس لذى عينين – أن من البداهة بمكان امتياز لغة العرب بالاشتقاق اللغوى وسترى من نتائج هذا البحث قيمة الاشتقاق فى العربية ومزاياه التى لا تحصى.

أصل المشتقات

تمتاز اللغة العربية باشتراك موادها فى حروف ثلاثة وتتصل الألفاظ المشتركة فيها بمعنى «عام واحد» فمن خصائص اللغة العربية:

١– أن الكلمة العربية ذات أصول ثلاثة يعبر عنها فى الميزان الصرفى بفاء الكلمة وعينها ولامها وتأتى على هذا الترتيب.

٢– أن الكلمات العربية تأتى على هيئات صرفية معينة تسمى الصيغ وأن الخلاف بين الكلمات من الناحية التركيبية هو فى الواقع اختلاف بين هذه الصيغ.

٣– أن هذه الكلمات لها ارتباطان لفظى يتمثل فى أن حروف الأصل توجد فى الصيغتين المترابطتين بنفس التركيب وإن اختلف الهيكل فى كلمة عنه فى الأخرى ومعنوى يتمثل فى أن الكلمتين بهذه المثابة تعبران عن معنى واحد تختلفان فى دائرته كما تختلف الصيغتان لا كما تختلف المادتان المعجميتان[2].

وعلى أساس ذلك رتبت معاجمنا اللغوية فجمعت فى مادة (ض ر ب) جميع مشتقاتها المتولدة عنها وكذلك فى (ق ط ع) و (ع ل م) وغيرها، وليس ذلك شأن اللغات الأخرى بسبب ضياع أصول الألفاظ واندراس معالم أنسابها ومن هنا رتبت معاجمها ترتيبا فرديا لاجماعيا روعى فيه ظاهر اللفظ لا حقيقته وأصله فتباعدت الأقارب وتقاربت الأباعد اللهم إلا فى معاجم تعرف بالمعاجم الاشتقاقية ولكن هذه المعاجم لا يستعملها إلا الخاصة من المشتغلين باللغة[3]

---

(١) المصدر السابق ص١١ – ١٣. (٢) مناهج البحث فى اللغة ١٧٧، ١٧٨.
(٣) فقه اللغة للمبارك ٥٥، ٥٦ بتصرف.

وعلماء اللغة – ومنهم القدماء – يلاحظون هذه الظاهرة التى تمتاز بها اللغة العربية فهم « يعرفون كلمات كثيرة مشتركة فى معنى واحد وفى حروف ثلاثة ومن هنا اختلفوا فى أسبقية هذه الكلمات ونشأ الخلاف بينهم فى أصل المشتقات[1].

وقد كان للمشتغلين بالبحوث المتصلة باللغة من نحويين وصرفيين وأصحاب متن اللغة وعلمائها قديما وحديثا آراء مختلفة فى هذا الموضوع بناء على حجج تراءت لكل فريق ونحن نورد هنا كل تلك الآراء وأدلتها ونضعها فى ميزان النقد الدقيق.

١ – رأى النحويين والصرفيين: النحويون ومن جرى على شاكلتهم من الصرفيين قد اختلفوا فيما بينهم فى أصل المشتقات أهو المصدر أم الفعل؟ وقد اعتنق المذهب الأول البصريون على حين اتجه إلى الثانى الكوفيون، وكتب النحو تذكر هذا الخلاف إلا أن أجمعها للمذهبين وأدلتهما هو كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى النحوى[2] وكتاب الإيضاح لأبى القاسم الزجاجى[3] ونؤثر أن ننقل من الأول ما قاله كل من الفريقين – مع ما نرى إضافته من غيره – حتى يتضح رأيهما عند المقارنة بما عداه من الآراء الأخرى.

قال ابن الأنبارى: « ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو ضرب ضربا وقام قياما وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ألا ترى أنك تقول قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل وتقول: قام قياما فيعتل لاعتلاله فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه[4]، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل فى المصدر ألا ترى أنك تقول ضربت

---

(١) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤١.

(٢) فى المسألة الثامنة والعشرين تحت عنوان (القول فى أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر).

(٣) تحت عنوان (باب القول فى الفعل والمصدر أيهما مأخوذ عن صاحبه).

(٤) ذكر هذا الدليل فى كتاب الإيضاح للزجاجى ٦٠ وانظر: الأشباه والنظائر ١ / ٥٨.

ضربا فتنصب ضربا بضربت فوجب أن يكون فرعا له لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل[1]، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع[2]، والذى يؤيد ذلك أننا نجد أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصلكم وهو نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعل فاعل والفاعل وضع له[3] فعل ويفعل فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر قالوا: ولا يجوز أن يقال إن المصدر إنما سمى مصدرا لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذى تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه، لأنا نقول لا نسلم بل سمى مصدرا لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا مركب فاره ومشرب عذب أى مركوب فاره ومشروب عذب والمراد به المفعول لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل الفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل وبيان ذلك: أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك فى الأزمنة كلها لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة ولهذا كانت الأفعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل لأن الأزمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة فدل على أن المصدر أصل للفعل ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمان المحصل والمصدر يدل بصيغته على شىء واحد وهو الحدث وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ألا ترى أن

---

(١) الأشباه أيضا ١/٥٨. (٢) ذكر هذا الدليل فى الإيضاح ٦١.

(٣) يرجح الشيخ محيى الدين أن الأصل والفعل وضع له.. إلخ ونحن معه فى ذلك.

«ضرب» يدل على ما يدل عليه الضرب والضرب لا يدل على ما يدل عليه «ضرب» وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل وصار هذا كما تقول فى الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفضة لا تدل على الآنية وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ههنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه، ويوضح بعضهم ذلك – كما نقل السيوطى – بأن الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر وتدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقا من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة، ومنهم من تمسك بأن قال لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل[1]، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل أما الفعل فلا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره قالوا ومن الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن المصدر اسم الفعل وقد اتفقنا جميعا على أن الاسم سابق للفعل فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال ألا ترى أنا نفعل الضرب والخروج والأكل وما أشبه ذلك قبل فعل زيد له ثم يفعله زيد فيخبر عنه بذلك ولولا أنا نفعله ونعرفه لم نفهم الإخبار عنه والمصدر الحدث لأنه الحدث الذى أحدثه زيد ثم حدث[2] عنه والفعل حديث عنه

---

(١) انظر: فى هذه الأدلة الإيضاح ص ٥٩، ٦٠، والأشباه والنظائر ١/٥٦ – ٥٨.

(٢) بضم الحاء وتشديد الدال المكسورة.

والحدث سابق للحديث عنه[1] ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل مصدر فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه وهذا دليل لا بأس به فى المسألة[2].

وأجاب البصريون عن كلمات الكوفيين:

أما قولهم «إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله».

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه، الوجه الأول أن المصدر الذى لا علة فيه ولا زيادة لا يأتى إلا صحيحا نحو ضربته ضربا وما أشبه ذلك وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة والكلام إنما وقع فى أصول المصادر لا فى فروعها، الثانى أنا نقول: إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية وصار هذا كما قالوا: (يعد) والأصل فيه يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد وتعد والأصل فيها أوعد ونوعد وتوعد فحذفوا الواو – وإن لم تقع بين ياء وكسرة – حملا على يعد ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يعد وكذلك قالوا: أكرم والأصل فيه أ أ كرم فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما وقالوا «نكرم وتكرم ويكرم» والأصل فيه نؤكرم وتؤكرم ويؤكرم كما قال الشاعر:

(فإنه أهل لأن يؤكرما)

فحذفوا الهمزة – وإن لم يجتمع فيها همزتان – حملا على أكرم ليجرى الباب على سنن واحد ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم فكذلك ههنا[3].

والثالث أنا نقول يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذى هو فرع كما بنينا الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة نحو يضربن – حملا على ضربن وهو فرع لأن الفعل المستقبل قبل الماضى وكما قال الفراء إنما بنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنه يفتح فى الاثنين ولاشك أن الواحد أصل للاثنين فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ههنا[4].

---

(١) الإيضاح ٥٧.
(٢) المصدر السابق ص٥٨.
(٣) المصدر السابق ص٦٠.
(٤) انظر: وجها رابعا فى الأشباه والنظائر ١/ ٥٩.

وأما قولهم إن الفعل يعمل فى المصدر فيجب أن يكون أصلا قلنا كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له وذلك من وجهين، أحدهما أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء فكذلك ههنا والثانى أن معنى قولنا «ضرب ضربا» أى أوقع ضربا كقولك ضرب زيدا فى كونهما مفعولين وإذا كان المعنى أوقع ضربا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال اضرب وما أشبه ذلك فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل[1].

وأما قولهم: إن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد قلنا وهذا أيضا لا يدل على الأصالة والفرعية ألا ترى أنك إذا قلت جاءنى زيد زيد ورأيت زيدا زيدا ومررت بزيد زيد فإن زيدا الثانى يكون توكيدا للأول فى هذه المواضع كلها وليس مشتقا من الأول ولا فرعا عليه فكذلك ههنا[2]. وأما قولهم: إنا نجد أفعالا ولا مصادر لها قلنا: خلو تلك الأفعال التى ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعا ألا تري أنهم قالوا طير عباديد أى متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو الفرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع وكذلك أيضا قالوا طير أبابيل قال الله تعالى: (وأرسل عليهم طيرا أبابيل) أى جماعات فى تفرقة وهو جمع لا واحد له فى قول الأكثرين ثم نقول: ما ذكرتموه معارض بالمصادر التى لم تستعمل أفعالها نحو «ويله وويحه وويهه ووبه وويسه وأهلاً وسهلا ومرحبا وسقيا ورعيا.. إلخ) فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل فى كون المصدر أصلا فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال[3].

وأما قولهم إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل والفعل وضع له فعل

---

(١) انظر: زيادة عليه الأشباه والنظائر ١ / ٥٩.
(٢) الإيضاح ٧١.
(٣) الإيضاح ٥٨، ٥٩.

ويفعل قلنا: هذا باطل؛ لأن الفعل فى الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو: الضرب والقتل وما نسميه فعلا من فعل ويفعل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل فى زمان معين ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته لأنه لو جاز أن يقال ضرب زيد قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك أخبرك بما لا تعرف وذلك محال والذى يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدرا[1] وقولهم: إن المراد به المفعول لا الموضع كقوله مركب فاره ومشرب عذب أى مركوب فاره ومشروب عذب قلنا: هذا باطل من وجهين أحدهما أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه والثانى أن قولهم مركب فاره ومشرب عذب يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة كما يقال جرى النهر والنهر لا يجرى وإنما يجرى الماء فيه قال الله تعالى (تجرى من تحتها الأنهار) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذى يجرى فيها لما فهمنا من المجاورة ومنه قولهم: بلد آمن ومكان آمن فأضافوا الأمن إليه مجازا لأنه يكون فيه قال الله تعالى (وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا) وقال تعالى (أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ومنه قوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ومنه قولهم: ليل نائم فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه قال الشاعر:

لقد لمتنا يا أم غيلان فى السرى ونمت وما ليل المطى بنائم

أى بمنوم فيه ومنه قولهم: يوم فاجر فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه قال الشاعر:

ولما رأيت الخيل تترى أثائجا علمت بأن اليوم أحمس فاجر[2]

أى مفجور فيه والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى فدل على أن المراد بقولهم «مركب فاره ومشرب عذب موضع الركوب وموضع الشرب وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة على ما بينا»[3].

---

(١) المصدر السابق ص٥٦، ٥٧.

(٢) أثائج جمع وثيج بمعنى قوى.

(٣) انظر فى جميع ما تقدم المسألة: ٢٨ من الإنصاف ١ / ٢٣٥ - ٢٤٥ وانظر فى المناقشة الأخيرة: الإيضاح ٦٢، ٦٣.

وبذلك يبدو أن الأقدمين كانوا يرجحون مذهب البصريين وقد صرح أبو القاسم الزجاجي بأنه هو المذهب الصحيح[1] وكذلك صاحب التصريح[2] والأشمونى[3] وإليه يرشد قول الناظم فى باب المفعول المطلق.

وكونه أصلا لهذين انتخب

أى اختير[4]

ولكن أستاذنا الدكتور على البطشة ضعف هذا المذهب «لأن أدلته عقلية لا تستند إلى نقل» وقال إن كثيرا من هذه الأدلة ينادى بضعفه ويهوى إلى حتفه (فمثلا):

١- استغناء المصدر عن الفعل فى الإفادة لا يدل على أصالته فى الاشتقاق إذ الاشتقاق ليس هو الإفادة ولا هو لازم من لوازمها.

٢- كون المصدر ليس مشتقا لأنه لم يجر على سنن واحد كاسمى الفاعل والمفعول.. إلخ معارض بالصفة المشبهة فقد جاءت على أوزان مختلفة مع أنها مشتقة باتفاق الطائفتين.

٣- كون الفرع يشتمل على الأصل وزيادة لم لا يكون الأمر بالعكس فيكون الأصل الذى وجد أولا يشتمل على الفرع وزيادة كما نشاهد ذلك فى الأشياء التى تقع تحت حسنا كالأشجار فإنها تشتمل على المواد الخشبية وعلى عصارات تستحيل إلى (زيت البترول وغيره) مع أن الأشجار خرجت إلى حيز الوجود قبل الأخشاب والزيوت التى تحللت منها فيكون الفعل قد نطق به العرب أولا ثم خصوا كل مدلول من مدلولاته بلفظ خاص.

فلو أن البصريين حين ذهبوا هذا المذهب رسموا الطريق لاشتقاق الفعل من المصدر لكان ذلك أجدر بهم وأليق بمذهبهم فإن القواعد المعروفة فى كتب العربية إنما وضعت لكيفية أخذ المصادر من الأفعال على مذهب الكوفيين[5].

وقد انتقد بعض المحدثين نحاة البصرة والكوفة «بأنهم خرجوا بهذه

---

(١) الإيضاح ٥٦.
(٢) شرح التصريح ١/٣٢٥.
(٣) شرح الأشمونى ٢/١١٢.
(٤) التصريح ١/ ٣٢٥ وشرح الأشمونى ٢/١١٢.
(٥) الاشتقاق وأثره فى اللغة العربية ٤١، ٤٢ ولذلك يناصر الأستاذ ولفنسون فى كتابه تاريخ اللغات السامية مذهب الكوفيين لموافقته لسائر اللغات السامية فالفعل فيها هو أصل المشتقات ص١٤، ١٥.

التعليلات إلى مضايق المنطق والفلسفة وبنوا جدلهم على نظرية ظهر فسادها هى نظرية العامل[١] وليس حرص البصريين على المنطق أقل من حرص الكوفيين ويكفى أن نلحظ أن حججهم تشمل كلمات مثل الأجناس والقياس ويقوم بنفسه وزمان مطلق والزمان المطلق أو الفلسفى لا صلة له بالنحو[٢] وجميع الحجج متضاربة وإن كانت كلها تفلسف لنظرية واحدة كالبصرية أو الكوفية»[٣] وأدلة كل منهما ضيعفة لا تقاوم النظرة الفاحصة فلا الفعل كما يقول الكوفيون ولا المصدر كما يقول البصريون أصل للمشتقات.

ويقول بعضهم إن «كل هذا الجدل والنقاش لا طائل تحته»[٤]، ويصف الدكتور عبد الله درويش رأى الكوفيين بأنه «يكاد يكون قريبا من المنهج الوصفى إذ هو مبنى على الصيغة ولكنه غير دقيق لأن معرفة الماضى بدورها تحتاج إلى قاعدة خاصة[٥]، ونحن نقول إن هذا الرأى لا يسير على منهج السلوك اللغوى، ولا يؤيده الواقع كما سيتبين فيما بعد.

٢- رأى أصحاب المعاجم وبعض المحدثين:

ذكرنا أن من مزايا العربية – ومعها سائر اللغات السامية – ارتباط كلماتها بأصل ثلاثى وعليه بنى نظام المعاجم فى لغتنا، ووضع المعجم علي هذا النمط يوحى بأن علماء متن اللغة نظروا إلى أن الحروف الثلاثة التي تشترك فيها مجموعة الكلمات التى يرتبط بعضها ببعض تعد الأصل لها والتى على أساسها وجد هذا الارتباط ومتابعة لهذا الاتجاه ذهب بعض المحدثين فى أصل المشتقات إلى أنه ليس هو الفعل ولا المصدر بل إن المنشأ الحقيقى لكل مجموعة من هذه الكلمات هو ما يمكن أن يطلق عليه المادة الخام وهى المادة التى تتألف غالبا من ثلاثة حروف ساكنة لا يمكن النطق بها وليس لها دلالة وظيفية هى ما يسمى أحيانا بالأصل الثلاثى أو الجذر الثلاثى فهى مادة خام لم تتشكل[٦] «فالأصل هو شيء تجريدى غير مستعمل فى اللغة وبتغيير الحركات ووضع حرف الزيادة بنظام معين نحصل على المشتقات التى منها المصدر.. فالحروف (ك ت ب) مثلا

(١) مناهج البحث فى اللغة ١٧٨.
(٢) المصدر السابق ص١٨١.
(٣) المصدر السابق ص١٨٠.
(٤) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤٠.
(٥) دراسات فى علم الصرف ٣٩.
(٦) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤٢.

دون نظر إلى حركاتها إذا وضعت لها حركات معينة أمكن أن تكون فعلا ماضيا مبنيا للمعلوم وإذا غيرت إحدى هذه الحركات أو زالت أمكن أن تكون ماضيا مبنيا للمجهول أو تكون مصدرا وكذلك إذا ما زيد عليها بعض حروف الزيادة المعروفة أمكن أن تصير مكتب، كاتب، انكتب، كتاب وهكذا»[1].

ويؤكد هؤلاء المحدثون أن تلك الوجهة هى «نظرة علم اللغة الحديث.. فمسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها فى شىء معين» «وهذا هو ما جرت عليه المعاجم العربية فمثلا كلمات اكفهر ويكفهر والاكفهرار مع أنه ليس لها مجرد فقد وضعتها المعاجم تحت مادة (كفهر) التى هى غير مستعملة فى اللغة العربية» «وبعض دارسى اللغات السامية يدرسون المادة بعينها دراسة مقارنة فى هذه اللغات جميعا ويضعون معاجمهم بهذه الطريقة».

ويدعى أصحاب هذا الرأى – كما سبق – أنه وجهة يقبلها علم اللغة الحديث فالقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوى الحديث فلا يطبق هذا المنهج اصطلاحات مثل نائب الفاعل لأن فى ذلك تلميحا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بنى للمجهول وليس ذلك كذلك[2].

وإذا كنا نوافق هؤلاء فى نقد رأيى البصريين والكوفيين وعلى اعتبار الجذر الثلاثى أصلا للمشتقات – فى عرفنا الآن – تؤخذ منه بتنوع الحركات وحروف الزيادة فلا نوافقهم على أن هذا الاتجاه يمثل الأصل الذى نشأت عنه الألفاظ، فالعربى لم يكن يعرف تلك الطريقة الهندسية فى اشتقاق الكلمات بعضها من بعض بأن يضع أمامه الحروف الثلاثة ثم يفرع عليها على النحو السابق من تغيير الحركات وإضافة الحروف الزائدة لتكوين المشتقات ولم يكن الذهن العربى – منذ نشأة اللغة – ليستطيع أن يسلك هذه السبيل، وأصحاب المعاجم لم يستعملوا هذا الجذر باعتباره أصلا لتلك الألفاظ التى جمعوها بل لمجرد التنظيم والترتيب والموافق لسنة النشوء والارتقاء هو رأى اللغويين الذى نعرضه الآن.

---

(١) دراسات فى علم الصرف د. درويش ٤٠.

(٢) مناهج البحث فى اللغة ١٨١، ١٨٣.

٣- رأى اللغويين:

يرى علماء اللغة أن الأصل الأول الذى تفرعت منه المشتقات هو المحسوس لأن المحسوسات هى التى تظهر إلى الوجود أولا وقد أجمع على ذلك الباحثون[١] ويؤيد ذلك حالة اللغات الدنيا فإنها تقل فيها الدلالة المعنوية كلما انحطت إلى أن تصل إلى مايكاد يخلو منها بالكلية ولا يخفى أن هذا التحويل جار فى لغتنا الآن[٢]، وبديهى أن المحسوسات هى الأقرب إلى الوجود أولا كأسماء الأعيان المشاهدة كما أن المعانى متأخرة فى الظهور فى عالم النفس والفكر، فالأولى هى أصل الاشتقاق الجدير بالاعتبار حقا لا المصادر[٣] فليس من المعقول إذا أن التأبل الذى هو اتخاذ الإبل قد وضع قبل أن يوضع لفظ إبل نفسه أو أن السمو قد وضع قبل ظهور السماء[٤].

ويؤيدنا فى هذا الرأى الألفاظ الكثيرة التى تغص بها معاجمنا والتى هى مشتقة من أشياء محسوسة فمن أسماء الأزمنة قالوا: أخرفوا وأشتوا وأربعوا وأصافوا من الخريف والشتاء والربيع والصيف وقالوا: بكر فلان بكورا من البكرة التى هى أول النهار وحالت الدار وحال الغلام مر عليهما الحول، ومن أسماء الأمكنة بصر القوم تبصيرا أتوا البصرة وقالوا أحرم القوم دخلوا فى الحرم وقدس أتى بيت المقدس وأجبل القوم أتوا الجبل، ومن أسماء الأعداد قالوا: ثنيته أثنيه وأمأى القوم صاروا مائة «وحكى ابن جنى: معى عشرة فاحدهن لى أى اجعلهن أحد عشر وهو مأخوذ من حدو على القلب من وحد» ورواها صاحب اللسان أحدهن على صيغة التفعيل من أحد (مادة وحد)[٥]. ومن أسماء القبائل تليث فلان وليث وليث صار ليثى الهوى والعصبية ومن أسماء الأقارب أبوت وأبيت صرت أبا وتبنيته من الابن وتبعلت المرأة أطاعت بعلها، ومن أسماء الأعيان تأبط الشىء وضعه تحت إبطه، وأذنه أذنا فهو مأذون: أصاب أذنه ورأسه، ودمغه أصاب رأسه ودماغه وهكذا كل جزء من أجزاء جسم الإنسان.

---

(١) دلالة الألفاظ د. أنيس ١٥٧ والفلسفة اللغوية ١٠٩ ومجلة الأزهر عدد ذى الحجة سنة ١٣٨٢ هـ ص ١٠٢٧.
(٢) الفلسفة اللغوية ١٠٩.
(٣) الاشتقاق (أمين) ص١٤٧.
(٤) انظر: المزهر ١/١٦٨.
(٥) الخصائص ٢/٧٨، ٣/٢٦٢ وانظر فى باقى الأمثلة: الاشتقاق (أمين) ١٤٧.

وقد صرح عالمنا ابن جنى بأن «المصدر يشتق من الجوهر كالنبات من النبت وكالاستحجار من الحجر[1] فقد اشتق المصدر نفسه من الجوهر المحسوس وقد اشتقوا الفعل من المحسوس مثل قول الأعرابية أخاف أن يجوهنى (مشتق من الوجه على القلب)[2] وكذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قلنسوة تارة تقلنس وأخرى تقلس.. وكذلك قالوا: قرنوة[3] فلما اشتقوا الفعل منها قالوا: قرنيت السقاء. وقالوا: فى نحوه تعفرت الرجل إذا صار عفريتا وعليه جاء تمسكن وتمدرع[4] وتمنطق وتمندل[5] «ومن هذا القبيل مكين من مكن وتمكن فهى مشتقة من المكان»[6].

وقد حاول بعض المحدثين أن يخرج مثل هذا الاشتقاق تخريجا يبعده عن الاشتقاق من المحسوس فيجعله بعضهم من الاشتقاق المركب فتمسكن وتمنطق مشتقة من مسكين ومنطق وهذه مشتقة من سكن ونطق وتمكن مشتقة من المكان والمكان مشتق من كان والكون وقد توهموا أصالة الميم فى هذه الكلمات وأجروها كما لو كانت من المادة نفسها[7]، ويرى بعضهم – وهو الأستاذ العلايلى – أن العربى بعد أن اشتق المصدر الميمى ليؤدى به معنى مخصوصا وتأدية بعينها عاد فتوسع عليه توسعا ظهر غريبا جدا فنقله إلى الفعلية بزيادة التاء.. وخص التاء للتشاكل بالمصدر.. ويدل على هذا أن التاء تدخل على الوزن بدون ما تغيير فيه كما فى فعل مثل حجر تقول منه تفعل ومثاله تحجر.. ولا يبعد احتمال أن العربى خرج بالمصدر الميمى إلى الفعلية ابتداء بدون زيادة التاء فقال مفعل يمفعل مثل مرحبك الله ومسهلك، وقد ذكر ابن خالويه بعض تلك الصيغ فى كتاب ليس فى كلام العرب» وقال: ليس فى كلامهم تمفعل إنما هو تفعل إلا تمغفر إلخ..

وقد حاول ابن جنى أن يسوغ هذه الصيغ بأنهم قد أقروا النون فى تقلنس وإن كانت زائدة وأقروا أيضا الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت وكذلك فى

---

(١) الخصائص ٢/٣٤.
(٢) المصدر السابق ٢/٧٩.
(٣) عشب ينبت فى الرمل يدبغ به الأسافى.
(٤) لبس المدرعة كمكنسة – وهى ضرب من الثياب ولا يكون إلا من الصوف.
(٥) مسح بالمنديل وانظر فى النص السابق: الخصائص ١/٢٢٧، ٢٢٨.
(٦) فقه اللغة للمبارك ١٢٥.
(٧) المصدر السابق نفس الصحيفة ونشأة الفعل الرباعى فى اللغات السامية ٢١.

قرنيت من قرنوة وهى زائدة للتكثير والصيغة لا للإلحاق ولا للمعنى وكذلك الواو فى قلنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى، وكذلك تمسكن إلخ تحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل فى حال الاشتقاق كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه[١]. وكان ذلك التسويغ لأنه خرج على قواعد الاشتقاق المعروف من الحروف الأصلية، وابن جنى يقول بما يوافق الطبيعة اللغوية ويجرى على أسس الاشتقاق اللغوى الذى هو واقع حى استعمله العربى فى حياته الكلامية فقد اشتقت تلك الألفاظ من المحسوسات وهى أسماء أعيان (القلنسوة – القرنوة – العفريت – المسكين – المنطقة – المدرعة – المنديل – المكان) ولذلك لم ينظر إلى الحروف الأصلية لأنه هدف إلى الاشتقاق من تلك الأسماء بغرض معين ولو حذفها لاختل المعنى المقصود، ويمكن أن نفهم ذلك واضحا من قول ابن جنى «ألا تراهم إذ قالوا تدرع وتسكن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرصوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمسكنة؟ وكذلك بقية الباب؟»[٢].

فلا داعى إلى تلك التخريجات الظنية والبعيدة عن الواقع الملموس والتى تؤدى كما يعترف أصحابها إلى ناحية غامضة من اللغة[٣]، ويكفى تأييدا لاستعماله اللغوى الصحيح «أننا نجد أمثلة لهذا النوع من الاشتقاق فى جميع اللغات السامية الحية»[٤] «حتى» بدا لبعض الباحثين من المحدثين أن يجعل مثل هذا الاشتقاق قياسيا وأن يجيز بناء عليه قول النجار (معجنت الخشب) أى وضع عليه المعجون[٥]، وقد استخدمت العرب الاشتقاق من أسماء الأعيان فى مئات من الألفاظ كمذهب ومفضض ومجصص واستنسر البغاث[٦].

بل إنهم عربوا أسماء أعجمية ثم اشتقوا منها مصادر وأفعالا ومشتقات فقدعربوا اللجام واشتقوا منه ألجم الفرس وفى الحديث (من سئل عما يعلمه

---

(١) الخصائص ١/٢٢٧، ٢٢٨. (٢) المصدر السابق ١/٢٢٨.

(٣) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٢، ٢٢٣.

(٤) نشأة الفعل الرباعى فى اللغات السامية ٢١.

(٥) مجلة المجمع اللغوى ٢٦٣ وانظر: من أسرار اللغة ط٣ ص٤٧.

(٦) فقه اللغة د. وافى ١٧٣ ويروى ابن جنى أن «من لفظ الهوته (بفتح الهاء وضمها) وهى المنخفض من الأرض ومعناها مضى هيتاء من الليل وهو فعلاء منه انظر: الخصائص ١/٢٧٨، ٢٧٩.

فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة) . . وقالوا : دبج الغيث الأرض دبجا من باب ضرب إذا سقاها فأنبت أزهارا مختلفة مشتق من الديباج المعرب[1] . ويقول ابن جنى : وحكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى - أظنه قال - يقال : درهمت الخبازى أى صارت كالدرهم فاشتق من الدرهم وهو أعجمى وحكى أبو زيد رجل مدرهم قال : ولم يقولوا : درهم إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكف ولهذا أشباه[2]، ومما اشتقه العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز :

هل تعرف الدار لأم الخزرج منها فظلت اليوم كالمزرج

أى الذى شرب الزرجون وهى الخمر فاشتق المزرج من الزرجون[3] وغير ذلك كثير .

وقد اشتق العرب كذلك من أسماء الأصوات كأف وبح وأه أهة وآهة[4] « ونحومنه قولهم : حاحيت وعاعيت وهاهيت إذا قلت : حاء وعاء وهاء[5]، ودعدعت بالغنم إذا قلت : لها داع داع وجهجهت بالإبل إذا قلت : لها جاه جاه، ومن ذلك أيضا « قولهم : بسملت وهيللت وحوقلت كل ذلك وأشباهه إنما يرجع فى اشتقاقه إلى الأصوات[6]، ومن ذلك أنك تشتق من قولك : (بأبى أنت) فعلا اشتقاقا صوتيا فتقول : بأبأت بالصبى بأبأة وبئباء وقد أكثرت من البأبأة، وعلى هذا اشتقوا منها البئب قال :

يا بأبى أنت ويافوق البئب[7]

ويشتق كذلك من الحروف والأدوات والتعبيرات التي تدل على أصوات معينة فقد قالوا : سوفت الرجل أى قلت : له سوف وهذا فعل - كما ترى - مأخوذ من الحرف ومن أبيات الكتاب :

لو ساوفتنا بسوف من تحيتها سوف العيون لراح الركب قد قنع

وإن كثيرا من الأفعال مشتق من الحروف نحو قولهم : سألتك حاجة فلوليت

---

(١) الاشتقاق (أمين) ١٤٧، ١٤٨ .
(٢) الخصائص ١ / ٣٥٨ .
(٣) المصدر السابق ١ / ٣٥٩ .
(٤) مقاييس اللغة ١ / ٣٢، ٣٣ .
(٥) الخصائص ٢ / ١٥٦، ٣ / ٢٣٠، ٢٣١ .
(٦) المصدر السابق ٢ / ١٦٥ .
(٧) المصدر السابق ١ / ٢٧٥، ٢٧٦، ٣ / ٢٢٧ وانظر : اللسان ١ / ٢٥ .

لى أى قلت لى : لولا وسألتك حاجة فلا ليت لى أى قلت لى : لا، واشتقوا أيضا المصدر من الحرف فقالوا اللالاة واللولاة.

ويقول ابن جنى «أنا أرى أن جميع تصرف (ن ع م) إنما هو من قولنا فى الجواب نعم من ذلك النعمة والنعمة والنعيم والتنعيم ونعمت به بالا وتنعم القوم والنعمى والنعماء وأنعمت به وكذلك البقية وذلك أن نعم أشرف الجوابين وأسرهما للنفس وأجلبهما للحمد[1] وقالوا بجلته أى قلت له بجل أى حسبك حيث انتهيت فلا غاية من بعدك ثم اشتقوا منه الشيخ البجال والرجل البجيل فنعم وبجل كما ترى حرفان وقد اشتق منهما أحرف كثيرة[2] وقالوا: هلممت إذا قلت هلم[3] وقالوا أيضا مرحبك الله ومسهلك[4] وغير ذلك كثير مما هو مشتق من الأصوات.

وقد وضح من هذا أن المحسوسات هى الأساس الأول الذى نبعت منه المشتقات ولذا نلحظ أن المصدر – كما قال ابن جنى – قد اشتق من المحسوس بل اشتق من أصوات الحروف كاللولاة واللالاة وقد مال ابن جنى إلى أخذه مادة (نعم) (وبجل) من الحرفين اللذين يعبران عن هذين الصوتين وقد أبقى العربى على حروف الكلمة الزائدة فى أثناء الاشتقاق لأنه لم يكن فى اعتباره المصدر أو الجذر الثلاثى وإنما كان الحس رائده فى ذلك، ثم لما ارتقى العقل البشرى ومنه العربى كانت التفرعات الكثيرة من هذه الأصول المحسوسة حتى وصل إلى أرقى المعاني الفكرية التجريدية.

وبهذا ترى – من واقع اللغة ومن القول المعتمد فى نشأة اللغات – وهو حكايتها عن الأصوات – أن مصدر الاشتقاق هو المحسوس وهذا هو التحقيق البعيد عن التمحل والافتعال وكان لعالمنا ابن جنى فضل كبير فى تقرير هذا الرأى واعتماده ولا غرو فهو عبقرى اللغويين وإمامهم.

* * *

(١) الخصائص ٢ / ٣٤، ٣٥، ٣٧، ويرى الأستاذ عبد الله أمين أن هذه المشتقات كلها مأخوذة من النعم وهى الابل.

(٢) المصدر السابق ٢ / ٣٧.

(٣) المصدر السابق ١ / ٢٧٨.

(٤) المصدر السابق ١ / ٢٢٨.

مفهوم الاشتقاق

ثبت – بالدليل – أن العربية من أرقى اللغات المتصرفة والتى اختصت بميزة الاشتقاق الذى يعد خير وسيلة من وسائل التصرف والواقع أن العربية تتميز بهذا النوع الذى يكثر فيها التوالد والنتاج.

ونبدأ – أولا – بمفهوم الأشتقاق عند النحويين والصرفيين لنقارنه برأى اللغويين فى هذا الشأن.

الاشتقاق عند النحويين:

هو أخذ شيء من المصدر ليدل على حدث وصاحبه فيشمل بهذا أربعة أنواع: اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – اسم التفضيل أما أسماء الزمان والمكان والآلة فهى من الجوامد(١).

الاشتقاق عند الصرفيين:

هو أخذ شيء من غيره ليدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات والمقصود بالارتباط اتصال ما سواء أكان على جهة الوقوع منها أو عليها أو فيها أو بواسطتها.

والمشتق – بهذا التحديد – يشمل اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – اسم التفضيل – اسم الزمان – اسم المكان – اسم الآلة.

والجمود ضد الاشتقاق، والجامد – على هذا – هو ما لم يؤخذ من غيره على الصفة السابقة، وذلك بأن يدل على ذات فقط مثل رجل وفرس أو معنى فقط مثل علم وشجاعة، وكأن المشتق بهذا المعنى متفرع عن الجامد، فكأنك تشقه وتستخرج منه معنى الأصل(٢).

---

(١) التبيان فى تصريف الأسماء ص١٨، ١٩ بتصرف، وهذا التعريف على المعتمد من مذهب البصريين الذين يجعلون أصل الاشتقاق المصدر، والتعريفات المذكورة للاشتقاق باعتبار العمل، وباعتبار العلم يقال فيه: علم يعرف به رد الكلمات بعضها إلى بعض بسبب قياسية اللفظ والمعنى. الاشتقاق وأثره فى اللغة العربية ص١٢ وانظر: مفتاح السعادة ١ / ١٣٠.

(٢) التبيان فى تصريف الأسماء ص٦٨، ٦٩ بتصرف.

الاشتقاق عند اللغويين:

هو أخذ شيء من غيره مطلقا، سواء دل على ذات وحدث معا أو لا، فيشمل المشتق - عندهم - المشتقات التي عرفت عند النحويين والصرفيين، كما يشمل نحو استنسر من النسر، واستحجر من الحجر، ومن الأول قولهم في المثل:

إن البغاث بأرضنا يستنسره

وبهذا يتبين أن الاشتقاق اللغوى أعم من الصرفى، والنحوى، وإن كان عند الصرفيين أعم منه عند النحويين.

ولكن اللغوى هو الذى فتح المجال لزيادة الثروة اللغوية، وهو الذى يتمتع بسمات لها أهمية بالغة.

وإذا كان النحاة والصرفيون قد ضيقوا من دائرة الاشتقاق بتحديدهم إياه، وتكبيله بالقيود فإن اللغويين قد أطلقوه من عقاله، وأفسحوا له الطريق كما يشاء.

وقد نال الاشتقاق حظا وافرا من عناية العلماء لأنه يتناول مفردات اللغة ويزود «كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها من أين جاءت ومتى وكيف صيغت، والتقلبات التي مرت بها».

وبذلك أمكن أن تقوم دراسة الاشتقاق على أساس أنه «علم تاريخى يحدد صيغة كل كلمة فى أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه ويدرس الطريق الذى مرت به الكلمة مع التغيرات التى أصابتها من جهة المعنى، أو من جهة الاستعمال[1].

وقد أمكن للعلماء أن يتوصلوا فى تلك الدراسة إلى ألوانه المتعددة التى تتوارد عليها اللغة، فاشتقاق الألفاظ العربية ورد على صور عرفت عند العلماء بالاشتقاق الصغير، والكبير، والأكبر، وسنعرض لكل منها بالشرح والبيان.

وباعتبار انتظام القواعد وعدمها، قسموه إلى:

١- مطرد:

وهو المبنى على قواعد منتظمة كاشتقاق الأفعال، والصفات، من المصدر وهو من الصغير.

---

(١) اللغة ص ٢٦٦.

٢- غير مطرد:

وهو الاشتقاق من أسماء الأعيان كمذهب ومفضض من الذهب والفضة، وأبحر: ركب البحر، وليس لهذا النوع قاعدة يسير وفقها، وقد بدا لمجمع اللغة العربية كثرة استخدام العرب لهذا النوع من الاشتقاق، كما ظهر له شدة الحاجة إليه فى العلوم والفنون فاتخذ قرارا باستخدامه وقياسيته عند الضرورة فى العلوم والفنون(١).

« وينبغى أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصالا شديدا لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه مثال ذلك إن تأتى إلى « ضرب » فتبنى منه مثل « جعفر » فتقول: « ضربت » ومثل « قمطر »: (ضرب) ومثل درهم (ضربب) ومثل (علم) (ضرب) ومثل (ظرف): ضرب أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة وكذلك الاشتقاق أيضا ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فتقول « ضرب » ثم تشتق منه المضارع فتقول « يضرب » ثم تقول فى اسم الفاعل « ضارب » وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة أولا ترى إلى قول رؤبة فى وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة: (تشتق فى الباطل منها الممتذق) وهذا كقولك: تتصرف فى الباطل أى تأخذ فى ضروبه وأفانينه فمن ههنا تقاربا واشتبكا إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف »(٢)، فالاشتقاق له صلة قوية بعلم الصرف فهما « مقترنان وأحدهما طريق إلى معرفة الآخر فقد تكون معرفة وزن الكلمة طريقا إلى معرفة أصل مادتها الاشتقاقية إذا كان الوزن فيها أظهر من مادة الاشتقاق مثل الاضطراب والاصطفاء فيفهم من الوزن الافتعال أنه من ضرب وصفا - بفتح الضاد والراء والصاد والفاء - وقد تكون معرفة الأصل الاشتقاقى طريقا لمعرفة الوزن والبناء وسبيلا للتفريق بين الأوزان المتشابهة مع أنها فى الحقيقة مختلفة مثل المناعة والمجاعة فهما من منع وجاع ووزنهما إذا فعالة ومفعلة وهكذا »(٣).

---

(١) فقه اللغة د. نجا ٣/ ٤٩ .

(٢) المنصف ١ /٣، ٤ والفرق الجوهرى بين الاشتقاق والصرف أن الأول يبحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بين المخرج والخارج بالأصالة والفرعية وباعتبار جوهرها ويبحث فى الصرف أيضا عن الأصالة والفرعية بين الكلم ولكن لا بحسب الجوهرية بل بحسب الهيئة. مفتاح السعادة ١ / ١٣٠ .

(٣) فقه اللغة للمبارك ١٢٧

ومن هنا كانت معرفة الاشتقاق أمرا مهما لفهم اللغة وعلى أساس هذا التقارب بينه وبين التصريف يجب أن تقوم الدراسة الوطيدة المؤلفة بينهما حتى يمكن الأمن من الزلل وقد أورد ابن جنى فى خصائصه بعض سقطات العلماء التى تتعلق بعدم فهم أصل المادة التى اشتقت منها الكلمة وبناء الوزن الصرفى على غيرها، يقول: ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى فى قولهم أسكفة الباب إلى أنها من قولهم استكف أى اجتمع وهذا أمر ظاهر الشناعة وذلك أن أسكفة أفعلة والسين فيها فاء وتركيبه من (س ك ف) وأما استكف فسينه زائدة لأنه استفعل وتركيبه من (ك ف ف) فأين هذان الأصلان حتى يجمعا ويدانى من شملهما ولو كانت أسكفة من استكف لكانت أسفعلة وهذا مثال لم يطرق فكرا ولا شاعر – فيما علمناه – قلبا، وكذلك ذهب أبو عبيدة فى قولهم لى عن هذا الأمر مندوحة أى متسع إلى أنه من قولهم انداح بطنه أى اتسع وليس هذا من غلط أهل الصناعة وذلك أن انداح انفعل وتركيبه من دوح ومندوحة مفعولة وهى من تركيب (ندح) والندح جانب الجبل وطرفه وهو إلى السعة وجمعه أنداح أفلا ترى إلى هذين الأصلين تباينا وتباعدا فكيف يجوز أن يشتق أحدهما من صاحبه على بعد بينهما وتعادى وضعهما. . . ولو كانت مندوحة من انداح بطنه – كما ذهب إليه أبو عبيدة – لكانت منفعلة وهذا أيضا فى البعد والفحش كأسفعله [1].

ويصحح ابن جنى على أساس الاشتقاق بعض الجموع فيقول وأما مسيل فذهب بعضهم فى قولهم فى جمعه أمسلة إلى أنه من باب الغلط ذلك لأنه أخذه من سال يسيل فهو عندهم على مفعل كالمسير والمحيض وهو عندنا غير غلط لأنهم قد قالوا فيه مسل وهذا يشهد بكون الميم فاء فأمسلة ومسلان: أفعلة وفعلان كأجربة وجربان ولو كانت أمسلة ومسلان من السيل لكان مثالهما أمفلة ومفلان والعين منهما محذوفة وهى ياء السيل وكذلك قال بعضهم فى معين لأنه أخذه من العين لأنه من ماء العيون فحمله على الغلط لأنهم قد قالوا قد سالت معناته وإنما هو عندنا من قولهم أمعن له بحقه إذا طاع له به وكذلك الماء إذا جرى

---

(١) الخصائص ٣/٢٨٣، ٢٨٤.

من العين فقد أمعن بنفسه وطاع بها ومنه الماعون لأنه ما من العادة المسامحة به والانقياد إلى فعله [١].

ومعرفة القلب فى اللغة والصرف ينشأ عن معرفة الأصل الاشتقاقى وقد تفلسف ابن جنى فى إبراز عدة أوزان صرفية لكلمة (تيهورة) وهى القطعة الصعبة من الرمل فقال: يجوز أن يكون وزنها فيعولة ثم صارت عيفولة أو تعفولة أو يفعولة وذلك كله على أساس أنها مأخوذة من تهور الجرف وانهار الرمل ونحوه[٢]، ويقول : وقد دعانا إلى اعتقاد القلب والتحريف فى هذه الكلمة المعنى المتقاضيته هى وذلك أن الرمل مما ينهار ويتهور ويهور ويهير ويتهير[٣].

وعلى ذلك فالاشتقاق والصرف لهما علاقة وثيقة تكشف عن صلات الألفاظ وتصرفاتها وتحدد معالمها «ولم يأخذ العلماء فى تأسيس الصوتيات والصرف المقارنين إلا بفضل ما وصل إليه الاشتقاق من نتائج والاشتقاق والصوتيات والصرف يسند بعضها بعضا فما دامت القواعد التى يجرى عليها تتابع الأصوات والصيغ النحوية فى صورة الاشتقاق فإن هذا الاشتقاق الذى يطبقها تطبيقا صحيحا يقدم لعلم اللغة أجدى المساعدات»[٤]، «والاشتقاق والتصريف حادثان فى اللغة ويتبعان كل أمة حسب بيئاتها والأصل فى دلالة الألفاظ أن تكون بسيطة ثم تتنوع دلالة وتتكاثر لفظا بمقدار درجة ارتقاء تلك اللغة، فإذا صحت هذه المقدمة ينتج أن العربية من أرقى اللغات بيانا»[٥].

* * *

---

(١) الخصائص ٣ / ٢٧٩.
(٢) المصدر السابق ١ / ٧٩ – ٨١.
(٣) المصدر السابق ١ / ٨١.
(٤) اللغة ٢٢٦.
(٥) الفلسفة اللغوية ٦٥.

الباحثون فيه

لا غرو بعد أن بينا صورة الاشتقاق وأقسامه اللغوية وصلته بالصرف أن يخوض فيه علماء العربية بشتى بحوثهم صرفية ولغوية لما له من أهمية كبيرة شغلت بالهم واستولت على ألبابهم.

ومنذ بدء البحث اللغوى والعلماء يتناولون هذا الموضوع ويؤلفون فيه وقد «أفرد الاشتقاق بالتألف جماعة من المتقدمين منهم الأصمعى وقطرب وأبو الحسن الأخفش وأبو نصر الباهلى والمفضل بن سلمة والمبرد وابن دريد والزجاج وابن السراج والرمانى والنحاس وابن خالويه»[1]، وقد كان النجاح الكبير لفكرة الاشتقاق - كما يقول الأستاذ عبد السلام هارون - على يد ابن دريد بتأليفه كتاب الاشتقاق وثناه ابن فارس بتأليف المقاييس»[2]، فقد قصد ابن دريد بكتابه الاشتقاق «دراسة العلاقة بين الأسماء ومسمياتها وأصول هذه الأسماء ويمكن عده بحثا من البحوث اللغوية التى تنتمى إلى الدراسات المعروفة فى الانجليزية بـ onomastic (وموضوعها البحث فى الأعلام وأصولها كأعلام الأشخاص والقبائل والجبال والأنهار ونحوها) وهذه الدراسات تعامل فى علم اللغة على أنها مبحث من مباحث «علم تاريخ الكلمات وأصولها etymoligy كما أنها تتصل من قريب أو بعيد بدراسة المعجمات ولها علاقة كذلك بفلسفة اللغة»[3]، وكتاب ابن دريد فى الاشتقاق يتضمن ما يأتى:

١- الاشتقاق اللغوى لأسماء القبائل والرجال.

٢- بسط القول فى المادة اللغوية التى اشتقت منها هذه الأسماء.

٣- تفسير الآثار الدينية والأدبية التى تمت بصلة إلى تلك المواد.

٤- بيان أنساب قبائل العرب وبطونها وأفخادها وتشعب بعضها من بعض.

٥- إمداد الباحث بكثير من المعارف التاريخية النادرةالتى تتعلق بقبائل العرب ورجالها.

---

(١) المزهر ١٦٦١، ١٦٧. (٢) من مقدمة المحقق لكتاب معجم مقاييس اللغة ٢٤.
(٣) قضايا لغوية ص٣.

ونورد هنا بعض أمثلة من طريقة الكتاب فمثلا يقول: أم قصى: فاطمة وقد مر ذكرها بنت سهل بن حمالة من أزد شنوءة وسترى تفسيره فى موضعه إن شاء الله وأم فاطمة سودة بنت عمرو بن تميم وسودة مشتق من قولهم أرض سودة إذا كانت سوداء فى سفح جبل [1]، ويقول: ومنهم بنو ضبيس وضبيس فعيل من قولهم رجل ضبيس إذا كان سيء الخلق [2].

وقد طرق عالمنا ابن جنى هذا الباب فى كتابه المبهج فى تفسير أسماء شعراء الحماسة فقد استخدم طبيعة الاشتقاق والمعنى الذى تدور حوله المادة فى تحليل أسماء هؤلاء الشعراء كما هو عند ابن دريد فى اشتقاق أسماء القبائل والرجال وقد ذكرنا أمثلة لذلك فى حديثنا عن مؤلفاته فى رسالتنا للدكتوراه [3]، وفى كتاب معجم البلدان اشتقاق لأسماء البلاد على نحو ما فعل ابن دريد كما فى إربد والأردن وغيرها وفى مقدمة الكتاب يقول المؤلف ثم أذكر اشتقاقه إن كان عربيا ومعناه إن أحطت به علما إن كان أعجميا [4] أما كتاب معجم مقاييس اللغة لابن فارس فيتناول حديث الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر وقد برز فى ذلك وهو صاحب فكرة النحت فى الرباعى والخماسى وإجرائها بطريق واسع، وسيأتى بسط الحديث عن ذلك.

أما عالمنا العبقرى ابن جنى وأستاذه أبو على الفارسى فيقفان على رأس هؤلاء جميعا لابتداعهما فكرة الاشتقاق الكبير والأكبر «وصعودهما درجةفوق هذا بإذاعة قاعدة الاشتقاق الكبير التى تجعل للمادة الواحدة أصلا أو أصولا ترجع إليها» [5]، وقد ولع ابن جنى – كما قلنا سابقا – أكثر من غيره بالاشتقاق واتخاذه طريق البحث اللغوى بل لقد بنى عالمنا مؤلفاته وأهمها الخصائص وسر

---

(١) الاشتقاق لابن دريد ٤٠. (٢) المصدر السابق ٤٧٣.

(٣) المبهج ١٤، ١٧، ٣١، ٦٩ وغيرها وانظر: الرسالة ص١٧٦، ١٧٧ فى حديثه عن الفند الزمانى شهل بن شيبان يقول: سمى الرجل الفند – بكسر الفاء – لعظم خلقته تشبيها بفند الجبل، وهو قطعة منه، واسمه شهل فهو لقب له، وأما زمان – بكسر الزاى وتشديد الميم – فيحتمل أن يكون من باب زممت الناقة فيكون فعلان من ذلك، ويحتمل أن يكون فعالا من الزمن والأول أعلى عندنا.. إلخ.

(٤) معجم البلدان ١/١٨٦، ٢٠٠، ٢٠١. (٥) مقدمة المقاييس للمحقق ٢٤.

الصناعة على أساس الاشتقاق فالدلالة طريقها الاشتقاق وأصالة الحروف وزيادتها وترتيبها واتصالها بمعانيها وتصحيح الأوضاع اللغوية للألفاظ والتراكيب كل ذلك منهجه هو الاشتقاق، ويمكن للباحث أن يدرك اهتمامه الكبير بالاشتقاق وبخاصة ما ابتكره منه وهو ما سماه بالأكبر ويسميه غيره بالكبير على ما سنبين بعد يدرك الباحث ذلك من أول صحائف كتابه الخصائص فقد ابتدأه بحديثه عن القول والكلام وتصرفهما على طريقة التقليب الاشتقاقى والمستعمل منهما والمهمل وأثبت أن معنى (ق و ل) أين وجدت وكيف وقعت من تقدم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه إنما هو للخفوف والحركة ومعنى (ك ل م) حيث تقلبت الدلالة على القوة والشدة ويقول منوها بذكره إن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ويعلوه إلى ما فوقه وستراه فتجده طريقا غريبا ومسلكا من هذه اللغة الشريفة عجيبا[1].

ومعنى أنه يفتتح كتابا كالخصائص بذلك أنه ماض فى هذا الطريق لما له من أهمية لغوية أدرك سرها الكامن وراء تلك اللغة التى استولت على لبه وطغت على كل تفكيره بعبقريتها وسموها.

ولو سرنا بعض خطوات داخل الكتاب لوجدنا أنه ينحو هذا المنحى الاشتقاقى لولوعه به وابتداعه له فهو يعرف النحو بأنه «انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره» ثم يقول وهو فى الأصل مصدر شائع أى نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أن الفقه فى الأصل مصدر فقهت الشيء أى عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم»[2]، ويؤيدنا فى ذلك الأستاذ على النجدى ناصف إذ يقول «وما أحسب ابن جنى بذلك يريد أن يعرف النحو وإنما يريد أن يبين اشتقاق لفظه وسبب التسمية به. . وحديثه عن كلمة نحو حديث من يدرس الكلمة ويؤرخ تطورها وإلا فما باله يقرنها إلى كلمة الفقه ويشبهها بها فى الاشتقاق والتسمية وما للتعريفات وأمثال هذا التحليل والبحث»[3].

---

(١) الخصائص ١/٥، ١٣.　　(٢) المصدر السابق ١/٣٤.

(٣) سيبويه إمام النحاة ١٣٥، ١٣٦.

وكذلك سلك فى بيان الإعراب طريق الاشتقاق فقال: هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ ثم ذكر أن لفظه «مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه وفلان معرب عما فى نفسه أى مبين له وموضح عنه ومنه عربت الفرس تعريبا إذا بزغته وذلك أن تنسف أسفل حافره ومعناه أنه بان بذلك ما كان خفيا من أمره لظهوره إلى مرآة العين بعد ما كان مستورا وبذلك تعرف حاله أصلب هو أم رخو وأصحيح هو أم سقيم؟ وغير ذلك، وأصل هذا كله قولهم العرب وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان[1]، ويذكر أن البناء الذى هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون والحركة قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان تشبيها لذلك من حيث كان مسكونا وحاجزا ومظلا بالبناء من الآجر والطين والجص. . وهذا المعنى قد لوحظ فى قولهم قد بنى فلان بأهله. . . ويستعار للمجد والشرف قال لبيد:

فبنى لنا بيتا رفيعا سمكه فسما إليه كهلها وغلامها [2]

وهذا وغيره يؤكد أن عالمنا ابن جنى لا يقصد المعانى النحوية التى حددها العلماء وإنما يقصد شرح اشتقاقاتها واستعمالاتها اللغوية ودلالاتها التى تتعلق بالمعنى واتصال الألفاظ بعضها ببعض من هذه الناحية وهذا العالم العبقرى يشير بتلك المقدمات إلى سلوكه سبيل الاشتقاق واعتماده عليه فى دراسته، وقد اكتشف عالمنا أغوار اللغة من هذه الناحية وشرح نواحى بارعة من الاشتقاق وعقد فصولا من خصائصه للإبانة عنه، وكانت لعالمنا خطوات موفقة أثبت بها سمو لغتنا وانفرد بها عن غيره من الباحثين اللغويين، وقد اعترف المحدثون بابتكارات ابن جنى فى هذا الميدان وأنواعه المختلفة الصغير والكبير والأكبر وتلاه غيره من العلماء وأفاد منه.

* * *

(١) الخصائص ١/٣٥، ٣٦.

(٢) المصدر السابق ١/٣٧، ٣٩.

أقسام الاشتقاق

الاشتقاق الصغير

تعريفه:

هو ما اتحد فيه المشتق والمشتق منه حروفا وترتيبا كأكل من الأكل واستنسر من النسر [١].

وفى المزهر أنه «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة كضارب من ضرب وحذر من حذر»[٢].

وبذلك يشترط لصحة الاشتقاق بهذا المعنى:

١- الاشتراك فى عدد من الحروف، وهى فى اللغة العربية ثلاثة.

٢- أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيبا واحدا فى هذه الألفاظ.

٣- أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من المعنى ولو على تقدير الأصل[٣].

ويشمل هذا النوع من الاشتقاق:

(أ) المشتقات المعروفة عند الصرفيين، وهى الأفعال، وأسماء الفاعلين، والمفعولين. . . إلخ.

(ب) الاشتقاق من أسماء الأعيان كمذهب ومفضض واستنسر البغات، وقد أقره مجمع اللغة العربية للضرورة فى العلوم[٤].

(جـ) المصدر الصناعى مثل جاهلية وألوهية، وقد أقره المجمع كذلك [٥].

(د) قرابة فعل من أفعال المادة الواحدة وتصاريفه لفعل آخر وتصاريفه من

---

(١) فقه اللغة د. نجا ٣/٣٩.
(٢) المزهر ١/١٦٤.
(٣) فقه اللغة للمبارك ٦١.
(٤) مجلة المجمع ١/٣٦، ٢٣٢ - ٢٦٨.
(٥) المصدر السابق ١/٣٥، ١١ - ٢١٥.

أفعال المادة نفسها وهو الاشتقاق الذى فطن له ابن جنى، وفطن له معاصره أحمد ابن فارس[١].

فابن جنى يقول: الاشتقاق عندى على ضربين كبير وصغير، فالصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول، فتتقراه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة فى تصرفه نحو: سلم ويسلم، وسالم، وسلمان وسلمى، والسلامة والسليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة[٢] وكذلك: أسلم يسلم أسلم، واستسلم يستسلم استسلم - فى الماضى والمضارع والأمر ومسلم ومستسلم.. إلخ.

ويقول ابن فارس فى المقاييس (مادة أ ث):

هذا باب يتفرع من الاجتماع واللين، وهو أصل واحد، وقال ابن دريد: أث النبت أثا: إذا كثر، ونبت أثيث، وكل شيء موطأ: أثبت، وأثاث البيت من هذا، ويقال نساء أثائث: وثيرات اللحم[٣].

وفى مادة (بأس) يقول:

الباء والهمزة والسين أصل واحد: الشدة وما ضارعها فالبأس الشدة فى الحرب ورجل ذو بأس وبئيس أى شجاع، وقد بأس بأسا، فإن نعته بالبؤس قلت بؤس، والبؤس: الشدة فى العيش[٤].

والمادة اللغوية - بذلك - تدور حول معنى عام واحد.

وقد حاول ابن فارس أن يرجع بعض المواد إلى معنيين أو أكثر تدور حولها المادة الواحدة، ولكن يمكن رد المعنيين أو المعانى إلى معنى واحد.

فهو يرى أن العين والراء والفاء (مادة عرف) ترجع إلى أصلين صحيحين يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة[٥].

---

(١) مقدمة الاشتقاق لابن دريد لمحققه الأستاذ عبد السلام هارون.

(٢) الخصائص ٢/١٣٣، ١٣٤.

(٣) ١/٨.

(٤) ١/٣٢٨.

(٥) دراسات فى فقه اللغة ١٩١ - ١٩٣.

فالأصل الأول:

العرف: عرف الفرس، وسمى بذلك لتتابع الشعر عليه، ويقال: جاءت القطا عرفا عرفا أى بعضها خلف بعض، ومن الباب: العُرفة – بضم العين – وجمعها عُرف – بضم العين وفتح الراء – وهى أرض منقادة مرتفعة بين سهلتين تنبت كأنها عرف فرس.

والأصل الآخر:

المعرفة والعرفان: تقول: عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة، وهذا أمر معروف، وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه لأن من أنكر شيئا توحش منه، ونبا عنه.

ومن الباب: العرف وهى الرائحة الطيبة، وهى القياس لأن النفس تسكن اليها، يقال: ما أطيب عرفه، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**ويدخلهم الجنة عرفها لهم**﴾ أى طيبها.

والعُرف – بضم العين – المعروف، وسمى بذلك لأن النفوس تسكن إليه قال النابغة:

أبى الله إلا عدله ووفاءه

فلا النكر معروف ولا العرف ضائع[1]

ويبدو – فى الواقع – أن هذا يرجع إلى أصل واحد لا إلى أصلين، فقد أدخل فى الأصل الأول (التتابع): عرف الفرس ومجىء القطا عرفا عرفا، ورد إلى عرف الفرس العرفة.

واستشهد على الأصل الثانى بكلمات: المعرفة – العرفان – العَرف – بفتح العين – العُرف – بضمها – المعروف – عرف – عرف – بتضعيف الراء – تعريف الضالة واللقطة – الاعتراف به، مع أن الأربعة الأولى من الكلمات التى استشهد بها على الأصل الثانى يمكن رجوعها إلى الأصل الأول وهو التتابع، ومن الممكن رد الأصل الأول إلى الثانى بحيث ينشأ الثانى عن الأول، فمعنى السكون والطمأنينة ما هو إلا نتيجة لانكشاف الشىء وظهوره، فانكشاف الشىء وظهوره يمكن أن يكون هو الأصل الذى يرجع إليه الجميع[2].

---

(١) المقاييس ٤ / ٢٨١. (٢) انظر: دراسات فى فقه اللغة ١٩١ – ١٩٣.

وهكذا ترجع المشتقات فى العربية إلى أصل واحد يحقق لها ميزة الحفاظ على الربط بين أفراد الأسرة اللغوية دون غيرها من سائر اللغات الأخرى وإن توافر ذلك فى بعض مواد اللغات الأجنبية فإننا نلاحظ أنه إذا حدث لكلمة من كلمات الأسرة الرئيسية تحول فى معناهاجذبت معها الكلمات الأخرى إلى المعنى الجديد فلما تخصصت كلمة habit ومعناها (حالة، هيئة) فى معنى اللباس أصاب الفعل habiller « الوضع فى هيئة ما » نفس التخصص وهاتان الكلمتان جذبتا إليهما مشتقاتهما ومركباتهما habilleur « من يلبس » و habillement « الإلباس » و deshabiller « انتزاع الملابس » إلخ والكلمتان pondre أو ponte تحولت كلتاهما فى وقت واحد من فكرة « الوضع » عامة إلى فكرة وضع البيض فى الكلام عن طائر أنثى فالإحساس بالأسرة اللغوية أمسك هذه الكلمات مجتمعة [١].

وبذلك نرى أن هذا المعنى العام الذى تدور حوله المادة قد يتغير باختلاف العصور من عموم إلى خصوص أو العكس أو ينتقل إلى معنى مجاور وقد يجتمع المعنى القديم والحديث فى المادة وقد يهمل القديم فيصبح أصلا تاريخيا ويبقى المعنى الجديد والإفاضة فى ذلك الموضوع من اختصاص بحث تطور معانى الألفاظ[٢]، والمادة المشتقة تدل على المعنى الأصلى وشىء آخر زائد[٣] كما هو مأخوذ من قول السيوطى بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة فالحركات قد تختلف عن الأصل فتسبب زيادة فى المعنى واختلافا وكذلك قد تضاف حروف على الأصل فتسبب هذا التنوع المعنوى « وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هى أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروف غالبا كضرب فإنه دال على مطلق الضرب فقط أما ضارب ومضروب ويضرب واضرب فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفا وضرب الماضى مساو حروفا وأكثر دلالة وكلها مشتركة فى ضرب وفى هيئة تركيبها[٤]، « فالأصوات الثلاثة الأصلية تصب فى قوالب معلومة وتصاغ فى أشكال محدودة لأداء أنواع المعنى الواحد . وهذه القوالب أو الأشكال هى المعروفة فى اللغة بالأبنية أو الأوزان »[٥] وإن المادة الاشتقاقية والبناء

---

(١) اللغة ٢٥٠ . (٢) فقه اللغة للمبارك ٥٩ . (٣) المصدر السابق ٥٨ .
(٤) المزهر ١ / ١٦٤ . (٥) فقه اللغة للمبارك ٥٧ .

أو الصيغة باجتماعهما فى الكلمة العربية يعطيان اللغة العربية مزية المشابهة للطبيعة فى أبرز خصائصها التى اكتشفها العلماء ذلك أن فى الطبيعة تشابها ونمطية من جهة وذاتية واختلافا من جهة أخرى فإن ما فيها من الأشياء على اختلافها تتماثل أو تتشابه إذ ترجع إلى أنواع وفصائل تتشابه أفراد كل نوع أو فصيلة فى تركيبها وشكلها ولكن هذه الأشياء المتشابهة نفسها تختلف فيكون لكل منها ذاتية متميزة وكذلك ألفاظ العربية فهى متشابهة فى صيغها ومتنوعة فى أصولها الاشتقاقية بما يجعل لها نوعية خاصة تميزها وتجعل لكل كلمة من مجموع المادة الواحدة حياة خاصة تكون ذاتيتها الفردية [1].

ومن هنا كانت للاشتقاق الصغير أهمية كبيرة فى التجديد وتنويع المعنى[2].

الاشتقاق الكبير

تعريفه:

ما اتحد فيه المشتق والمشتق منه فى الحروف واختلفا فى الترتيب، وهو المعروف عند الصرفيين بالقلب المكانى مثل جال وجلا، وركب وكبر[3].

وحده السيوطى بقوله: ما يحفظ فيه المادة دون الهيئة نحو قول ووقل إلخ[4].

ويوضحه ابن جنى بقوله: وأما الاشتقاق الأكبر[5] فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شىء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك فى التركيب الواحد.

فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهى أين وقعت للقوة والشدة منها (جبرت العظم والفقير) إذا قويتهما وشددت منهما، و(الجبر) الملك لقوته وتقويته لغيره، ومنها رجل (مجرب) إذا جرسته الأمور ونجذته فقويت منته واشتدت

---

(١) المصدر السابق ١٢٨ ببعض التصرف.
(٢) المصدر السابق ٦٢.
(٣) فقه اللغة د. نجا ٣/٤٩.
(٤) المزهر ١/١٦٤.
(٥) هو ما نسميه بالكبير.

شكيمته، ومنه (الجراب) لأنه يحفظ ما فيه وإذا حفظ الشيء وروعى اشتد وقوى، ومنها (الأبجر) و(البجرة) وهو القوى السرة، ومنه (البرج) لقوته فى نفسه وقوة ما يليه به، وكذلك (البرَج) – بفتح الراء – لنقاء بياض العين وصفاء سوادها هو قوة أمرها، وأنه ليس بلون مستضعف، ومنها (رجبت) الرجل إذا عظمته وقويت أمره ومنه (رجب) لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، وإذا كرمت النخلة على أهلها فمالت دعموها بـ(الرجبة) وهو شيء تسند إليه لتقوى به، (والراجبة) أحد فصوص الأصابع، وهى مقوية لها، ومنها (الرباجى) وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله لأنه يعظم نفسه ويقوى أمره[1].

والواقع أن المواد تعطى تقاليب مختلفة فى عددها، تبعا لعدد حروفها الأصلية وقد صرح الخليل: بأن الثنائى يعطى تقليبا واحدا، فيكون لفظين اثنين، والثلاثى يعطى ستة، والرباعى يعطى أربعة وعشرين والخماسى مائة وعشرين تقليبا، والقليل منها هو المستعمل والمهمل كثير[2].

وأكثر الأمثلة التى قلبت هذا القلب اللغوى على طريقة الاشتقاق الكبير ثلاثية الأحرف وقد وردت صور من القلب فى الثلاثى المزيد مثل أذهب فى مشيته وأهبذ وأشفى على الأمر وأشاف عليه، وفى الرباعى المجرد مثل هجهجت السبع وجهجهت: صحت به وزجرته وبكبكت الشيء طرحت بعضه على بعض وفى الرباعى المزيد اضمحل الشيء وامضحل والسحاب المكفهر والمكرهف وفى الخماسى مثل زبرجد وزبردج وإن كان الأخير نادرا[3].

وجعل المادة بتقلباتها تلتقى حول معنى واحد يقتضى بعض التصرف الذهنى واللغوى وكما يقول ابن جنى: «فهذه الطرائق التى نحن فيها حزنة المذاهب والتورد لها وعر المسالك»[4].

وقد ناقشه الدكتور الصالح فى معانى (ج ب ر) وتقلباتها واتهمه بأنه (أخرج اللغة التى يعشقها، ويؤمن بسحر ألفاظها إذ أجاءها إلى مضيق كبح فيه

---

(١) الخصائص ١٣٤٢ – ١٣٦. (٢) العين ١/٦٦ والخصائص ١/١٣٨، ١٣٩.
(٣) الاشتقاق (أمين) ص ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٨ والمزهر ١/٢٢٩ والخصائص ٢/٧٣.
(٤) الخصائص ١/١١.

أنفاسها وحبس قواها من التفلت والانطلاق ألا وهو مضيق الاشتقاق الكبير الذى سماه هو الاشتقاق الأكبر)[١].

ومن التناقض أن يتهم الدكتور الصالح ابن جنى فى الوقت الذى يصفه فيه بأنه يترفق فى الاشتقاق الكبير ولا يبالغ[٢] ويصفه كذلك بالاعتدال[٣] ويعترف بأن له العذر فيما قال وأنه يتساءل فيحسن الجواب وأن بحث الاشتقاق الكبير يؤتى ثمره إلى اليوم[٤].

وقد أنكر الدكتور أنيس الاشتقاق الكبير فقال: «فإذا كان ابن جنى قد استطاع فى مشقة وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بعض مواد من كل مواد اللغة التى يقال إنها فى جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفا وفى معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفا فليس يكفى مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير»[٥] وقال إنه ليس له أثر فى تنمية الألفاظ[٦].

ويبدو – كما قال الأستاذ العلايلى – تحقق هذه الظاهرة فى الكلام العربى بحيث تعد طبيعة عربية لا تكلف فيها، فقد «جعل العربى القلب محور الوضع ثم اجتهد فى تنظيم قاعدة المقاليب والوضع على اعتبارها ولقد تأتى له استخلاص قاعدة موزونة جدا»[٧] «والقاعدة تقضى بوجود جامع معنوى بين المقاليب.. ومن هذا نعلم أن الواضع القديم كان يحرر التشابه بين المسميات ليضع لها أسماء من مادة تتوافق فى مفاهيمها التى هى (ملاحظة الوضع) وإن تخالفت فى المصدقات وأن مقدار الثروة العظيمة التى حازتها العربية إنما كانت من عمل القلب فقط على حين كان عمل الإبدال وما إليه فى جانبه نزرا يسيرا»[٨] «ويعجب الباحث العلمى أشد العجب حين يقف على هذا الوضع المكتمل الملاحظة والذى لا يقع على مثله فى أية لغة عصرية على سموها العلمى واقتعادها اللغوى»[٩] ويمكن أن يستفاد من قاعدة المقاليب الستة ما يأتى:

---

(١) دراسات فى فقه اللغة ٢٢٢.
(٢) المصدر السابق ٢٠٦.
(٣) المصدر السابق ٢٠٧.
(٤) المصدر السابق ٢٣٣، ٢٣٤.
(٥) من أسرار اللغة ٥٢.
(٦) طرق تنمية الألفاظ فى اللغة ٤٦.
(٧) مقدمة لدرس لغة العرب ١٤٨.
(٨) المصدر السابق ١٤٩.
(٩) المصدر السابق ١٥٠.

١- تصحيح المعاجم بتحقيق الوحدات بين مختلف المواد.

٢- الوقوف على الممات وعلى الدخيل.

٣- اعتماد الجامعة المعنوية بين مواد الثلاثى كاعتمادها بين مفردات كل مادة.

٤- وهى نتيجة النتائج أن نأخذ بالوضع الجديد على مقتضاها لنسد نقص اللغة ونكفى حاجتها»[١].

ويقول ابن جنى: إن احتذاءه وتقيله «يكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله وإن استرفاده فى بعض الحاجة إليه يعينك ويأخذ بيدك ألا ترى أن أبا على رحمه الله كان يقوى كون لام (أثفية) فيمن جعلها أفعولة واوا بقولهم جاء يثفه ويقول: «هذا من الواو لا محالة كيعده فيرجح بذلك الواو على الياء التى ساوقتها فى يثفوه ويثفيه أفلا ترى كيف استعان على لام ثفا بفاء وثف وإنما ذلك لأنها مادة واحدة شكلت على صور مختلفة فكأنها لفظة واحدة، وقلت مرة للمتنبى: أراك تستعمل فى شعرك ذا وتا وذى كثيراً ففكر شيئا ثم قال: إن هذا الشعر لم يعمل كله فى وقت واحد، فقلت له: أجل لكن المادة واحدة، فأمسك ألبتة والشىء يذكر لنظيره فإن المعانى وإن اختلفت معنياتها آوية إلى مضجع غير مقض وآخذ بعضها برقاب بعض»[٢].

صحيح أن من اللغويين من تعسف سواء فى هذا الاشتقاق أو فى غيره إلى حد غير مقبول «كما زعم الزجاج بأن كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف وإن نقص حروف إحداهما عن حروف الأخرى فإن إحداهما مشتقة من الأخرى فتقول: الرحل مشتق من الرحيل والثور إنما سمى ثورا لأنه يثير الأرض والثوب إنما سمى ثوبا لأنه ثاب أى رجع لباسا بعد أن كان غزلا»[٣] ولكن ذلك لا يؤدى إلى أن نحكم على كل لون اشتقاقى بأنه متكلف أو أن «نحكم على القلب اللغوى بقلة الجدوى وأن نرى كل ما فى الاشتقاق الكبير من عبث الهواة»[٤].

فالموضوع له أهميته وابن جنى لم يدع أنه لا يتخلف فى مادة واحدة «فهذا

---

(١) المصدر السابق ٢٠٨.
(٢) الخصائص ٢/١٣٩، ١/١١.
(٣) المزهر ط صبيح ١/٢٠٦.
(٤) دراسات فى فقه اللغة ٢٣٣.

وإن لم يطرد وينقد فى كل أصل فالعذر على كل حال فيه أبين منه فى الأصل الواحد من غير تقليب لشيء من حروفه فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنتظمه قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله فاؤه وعينه ولامه أسهل والمعذرة فيه أوضح، وعلى أنك إن أنعمت النظر ولا طفته وتركت الضجر وتحاميته لم تكد تعدم قرب بعض من بعض وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله[1] فلا يجب أن يستنكر ولا يستبعد[2].

« وإننى – مع ما يبدو فى رأى ابن جنى من بعض المبالغة – أرى – على حد تعبير الدكتور المبارك – ضرورة ولوج هذا الباب واستشراف آفاق العربية البعيدة من هذا المرتفع[3].

الاشتقاق الأكبر

تعريفه:

هو: ما اتحد فيه المشتق والمشتق منه فى بعض الحروف واختلفا فى الباقى وكان المختلف فيه متحدا مخرجا أو صفة[4].

وقد أفاض ابن جنى فى شرحه للاشتقاق الأكبر[5] ورتب عليه نتائج مهمة من دوران المادة حول معنى واحد، بتنوع الحروف المتبادلة، ومناسبتها لمعانيها الموضوعة لها.

فمن الأول: سد وصد – بفتح السين وضم الصاد – فالسين والصاد من مخرج واحد، هو طرف اللسان مع أصول الثنايا السفلى، ومتفقان فى معظم الصفات، واللفظان يدلان على معنى واحد هو الحاجز، ولكنه يختلف قوة

---

(١) الخصائص ٢/ ١٢، ١٣.
(٢) المصدر السابق ١/ ١١.
(٣) فقه اللغة للمبارك ٨٨.
(٤) فقه اللغة د. نجا ٣/ ٤٩.
(٥) خصص ابن جنى اسم (الاشتقاق الأكبر) بالاشتقاق الكبير وجعل حديثه عن (الأكبر) تحت عنوان (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى)، و(إمساس الألفاظ أشباه المعانى) وقد تناول الموضوع أيضا ابن فارس معاصرة ولم يسمه بذلك، بل جعل بحثه خاصا ببيان دوران المواد الثلاثية حول معنى واحد أو أكثر يتنوع تبعا للحرف الثالث، ثم جاء من علماء الطبقة الثالثة الحاتمى الذى أطلق عليه اسم « الاشتقاق الأكبر» المفتاح ص٧.

وضعفا مما جعل الحرفين يختلفان، فالسد للباب يسد والصد جانب الجبل، وهذا أقوى من السد الذى قد يكون لثقب الكوز، ورأس القارورة، ونحو ذلك، فجعلوا الصاد لقوتها للأقوى، والسين لضعفها للأضعف.

وكذلك القسم والقصم فهما يفيدان معنى الفصل لكنه رفيق فى الأول، وشديد إلى حد الدق فى الثانى، ولذا اختيرت السين للأضعف والصاد للأقوى.

ومثلهما النضح والنضخ، فالحاء والخاء من مخرج واحد هو الحلق ويتفقان فى معظم الصفات، والكملتان تدلان على سيلان الماء، لكن بدرجة متفاوته، فالنضح سيلان ضعيف، والنضخ فوران الماء، ولذا اختيرت الحاء، - لرقتها - للماء الضعيف، والخاء - لغلظها - لما هو أقوى منه، وعليه قوله تعالى (فيهما عينان نضاختان) بمعنى: فوارتان بالماء لا تنقطعان.

وعلى هذا تتقارب الألفاظ لتقارب معانيها كما فى (أز) و(هز) قال تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا** ﴾ [مريم: ٨٣] بمعنى تزعجهم وتقلقهم أو تحركهم إلى المعاصى وقال عز حكمه ﴿ **وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا** ﴾ [مريم: ٢٥] فالهمزة والهاء من مخرج واحد هو الحلق، والمعنى متقارب وهو التحريك إلا أن الحركة مختلفة فالأز تحريك ماله حركة، ويحتاج إلى جهد كالعقول فتحريكها صعب، والهز تحريك ما لا حركة له مما لا عقل له كالجمادات مثل الجذع، وساق الشجرة، ونحوها، فأتى بالهمزة مع المعنى القوى، وبالهاء مع المعنى الضعيف، وكذلك صهل وسحل فكلاهما صوت، والسين والصاد أختان، إلا أن الأول للفرس والثانى للبغل فأعطى لكل ما يناسبه من الحروف.

ومثل ذلك غدر وختل فالمعنيان متقاربان والحروف كذلك متقاربة مخرجا وصفة.

هذا عما اتحد المختلف فيه من الحروف مخرجا.

أما ما اتحد صفة فمنه امتقع لونه وانتقع بمعنى تغير فالميم والنون وإن اختلفا مخرجا فقد اتحدا صفة.

وكذلك كان حديث ابن فارس معاصره فمثلا يجعل القاف والطاء وما يثلثهما تدور حول معنى القطع فهو موجود فى (قطع) الذى يدل على صرم وإبانة شيء من شيء[١] و(قطف) الذى يدل على أخذ ثمرة من شجرة[٢] (وقطل) الذى يدل على قطع الشيء و(قطم) الذى يدل على قطع الشيء أيضا، فالحروف التى زادت على القاف والطاء خصصت معنى القطع ونوعته فظهرت بواسطتها المعانى التى ذكرها من الصرم والإبانة والأخذ وقد تناسبت تلك الحروف مع المعانى التى تدل عليها شدة وغلظة، وباب الفاء والراء وما يثلثهما يرجع إلى معنى التمييز والإفراد وهو فى (فرج)[٣] تفتح وشق وفى (فرد)[٤] يعنى التوحد وفى (فرز) يعنى عزل الشيء عن غيره وفى (فرس)[٥] يقصد منه الدق وفى (فرص)[٦] بمعنى اقتطاع شيء عن شيء وفى (فرض) بمعنى تأثير شيء فى شيء من حز أو غيره وفى (فرط)[٧] بمعنى إزالة شيء عن مكانه وتنحيته عنه وفى(فرق)[٨] بمعنى التمييز والتزييل بين شيئين.. وكل ذلك بسبب الحرف الثالث الذى نوع المعنى على النحو الذى رأيناه.

وقد سار الحاتمى على هذا النحو فى بيانه للاشتقاق الأكبر ومما ذكره من الأمثلة أن تنتقل بالحروف إلى ما يجانسها فى (قط) التى تتنوع إلى: قطب وقطف وقطع وقطل وكلها تتضمن معنى القطع ويجانس (قط)، (قص) ومنها قصم وقصل وقصف وقصر وهى تفيد معنى القطع فى جميعها ويجانس (قص – قض) ومنها قض وقاض وقضم وقضب وقضع، ويجانس (قص، كس) ومنها كس وكسر وكسع وكسم ويجانس (قص – جذ) ومنها جذ وجذب وجذف وجذم، ويجانس (جذ – جز) ومنها جز وجزأ وجزر وجزع وجزم وجميعها تشترك فى معنى القطع[٩]. «ونظن بأن قانون الاشتقاق الأكبر سرى عند الحاتمى من المشجرات اللغوية التى أفردها اللغويون بالتاليف »[١٠].

---

(١) المقاييس ٥ / ١٠١.
(٢) المصدر السابق ٥ /١٠٣.
(٣) المصدر السابق ٤ /٤٩٨.
(٤) المصدر السابق ٤ / ٥٠٠.
(٥) المصدر السابق ٤ /٤٨٥.
(٦) المصدر نفسه ٤ /٤٨٨.
(٧) المصدر السابق ٤ / ٤٩٠.
(٨) المصدر السابق ٤ /٤٩٤.
(٩) المفتاح ص ٧ ومقدمة لدرس لغة العرب ٢٠٧.
(١٠) المصدر السابق ص٢٠٧.

والاشتقاق الأكبر يقوم على الإبدال[1] وقد أوضح المحدثون هذه الحقيقة – على ضوء ما ذكره ابن جنى ومتابعوه – فاعتبروا الصور المتبادلة قد تطور بعضها عن بعض تطورا صوتيا وقد فصلنا الحديث عن أسس الإبدال وقوانينه فى موضع خاص من كتابنا.

ومن هنا ندرك أن عالمنا ابن جنى يعتبر المبتكر للاشتقاق الأكبر لأنه قد أجراه فى مواد تتقارب فيها الحروف المغيرة ولم يأت بحروف متباعدة المخارج أما غيره كابن فارس والحاتمى فلم تتكامل تلك الفكرة عندهم فابن فارس لم يكن يؤمن بدوران المواد حول معنى واحد – على طريقة الاشتقاق الكبير – بل كان يقصر بحثه على الاشتقاق الصغير الذى يتمثل فى دوران المادة حول أصل أو أصلين أو أكثر وجمع فى كتابه كلمات تحوى حرفا ثالثا لا يتفق مع ما يقابله فى كل كلمة مخرجا أو صفة بل إذا اتفق مرة اختلف مرات كما رأينا فى باب القاف والطاء وما يثلثهما فقد جمع بين العين وهى حلقية والميم والفاء وهما شفويتان واللام وهى لسانية وكذلك الصاد والسين[2] وكذلك الحاتمى من أمثلته كلمات تختلف فى الحرف المنوع للمعنى مخرجا وصفة كمادة قصم وقصر وقضم وقضع وكسع وكسم، ولكننا لا نجد مثل هذا الخلل عند ابن جنى فكل المواد التى يعرضها مما تقاربت حروفها المنوعة للمعانى مخرجا أو صفة بل هو حريص على ذلك كل الحرص ومن هنا كان عنوان حديثه فى نفس الموضوع (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى) و(إمساس الألفاظ أشباه المعانى).

وقد استطاع عالمنا ابن جنى أن يثبت رسوخ قدمه فى ابتكار قواعد الاشتقاق الأكبر وأن يبين طرائقه فى اللغة وأن يثبت على أثرها – القيمة التعبيرية للحرف العربى كما سيأتى.

ومنه العسف والأسف والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها والهمزة أقوى من العين كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين[3].

---

(١) دراسات فى فقه اللغة ٢٣٨.
(٢) المقاييس ٣/٢١٢، ٢١٣.
(٣) الخصائص ٢/١٤٦.

وهذا النحو من الصنعة موجود فى أكثر الكلام وفرش اللغة وإنما بقى من يثيره ويبحث عن مكنونه بل من أوضح له وكشفت عنده حقيقته طاع طبعه لها فوعاها وتقبلها وهيهات ذلك مطلبا وعز فيهم مذهبا وقد قال أبو بكر من عرف ألف ومن جهل استوحش[1].

وإن هذا اللون من الاشتقاق الذى توصل إليه ابن جنى بجانب الاشتقاقين الصغير والكبير – لذو فائدة لغوية كبيرة ونتائج عظيمة تفيدنا فى إثبات حقائق علمية كبيرة الأهمية بل فتحت المجال أمام الباحثين المحدثين لاكتشاف أسرار العربية على ضوئها وتلك النتائج تتعلق بدوران المادة العربية حول معنى واحد ومدى ثنائية العربية أو ثلاثيتها منذ نشوئها ومناسبة حروفها لمعانيها وهذه مزايا لها أثرها وخطرها اللغوى، وكما يقول الأستاذ فندريس فإن «اشتقاق الألفاظ منفرة لا فائدة منه فى حد ذاته فالحالة الخاصة مهما ثبتت علميا ليست إلا ملهاة يتسلى بها إذا لم يستخرج منها مبدأ عام يستطاع تطبيقه على حالات أخرى ونحن نعلم أنه يوجد من بين الاشتقاقات حالات كثيرة لا تؤدى إلى نتائج عامة.. فالعالم اللغوى لا يهتم بالاشتقاق إلا ليجمع أكبر عدد ممكن من العمليات المعنوية المتشابهة بقصد أن يستخرج منها القوانين العامة التى بمقتضاها يتطور معنى الكلمات[2].

* * *

(١) المصدر السابق ٢/١٥٢.

(٢) اللغة ٢٤٩، ٢٥٠.

بعض أسرار العربية التى تكشف عنها دراسة الاشتقاق

أدى تعمق اللغويين فى دراسة ألوان الاشتقاق، ومحاولة استقصائها والكشف عنها، وبيان سماتها فى العربية، وكيف تنفرد بهذه المزية التي لا تتوافر لغيرها من اللغات – أدى ذلك – إلى بيان أسرار عميقة تكمن وراء طبيعة الاشتقاق فى العربية، فليس الاشتقاق فيها مجرد أخذ كلمة من أخرى، أو توليد لها دون ملاحظة خاصة.

وعلماء العربية المتفلسفون – من أمثال ابن جنى – قد أزاحوا الستار عن أنواع الاشتقاق، وحددوا معالمها، وبينوا طرائقها، وحاولوا إثبات قيمتها فى إثراء اللغة العربية، وفتح مجالات كثيرة منها نستبين سماتها، وأصالتها وكيف ترتبط فيها الأصوات بالمعانى فى شكل روابط أسرية متلاقية وفى المناسبة بين اللفظ ومعناه، وترتب على ذلك البحث عن أصول الألفاظ العربية، ونشأة نظرية الثنائية اللغوية.

وبهذا عد الاشتقاق طريقا لفهم أسرار العربية، وأمكن – على هديه – إثبات حقائق لغوية مهمة هى:

١– دوران المادة حول معنى واحد.

٢– الصلات بين الألفاظ ومعانيها (مناسبة الألفاظ لمعانيها – تقارب الألفاظ لتقارب معانيها).

٣– ثنائية الألفاظ وثلاثيتها.

دوران المادة حول معنى واحد

تبين لنا من دراسة الاشتقاق أن الألفاظ فى اللغة العربية لها أصل ترجع إليه يمثل المادة الأصلية التي تدل على المعنى المصدرى، ثم يشتق من هذا الأصل ألفاظ أخرى كثيرة للدلالة على معان متعددة بزيادة بعض الحروف، أو نقصها أو تغيير الحركات، ومع ذلك فكل طائفة من الألفاظ تدور حول معنى عام يجمعها، وكأنها مجموعات أسرية تتلاقى كل منها فى إطار خاص.

فلو تتبعنا مادة معجمية، ودرسناها، وأمعنا النظر فى المعانى التى تدور عليها ألفاظها لوجدناها ترتبط بمعنى عام يضم كل هذه المعانى، ويعد أصلا لها تتفرع عنه.

وتكشف عن هذا دراسة الاشتقاق – بأنواعه المتعددة – الصغير، والكبير والأكبر.

فلو تتبعنا بعض المشتقات على الطريق الأول – الاشتقاق الصغير – نلاحظ أن الألفاظ التى تتألف مادتها الأصلية من حروف واحدة تدور حول معنى واحد.

فمثلا: مادة (سلم) تدور حول معنى السلامة فى تصرفها، ومادة (أ ث) تدور حول الاجتماع واللين فى تصرفها، وقد حاول ابن فارس أن يرجع بعض المواد إلى معنيين أو أكثر تدور حولها المادة الواحدة، وقد أمكننا أن نرجع ما ذهب إليه إلى معنى واحد، كما ذكرنا من قبل.

وأيضا على الطريق الثانى – الاشتقاق الكبير – ذكرنا لك مادة (جبر) وبينا – كما قال ابن جنى – أنها أين وقعت تفيد معنى القوة، والشدة.

ومن ذلك تقليب (س م ل) المعنى الجامع لها: الاصحاب والملاينة، ومنها: الثوب (السمل) وهو الخلق، لأنه ليس عليه من الوبر، والزئبر ما على الجديد، فاليد إذا مرت عليه للمس لم يستوقفها عنه جدة المنسج، ولا خشنة الملمس، و(السمل): الماء القليل كأنه شيء قد أخلق، وضعف ومنها: (المسل والمسيل) وذلك أن الماء يجرى من غير عائق، ومنها: (الأملس والملساء) و(اللمس) لأنه يرى بالنظر، ولا يكون هناك حائل بين اليد، وبين الملموس، فأما (لسم) فمهمل[1].

وكذلك فى الطريق الثالث – الاشتقاق الأكبر السابق ذكره – تتجمع الألفاظ حول معنى واحد.

ومن ذلك: (ج ب ل) و (ج ب ن) و(ج ب ر) فهى تدور حول معنى الالتئام، والتماسك، ومنه: (الجبل) لشدته وقوته، و(جبن) إذا استمسك وتجمع، ومنه: (جبرت العظم) ونحوه أى قويته.

ومن ذلك ندرك أن اللغة العربية تمتاز بدوران موادها، وتقلباتها حول معنى واحد عن طرائق الاشتقاق بأنواعها الثلاثة.

---

(١) الخصائص ٢/١٣٧، ١٣٨ وذكر ابن جنى (ص١٣٨) ألسمت الرجل حجته: ألزمته إياها وفى اللسان ١٦/١٥، ١٦ واللسم السكوت حياء لا عقلا.

وهذا السلوك لم يكن واضحا لدى أرباب المعاجم اللغوية وإنما كانوا يذكرون الكلمات، وتقلباتها، ومعانيها دون محاولة للربط بينها، وقد حاول علماء اللغة ومنهم ابن جنى وابن فارس – تطبيق هذا المبدأ، وإيضاحه بالتفصيل فى مواد كثيرة.

ونظرية الدوران حول معنى واحد التى عرفها القدماء قد أوحت إلى المحدثين بسلوك هذا السبيل، وتحقيق النتائج الموفقة من طرائقه، فقد أدركوا أنه (ليس فى الذهن كلمة واحدة، منعزلة، والذهن يميل دائما فى جمع الكلمات إلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها، والكلمات تتشبث دائما بعائلة لغوية بواسطة دوال المعنى[١] أو دوال النسبة[٢] التى تميزها، أو بواسطة الأصوات اللغوية التى تتركب منها، لا أكثر من ذلك، فنحن نشعر بأن الكلمات: إعطاء، عطية، عطاء معط، .. إلخ عائلة قائمة بذاتها تتميز بعنصر مشترك هو الأصل (ع ط ى)[٣] مهما تنوعت معانى المشتقات[٤].

كما أدركوا أنها من ميزات لغة العرب ولا تتمتع اللغات الأخرى بمثلها فقد سبق أن ذكرنا أن فى الفرنسية كلمات مثل Canine (ما يتعلق بالكلب كعادته أو نحو ذلك) وChien (كلب) لا يوجد ما يدل على أنهما من أصل واحد وكذلك Capitaine (رئيس جنود – رئيس فريق كرة إلخ) وChef (رئيس مصلحة – رئيس حكومة إلخ) لهما أصل معنوى واحد ولا يشتركان فى مادة واحدة مع أنهما يرجعان إلى كلمة Caput اللاتينية ومعناها (الرأس) وكلمتا أخ وأخت ترجعان إلى مادة (أخو) فى العربية على حين نجدهما مختلفتين لا رابط بينهما فى اللغات الأجنبية فهما فى الفرنسية Frere و Saeur وفى الإنجليزية Brother وSister[٥] ومثل هذه الأمثلة كثير.

---

(١) السياق ومواقع المورفيمات (الحركات أو اللواحق) التى تحدد المعنى وتسمى الفصائل النحوية.

(٢) الجذر الذى ينتظم أصل المعنى مثل (ق ت ل) وتسمى بدول الماهية (اللغة ص١٢٥).

(٣) كذا بالأصل. (٤) اللغة ٢٣٢.

(٥) والكلمتان الأوليان لا يوجد ما يدل على أنهما من أصل واحد، إذ المعنى مختلف تماما فالأولى بمعنى (عادات) والثانية بمعنى (كلب)، والكلمتان التاليتان، لهما أصل معنوى =

ومن هنا كان للعربية ذلك الانفراد، فألفاظها وحدة متماسكة، لا مفككة فهى حيوية فى ارتباطها وتوليدها.

ولهذا الدوران فوائد، منها:

١- يوضح معانى الكلمات: أحيانا - فقال من (القول) وبناء من (ب ن ى).

٢- يمكن معرفة الأصيل من الدخيل، فكلمة (مقاليد) بمعنى: مفاتيح قد ظن أنها من مادة (قلد) وهو خطأ أمكن كشفه عن طريق الاشتقاق التاريخى فتبين أنها جمع (إقليد) وأصلها يونانى، وهو Kleida[١].

٣- يفيد فى إدراك الأحوال الاجتماعية، للأمة التى تنطق باللغة كالصفقة[٢] والعقد[٣] واليمين، فهى تدل على عادات عربية قديمة بل يكشف عن عقليات الأمم، ومفاهيمها كاشتقاق (الصديق) و(العدو) و(العقل) فى العربية والفرنسية[٤].

٤- وأوسع هذه الفوائد، هو: فهم اللغة، والتفقه فيها، وفهم أسرارها والدخول فى عالمها الخاص، بهذا الربط المعنوى.

ومع أن لدوران المادة حول معنى واحد هذه القيمة اللغوية، والاجتماعية ومع أن لغتنا العربية تمتاز بها فليست مطردة فى كل مواد اللغة - كما أشرنا إلى ذلك من قبل - لأنه يصعب فى بعض المواد، ويخفى فى بعض آخر، وهو مع ذلك - كما يقول ابن جنى - موجود فى أكثر الكلام، وفرش اللغة، وإنما بقى من يثيره، ويبحث عن مكنونه.

= واحد هو الرئاسة ولا يشتركان فى مادة واحدة فحروف كل منهما تختلف عن حروف الأخرى، والكلمات الأخيرة - فى الفرنسية والإنجليزية - متحدة المعنى لكنها مختلفة الحروف، وعلى هذا ففى اللغات الأجنبية قد تتفق الحروف ويختلف المعنى والعكس صحيح أيضا، وهذا لا يوجد فى العربية بل إذا اتفقت الحروف اتفق المعنى والعكس بالعكس، وانظر ص: ٥، ٦ من مقدمة هذا الكتاب وخصائص العربية ومنهجها الأصيل ص٢٤، ٢٥.

(١) فقه اللغة للمبارك ٦٠.

(٢) تصوير لما كان يحدث بين المتبايعين من ضرب اليد على اليد ونحوهما ولا يزال يحدث فى البيع والشراء فى الوقت الحاضر.

(٣) كان المتعاقدان على أمر يعقدان طرفى ثوبيهما. (٤) انظر: مقدمة هذا الكتاب ص٤.

ويصعب إيجاد الصلات بين المعانى أو يخفى نتيجة لأمور كثيرة منها:

١- رجوع بعض المعانى إلى عادات، وحوادث قديمة نسيت أو تركت، فجهل أمرها لعدم صلتها بحياتنا كما فى قولهم (بنى على أهله) بمعنى: زفها أو دخل بها والتناسب غير ظاهر بين معنى البناء وهذا المعنى وأصل الاستعمال أن المعرس كان يبنى على أهله خباء فحصل اللبس من حذف المفعول وتناسى المعنى الأصلى حتى إنهم عدوه بالباء.

ومن أمثلة ذلك - أيضا - ما حكاه ابن جنى من أنهم يقولون: رفع عقيرته) إذا صوت، قال ابن جنى: فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع بين معنى الصوت، ومعنى (ع ق ر) لبعد عنك وتعسفت، وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجليه، فرفعها، ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأعلى صوته، فقال الناس (رفع عقيرته).

٢- دخول بعض الألفاظ فى نطاق مادة غير مادتها الأصلية نتيجة تغيير حدث فيها، فيعسر إيجاد معنى مشترك يضمها معها.

ومن ذلك مادة (ن و ص) فهى تدل على معنى عام هو التأخير، والفرار، ولكن يعكر الصفو ورود كلمة (النوصة) بمعنى: الغسلة، فلا صلة بين معناها وبين معنى المادة السابقة، وبالبحث تبين أن النون مبدلة من الميم - كما قال الأزهرى - فأصلها: (الموصة).

ومن ذلك - أيضا - مادة (نور) فهى تفيد معنى الوضوح وإزالة الظلام لكن وجد فيه (امرأة نوار) و(نساء نور) - بسكون الواو والأصل بضمها - بمعنى: نافرة، ونافرات مما يريبهن.

وهذا المعنى لا يلتقى مع معنى مادة (نور) فلعل (نوار) للمرأة، و(نور) لجمع النساء من مادة (نفر) فأبدلت الفاء واوا، فدخلت فى مادة (نور) مع أنها ليست منها، فخفى الربط.

وعلى هذا سائر أحوال الإبدال الذى يدخل الكلمات فى غير موادها الأصلية فإذا لم يقف الباحث على المبدل والمبدل منه لم يتمكن من معرفة ما تعود إليه من معنى عام مثل: تجاه، وإسادة، ونحو ذلك.

٣- أن يكون للمادة الواحدة معنيان أو أكثر كما فى المشترك - ومنه المتضاد - فأى رابطة تربط بين معانى (الخال) التى هى: أخو الأم - الشامة فى الوجه - البعير الضخم - السحاب مثلا ومثله: المتضاد كالقشيب للجديد والقديم، فأى رابط بين هذين المعنيين المتضادين؟ إن رجوعهما إلى أصل واحد غير متيسر.

ولكن الجمع بين هذه المعانى يرجع لأسباب كثيرة، ذكرناها فى حديثنا عن دلالة اللفظ على أكثر من معنى.

٤- اختلاف اللغات، أو اللهجات فى معانى بعض الألفاظ مما يجعل الجمع بينها وبين المواد التى أخذت منها عسيرا، فالسامد - فى لغة اليمن - اللاهى وفى لغة طىء - الحزين، والوثب - عند حمير - الجلوس وعند سائر العرب القفز[١].

وإذا كانت تلك الأسباب، وغيرها تبعد فهم صلات المعانى للمواد اللغوية فليس للباحث - كما أشرنا من قبل - أن يتواكل دون بذل الجهد الجهيد للتوصل إليها عن طريق التلطف والحيلة، ولكن ليس معنى ذلك أن يغرق الباحث فى طلب التوافق، وتوحد المعنى إلى حد المشقة والتكلف حتى لا يقع فيما وقع فيه بعض اللغويين الذين تكلفوا للاشتقاق، وإرجاع الألفاظ إلى المعانى كما حكى أن الزجاج سئل عن المجرة: لم سميت مجرة؟ فقال: لأن الله جرها فى السماء جرا[٢].

الصلات بين الألفاظ ومعانيها

اتضح من دراسة الاشتقاق ما تمتاز به العربية من وجود المناسبة بين ألفاظها ومعانيها، وتقارب ألفاظها لتقارب معانيها، وهذا يدل على مشاكلتها للطبيعة.

واختلف العلماء من قديم حول دلالة اللفظ على المعنى بذاته أو بوضع الله أو الناس له وكان لمفكرى اليونان والرومان[٣]. ومفكرى العرب[٤] أيضا وقفة عند هذه المشكلة وهم فريقان:-

١ - فريق يرى «أن الصلة بين الألفاظ والدلالة لا تعدو أن تكون صلة اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس.

---

(١) انظر: فقه اللغة د. نجا ٤ / ٣٦، ٣٧. (٢) المزهر ط صبيح ٢٠.

(٣) من أسرار اللغة (ط٣) ص ١٢٦ ودلالة الألفاظ د. انيس ص ٥٨.

(٤) المزهر ط صبيح ١ / ١٠، ١١ وفقه اللغة للمبارك ١٦٢.

٢- وفريق يربط بين الألفاظ ومدلولاتها ربطا وثيقا ويجعلها سبباً طبيعيا للفهم والإدراك فلا تؤدى الدلالة إلا به ومن أجل هذا كانوا يطلقون على الصلة بين اللفظ ومدلوله (الصلة الطبيعية أو الذاتية) ونلحظ هذا الاتجاه من التفكير فيما يرويه أفلاطون فى محاوراته عن أستاذه سقراط الذى كان فيما يبدو يميل إلى هذا الرأى[١].

ولكن المفكرين اليونان والرومان القائلين بهذا الرأى لم يجدوا ما يسوغ وجهتهم فى اللغة اليونانية أو الرومانية بحيث لم يستطيعوا أن يثبتوا الصلة بين الألفاظ والمدلولات بأمثلة من الكلمات اللغوية عندهم لعدم ظهور ما تتحقق فيه تلك المناسبة، ومن هنا سوغوا وجهتهم بأن خفاء الربط بين الدلالة والأصوات ليس مرجعه إلى عدم صحة تلك النظرية بل «إن الكلمة حين وضعت أولا وفى نشأتها كانت أصواتها وثيقة الصلة بمدلولها ثم انحرفت عن هذا مع توالى الأيام وأصبحنا لا نكاد ندرك تلك الصلة وقد مرت آلاف السنين أو (ملايينها) قبل أن يصل الكلام الإنسانى إلى اليونان والرومان على الصورة التى عرفت فى أيامهم[٢].

ومن علمائنا العرب الأقدمين من كان يقول بالأول ومن كان يقول بالثانى[٣]، وقد أوضح عالمنا ابن جنى أن «المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله قد تنبه إليها علماء اللغة القدامى كالخليل وسيبويه»[٤] فقال - فى أول الباب الذى تحدث فيه عن المناسبة المذكورة وعنوانه (باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى) - اعلم أن هذا موضع شريف لطيف وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته»[٥]. ويقول السيوطى: وأما أهل اللغة والعربية فقد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعانى[٦].

ولكن يبدو أن علماء العرب الذين قالوا بالمناسبة بين اللفظ ومدلوله لم يكونوا كلهم على وفاق مع رأى علماء اليونان والرومان السابق فى كون تلك المناسبة طبيعية ذاتية بل كان منهم من لا يرى ذلك ومن يراه، وينقل لنا العلماء

---

(١) دلالة الألفاظ د. أنيس ٥٨، ٥٩.
(٢) من أسرار اللغة ١٢٦، ١٢٧ ودلالة الألفاظ د. أنيس ٥٩.
(٣) فقه اللغة للمبارك ١٦٨ ودلالة الألفاظ د. أنيس ٦٠.
(٤) دراسات فى فقه اللغة ١٥٧. (٥) الخصائص ٢/ ١٥٢.
(٦) المزهر ط صبيح ١/ ٣١ وانظر: تاريخ آداب العرب ١/ ١٧١.

أن الذى كان يقول بأن المناسبة طبيعية بين اللفظ ومدلوله – كاليونان والرومان – هو عباد بن سليمان الصيمرى المعتزلى وبعض العلماء الذين اتبعوه، فكان عباد يرى . . (أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، قال : وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمعنى المعين ترجيحا من غير مرجح، وكان بعض من يرى رأيه يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فسئل : ما مسمى أذغاغ؟ وهو بالفارسية الحجر – فقال : أجد فيه يبسا شديدا، وأراه الحجر) [1] .

أما غير عباد وطائفته من القائلين بثبوت تلك المناسبة، فلم يكونوا يرونها ذاتية موجبة كهؤلاء، فالفرق بين مذهبهم ومذهب عباد أن عبادا يراها ذاتية موجبة بخلافهم وهذا كما تقول المعتزلة بمراعاة الأصلح فى أفعال الله وجوبا وأهل السنة لا يقولون بذلك، مع قولهم إنه تعالى يفعل الأصلح لكن فضلا ومنة لا وجوبا ولو شاء لم يفعله[2] .

وممن أغرم بالصلة بين الألفاظ ومعانيها ابن جنى، وقد مهدت أبحاثه فى هذا الموضع الطريق إلى اكتشاف هذا السر الرائع من أسرار العربية .

وحديثنا هنا له جانبان :

الأول : مناسبة الألفاظ لمعانيها .

الثانى : تقارب الألفاظ لتقارب معانيها .

وقد نظر ابن جنى وغيره من القائلين بالصلة بين اللفظ والمعنى إلى أن للموضوع وجهين :

الوجة الأول : كون الصوت مشابها للمعنى وهذا هو مناسبة الألفاظ للمعانى .

الوجه الثانى : كون المعنى العام للفظين أو أكثر واحدا فلذا تشابهت أصوات الكلمات لتشابه معانيها، وهذا هو (تقارب الألفاظ لتقارب معانيها) .

فهذه الألفاظ متفقة فى بعض الحروف ومختلفة فى بعضها الآخر إلا أن المختلف فيه متحد مخرجا وصفة وعلى هذا فالأمثلة التى تذكر فى مناسبة الألفاظ لمعانيها يمكن أن تذكر فى تقارب الألفاظ لتقارب معانيها .

ومرجع هذا إلى الاشتقاق الأكبر الذى يجمع بين الكلمات التى تقاربت حروفها لتقارب معانيها .

---

(١) المزهر ط صبيح ١ / ١١، ٣١ . (٢) المصدر السابق ١ / ٣١ .

مناسبة الألفاظ لمعانيها

هذه المناسبة تبدو فى مظهرين:

(أ) المناسبة بين أصوات الحروف مفردة ومركبة، ومعانيها الموضوعة لها.

(ب) المناسبة بين بعض الصيغ اللغوية، ومعانيها - كذلك.

ففى المظهر الأول: يلاحظ أن للحرف قيمة تعبيرية فهو مناسب لما وضع له من حدث، سواء كان الحرف واقعا أول الكلمة أو وسطها، أو آخرها.

فمن الكلمات التى يقع فيها الحرف أولا: خضم، وقضم فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ، والقثاء، والقضم للصلب اليابس، فاختاروا الخاء - لرقتها - للرطب، والقاف - لصلابتها - لليابس حذوا لمسموع الأصوات، على محسوس الأحداث[1].

ومن الكلمات التى يقع فيها الحرف وسطا قولهم القسم والقصم، فالقصم أقوى فصلا من القسم لأن القصم يكون معه الدق.

ومن الكلمات التى يقع فيها الحرف آخرا قولهم، النضح والنضخ للماء، ونحوه والنضخ أقوى من النضح قال الله سبحانه ﴿ **فيهما عينان نضاختان** ﴾ فجعلوا الخاء - لرقتها - للماء الضعيف، والخاء - لغلظها - لما هو أقوى منه وقد أشرنا إلى ذلك.

وقد أثبت ابن جنى صلة الحرف بمعناه مهما يتغير موقعه من الكلمة بتقليب البناء كصوت الفاء، فقد رأى أنه يفيد الوهن والضعف إذا أتى مع (الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون) على التقديم والتأخير[2].

هذا فى الحروف المفردة.

أما أصوات الحروف المركبة فتبدو المناسبة بينها و بين معانيها فى نوعين من الكلمات:

---

(١) الخصائص ٢/١٥٧، ١٥٨.

(٢) المصدر السابق ٢/٦٦ - ٦٨ من ذلك «الدالف» للشيخ الضعيف و«التالف» للشىء الفاسد و«الطليف» للمجان و«الطنف» لما أشرف خارجا من البناء و«النطف» للعيب و«الدنف» للمريض و«والترفة» لأنها إلى اللين والضعف، و«الفتور» للضعف و«الفلتة» لضعف الرأى و«الفطر» للشق.

١- أسماء الأصوات الطبيعية: مثل غاق للغراب، والواق للصرد، ونحو ذلك من مثل قولهم: حاحيت وعاعيت إذا قلت: حاء، وعاء وقولهم: بسملت وحوقلت، كل ذلك وأشباهه مما يرجع فى اشتقاقه إلى الأصوات[١].

٢- كلمات تشبه أصواتها الأحداث المعبر بها عنها مع ترتيبها، وتقديم ما يضاهى أول الحدث وتأخير ما يضاهى آخره، وتوسيط ما يضاهى أوسطه.

ومن ذلك: جر الشيء يجره قدموا الجيم لأنها حرف شديد، وأول الجر بمشقة على الجار والمجرور جميعا، ثم عقبوا ذلك بالراء وهو حرف مكرر - وكرروها - مع ذلك - فى نفسها، وذلك لأن الشيء إذا جر على الأرض فى غالب الأمر اهتز عليها، واضطرب صاعدا عنها، و نازلا إليها، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعة، والقلق، فكانت الراء لما فيها من التكرير ولأنها أيضا قد كررت فى نفسها فى (جر و جررت) أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها[٢].

« ومن ذلك قولهم بحث فالباء تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت فى الأرض والشاء للنفث والبث للتراب وهذا أمر تراه محصلا فأى شبهة تبقى بعده أم أى شك يعرض على مثله »، « ومن ذلك قولهم شد الحبل ونحوه فالشين بما فيها من التفشى تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد ثم يليه إحكام الشد والجذب وتأريب العقد فيعبر عنه بالدال التى هى أقوى من الشين لا سيما وهى مدغمة فهو أقوى لصنعتها وأدل على المعنى الذى أريد بها ».

فالأمثلة المتقدمة توضح كيف يدل الحرف بصوته على معناه مفردا ومركبا وقد اعتبر ابن جنى ذلك طريقا واسعا معلوما للباحث قال: « فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ونهج متلئب عند عارفيه مأموم وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويحتذونها عليها وذلك أكثر مما نقدره وأضعاف ما نستشعره[٣].

---

(١) المصدر السابق ٢ / ١٦٥.
(٢) المصدر السابق ٢ / ١٦٤.
(٣) المصدر السابق ٢ / ١٥٧.

وفى المظهر الثانى: يبدو ارتباط الصيغ اللغوية بالمعانى الموضوعة لها فيما يأتى:

١- ما جاء من مضعف الثلاثى أو الرباعى وكان حكاية للأصوات قال: «قال الخليل كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صر وتوهموا فى صوت البازى تقطيعا فقالوا صرصر[١]، ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه ومنهاج ما مثلاه وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير نحو الزعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة والصعصعة والجرجرة والقرقرة فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر[٢].

٢- ما كرر فيه العين أو اللام والأصل فى هذا التكرير إنما يكون للعين «فقد جعلوا تكرير العين فى المثال دليلا على تكرير الفعل فقالوا كسر وقطع وفتح وغلق وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوة الفعل والعين أقوى من الفاء واللام وذلك أنها واسطة لهما ومكنوفة بهما فصارا كأنهما سياج لها ومبذولان للعوارض دونها ولذلك نجد الإعلال بالحذف فيهما دونها، فلما كانت الأفعال دليلة المعانى كرروا أقواها وجعلوه دليلا علي قوة المعنى المحدث به وهو تكرير الفعل كما جعلوا تقطيعه فى نحو صرصر وحقحق دليلا على تقطيعه.. فهذا أيضا من مساوقة الصيغ للمعانى[٣]، وقالوا: اعشوشب واخلولق واغدودن ونحو ذلك لقوة المعنى أيضا وقد ضاعفوا اللام كما ضاعفوا العين للمبالغة نحو عتل وصمل وقمد وحزق إلا أن العين أقعد فى ذلك من اللام ألا ترى أن الفعل الذى هو موضع للمعانى لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلا بالعين[٤].

٣- المصادر التى تتابعت حركاتها كالفعلان والفعلى قال: قال سيبويه فى المصادر التى جاءت على الفعلان إنها تأتى للأضطراب والحركة نحو النقزان والغليان والغثيان فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال[٥]. ووجدت أيضا الفعلى فى المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة نحو البشكى والجمزى والولقى قال رؤبه: **(أوبشكى وخد الظليم النز)** وقال الهذلى:

---

(١) المصدر السابق ٢/١٥٢.
(٢) المصدر السابق ٢/١٥٣.
(٣) المصدر السابق ٢/١٥٥.
(٤) المصدر السابق ٢/١٥٦.
(٥) المصدر السابق ٢/١٥٢.

كأنى ورحلى إذا هجرت على جمزى جازىء بالرمال
أو اصحم حام جراميزه حزابية حيدى بالدحال

فجعلوا المثال الذى توالت حركاته للأفعال التى توالت الحركات فيها[١].

٤- وزن استفعل، يأتى فى أكثر الأمر للطلب نحو استسقى واستطعم واستوهب واستمنح واستقدم عمرا واستصرخ جعفرا فرتبت فى هذا الباب الحروف علي ترتيب الأفعال وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول أو ما ضارع بالصنعة الأصول نحو طعم ووهب ونحو ذلك وكذلك ما تقدمت فيه الزيادة على سمت الأصل نحو أحسن وأكرم أما إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول فى مثلها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها والمؤدية إليها.

وذلك نحو استفعل فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ثم وردت بعدها الأصول الفاء العين واللام فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأنى لوقوعه تقدمه ثم وقعت الإجابة إليه فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التى وضعت للالتماس والمسألة وذلك نحو استخرج واستخدم واستوهب واستمنح واستعلى واستدنى فهذا على سمت الصنعة التى تقدمت فى رأى الخليل وسيبويه إلا أن هذه أغمض من تلك غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها ومعقودة عليها[٢].

فقد وضحت المناسبة فى تلك الحروف التى تدل على معان خاصة ويصدرون بها الأفعال لتفيد المقصود من الفعل من حال إلى حال آخر[٣]، وهذه طريق المثل واحتياطاتهم فيها بالصنعة ودلالاتهم منها على الإرادة والبغية[٤] « وهذه خواطر طريفة وملاحظات مفيدة[٥].

---

(١) المصدر السابق ٢/١٥٣ والوخد سعة الخطو فى مشى الإبل، وبشكى ونذ: سريع - هجرت: سارت فى الهاجرة - جازىء: مكتفية بالمرعى الأخضر عن الماء - أصحم: حمار يضرب إلى السواد والصفرة جراميزة: نفسه - حزابية: جلد.

(٢) المصدر السابق ٢/١٥٣، ١٥٤.
(٣) فقه اللغة د. نجا ٢/٦٢.
(٤) المصدر السابق ٣/١٥٧.
(٥) فقه اللغة للمبارك ١٠٦.

تقارب الألفاظ لتقارب معانيها

ومن أسرار الروعة فى اللغة العربية أن تتلاقى الكلمات المتحدة الحروف حول معنى واحد كما ذكرنا من قبل، وأن المعانى فى العربية لها ما يناسبها من الألفاظ المعبرة عنها، وأن حكمة العربى اقتضت أن يضع الصوت مشابها لمعناه.

وأحيانا يعبر العربى بطائفة من الألفاظ عن معنى واحد اختلفت درجاته فنلاحظ تقارب هذه الألفاظ فى الحروف تبعا لتقارب معانيها.

وهذا التقارب يكون فى كلمة واحدة متحققا فى حرف أو حرفين أو ثلاثة، ويكون فى أكثر من كلمة.

١- فى كلمة واحدة:

(أ) فى حرف واحد فى أول الكلمة كما فى قولهم: أزَّ وهزَّ.

وقد أوضحنا من قبل أن المعنى واحد ولكنه أقوى فى الحال الأولى من الثانية، فلذا اشترك اللفظان فى حرفين، واختلفا فى حرف واحد هو الهمزة فى الأول و الهاء فى الثانى، وهما مع ذلك من مخرج واحد، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين (وكأنهم خصوا المعنى الأول بالهمزة لأنها أقوى من الهاء فالأز أعظم فى النفوس من الهز لأنك قد تهز مالا بال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك»[١].

وفى وسط الكلمة كما فى (القرمة) وهى الفقرة تحز على أنف البعير وقريب منه (قلمت أظفارى) لأن هذا انتقاص للظفر وذلك للجلد فالراء أخت اللام، والعملان متقاربان.

ومن ذلك جرف الشيء إذا أزاله عن موضعه، وجلف القلم إذا أزال عنه قشرته، وجنف بمعنى مال، ففى الثلاثة معنى الميل، فأنت إذا جلفت الشيء أو جرفته فقد أملته عما كان عليه، ولذا تقاربت الألفاظ لتقارب المعانى، فالراء واللام والنون أخوات من حيث المخارج والصفات[٢].

وفى آخر الكلمة كما فى المواد (ج ب ل) (ج ب ن) (ج ب ر)، فتقاربت حروفها لتقارب معانيها مع دلالتها على معنى واحد وقد سبق ذلك[٣].

---

(١) المصدر السابق ٢/١٤٦.
(٢) المصدر السابق ٢/١٤٧ بتصرف.
(٣) انظر ص٢١٧ من هذا الكتاب.

(ب) فى حرفين:

نحو قولهم: السحيل والصهيل علي ما ذكرنا من قبل.

٢- فى كلمتين:

مثل صهل وزأر فكلاهما تدل على الصوت إلا أن كلا منهما لحيوان خاص فلذلك تقاربت حروفهما لتقارب معنييهما.

وابن جنى بهذا البيان القوى المفصل يعد «رائد اللغويين القدامى الذين لاحظوا هذه الظاهرة وقرروها»[١] وإن هذه الفكرة التى تجلت عند ابن جنى أوحت إلى بعض الباحثين فى العصر الحديث بنظرية (القيمة التعبيرية أو البيانية) للحرف فى الألفاظ العربية[٢]، «وللباحثين المحدثين نظرات فى اللغة يحسبونها أصيلة بكرا حتى إذا درسوا آثار القدماء وتصانيفهم تبين لهم أن الأولين لم يتركوا للآخرين كثيرا وأن علماء السلف الصالح قتلوا هذه الدراسات اللغوية بحثا كما يقولون حتى أتوا على جل ما نفترضه الآن من النظريات واحتجوا لكل افتراض بشواهد تتعلق بصوابه أو فساده[٣]، ويمكن أن نوسع من دائرة التأثير لنعرف مدى التوافق بين رأى ابن جنى وشواهده عليه وما ذهب إليه بعض الباحثين الأوروبيين فى العصر الحديث وكذلك بعض المعاصرين العرب.

فقد ظل الدارسون فى الجامعات الأوروبية ينتصرون لفكرة الصلة العقلية بين الأصوات والمدلولات حتى أواسط القرن التاسع عشر ومن هؤلاء همبلت Humbolt الذى يقول: اتخذت اللغة للتعبير عن الأشياء طريق الأصوات التى توحى إلى الآذان بنفسها أو بمقارنتها بغيرها أثرا مماثلا لذلك الذى توحيه تلك الأشياء إلى العقول»[٤]، وكذلك جسبرسن الذى يسوق أمثلة لتلك النواحى التى يلحظ فيها وثوق الصلة بين الألفاظ والدلالات وهى قريبة جدا مما ذكره ابن جنى اللغوى العربى العبقرى وهى:

---

(١) دراسات فى فقه اللغة ١٥٩.
(٢) فقه اللغة للمبارك ٨٢، ٨٣.
(٣) دراسات فى فقه اللغة ١٧٦، ١٧٧.
(٤) من أسرار اللغة ١٢٨ ودلالة الألفاظ د. أنيس ٦٤.

١- الأصوات التى تحاكى الطبيعة ويسميها المحدثون Onomatopoeia مثل حفيف الأشجار وزئير الأسد فى العربية.

٢- الألفاظ التى تعبر عن مصدر الصوت مثل (كوكو) تسمية لطائر عند بعض الأمم الأوروبية.

٣- يشير جسبرسن إلى ما عرف عند علماء العربية من أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كالمقارنة بين صر الجندب وصرصر البازى.

٤- الألفاظ التى تعبر عن الحالة النفسية كالكلمات التى تعبر عن الغضب أو النفور أو الكره.

٥- الحركات التى ترمز فى بعض اللغات لمعان خاصة فالكسرة وما يتفرع عنها من ياء المد ترمز فى كثير من اللغات إلى صغر الحجم أو قرب المسافة ففى العربية مثلا نجد أن الياء هى علامة التصغير وأن الكسرة علامة التأنيث[١].

وقد ذكر تلك الدلائل الدكتور أنيس حين قال: ونحن حين نتخذ طريقا معتدلا.. ندرك كل الإدراك أن فى اللغة معانى تتطلب أصواتا خاصة وأن هناك من المدلولات ما تسارع اللغة للتعبير عنه بألفاظ معينة وربما كان من العسير حصر تلك المجالات اللغوية التى نلحظ فيها وثوق الصلة بين الأصوات والمدلولات ولكن منها بلا شك النواحى الآتية[٢] وأشار إلى ما سبق ذكره.

فمما تقدم ندرك صلات الألفاظ بمعانيها، وهى متحققة فى مواد كثيرة من اللغة، وعلي هذا فمن يرى أن المناسبة بين اللفظ ومعناه طبيعية يقول باطراد هذه النظرية فى الربط بين اللفظ ومعناه، ويميل إلى هذا ابن جنى الذى شرح هذا السر من أسرار العربية بتفصيل كبير ويرى ابن جنى: أن المناسبة إن خفيت فلم يمكن الوصول إليها فإن ذلك لا يخل بمبدأ المناسبة بين الألفاظ ومدلولها، بل إن ذلك يرجع إلى أمور أخرى خفية أو إلى قصور من الباحث[٣].

والواقع أن ابن جنى ومن تابعه مبالغون فى هذا الرأى، فالمناسبة لا تتضح فى كل ألفاظ اللغة، بل إن الذى يظهر منها فى الألفاظ المعبرة عن المحسوسات

---

(١) دلالة الألفاظ د. أنيس ٦٥، ٦٦ ومن أسرار اللغة ١٣٠ - ١٣٣.

(٢) من أسرار اللغة ١٣٠.

(٣) الخصائص ٢/ ١٦٤، ١٦٥.

والأصوات أما ما عدا ذلك كأسماء الأجناس أو المعنويات فلا تتضح فيها المناسبة مثل حيوان، ثعلب، علم، فكر، حكم، ونحو ذلك.

فالمناسبة ليست ذاتية مطردة، كما يدعى أصحاب تلك النظرية فنحن نرى:

١- أن الألفاظ - وقت نشأتها فى اللغة الإنسانية الأولى - كانت محاكية لأصوات الإنسان والحيوان والأشياء الأخرى ومناسبة لمدلولها، ومن ذلك القهقهة، والتمطق للإنسان، ورغاء الناقة وبغامها للحيوان وخرير الماء، والأفعال التى يحدثها الإنسان مثل القطف والقطع والقطم بالنسبة للأشياء الأخرى[1] وقد بقيت من ذلك دلائل كثيرة.

٢- بعض الألفاظ فقد الصلة بين أصوات حروفه ومعانيها نتيجة لتطور بعض الأصوات بالقلب والإبدال أو لتغير مدلول الكلمات فى بعض الأحيان، وذلك يؤدى إلى فقدان العلاقة بين الصوت وما يدل عليه.

٣- بعض الألفاظ وضعت لمعان جديدة فى العصور المختلفة بعد نشأة الإنسان ولاشك أن الإنسان بعد أن ارتقى من طور البدائية أخذ يضع ألفاظا للمعانى بقطع النظر عن صلتها بأصواتها، وهنا نجد كثيرا من الألفاظ لا صلة له بمعانيه.

وهذا هو ما يدعونا إلى الاعتدال، وعدم التطرف فنؤمن مع هؤلاء بأن الصلة وثيقة بين اللفظ ومدلوله، ولكننا لا نوافقهم على اطرادها بحيث لا تتخلف.

* * *

(١) فقه اللغة د. وافى ط ٤ ص١٦٩، ١٧٠.

ثنائية الألفاظ وثلاثيتها

ثبت لعلماء الاشتقاق دوران المادة حول معنى واحد، ومناسبة الحروف للأحداث المعبر بها عنها، وكان لذلك أثره فى البحث عن أصول الألفاظ.

فقد لاحظ العلماء أن بعض الألفاظ الثلاثية التى تشترك فى حرفين تشترك فى معنى عام واحد، وحاولوا الكشف عن أصل هذه الألفاظ، ونشأتها هل كانت ثلاثية أو ثنائية؟

ونعرض لآراء العلماء فى ذلك:

١- الأصل فى اللغة هو الثلاثى:

ذهب إلى هذا الرأى فريق من العلماء لأن الثلاثى أول الأبنية، وأقلها، وقد كان لتعدد البيئات، واختلاف الأزمان أثر فى اختلاف الحرف الثالث فى كلمات هذا النوع فتبدل لدى القبائل العربية - على اختلافها - تبدلا صوتيا.

ولكننا نلحظ فى بعض هذه الكلمات أن الحروف المختلفة، ليس بينها تقارب فى المخارج أو الصفات - وهو شرط الإبدال - كما فى قطع وقطف وقطل، فيستبعد حدوث الاختلاف فى الحرف الأخير عن طريق التبدل الصوتى.

ولذا فلا يمكن الأخذ بهذا الرأى كأساس لنشأة الألفاظ العربية.

٢- الأصل فى اللغة هو الثنائى:

ذهب إلى ذلك فريق من العلماء إلا أنهم اختلفوا فى كيفية نشوء الثلاثى عن الثنائى، ونحن نوضح وجهات نظرهم فيما يأتى:

(أ) نشأة الثلاثى عن الثنائى بتنويع الحرف للمعنى:

ارتأى هذه الوجهة عدد من فقهاء اللغة قديما وحديثا، فذهبوا إلى أن الألفاظ العربية ترجع فى منشئها التاريخى إلى أصل ثنائى، وذلك الأصل قد أخذ من الأصوات الطبيعية المقارنة للفعل، أو الحدث، ثم زيد هذا الأصل فى مراحل تطوره التاريخى حرفا ثالثا لتنويع المعنى، فالقط يدل على القطع ثم يضاف

الحرف الثالث لتنويع هذا المعنى العام كالعين فى قطع لتفيد فصلا معينا، والفاء فى قطف لفصل الأشياء التى تحتاج إلى معاناة كالوردة والزهرة[١].

والحرف الذى يزاد يغلب أن يكون فى آخر الكلمة – كما سبق – وقد يكون وسطها: كوسم ووشم ووصم[٢] فالسين والشين والصاد زيدت – وسطا – لتنويع المعنى.

وقد يكون فى أولها مثل: بهر وجهر وظهر ونحو ذلك، فالمعنى العام للكلمات المذكورة، هو الظهور والوضوح، وقد أضيف إليه فى أوائلها الباء والجيم والظاء لتنويع هذا المعنى العام.

والناظر فى كتاب المقاييس لابن فارس يرى شرحا لذلك فى أمثلة كثيرة – فنجد مثلا – أن باب القاف والطاء وما يثلثهما يرجع إلى معنى القطع، فهو موجود فى (قطع) الذى يدل على صرم وإبانة شيء من شيء، وفى قطف الذى يدل على أخذ ثمرة من شجرة وفى (قطل) الذى يدل على قطع الشيء، وفى (قطم) الذى يدل على قطع الشيء – أيضا[٣] فالعين والفاء واللام والميم جاءت أحرفا زائدة على الأصل الثنائى، (قط) فخصصت معنى القطع، ونوعته بين الصرم، والإبانة، والأخذ، ورددته – تبعا لأصواتها بين درجات الشدة والغلظة فى إحداث القطع[٤].

ويمكن أن نفهم من أبحاث ابن جنى الاشتقاقية دلالتها على الثنائية اللغوية:

١– أوضح ابن جنى – كما سبق أن فصلنا ذلك – دوران المادة حول معنى واحد يتنوع بتنوع الصيغ وزيادة الحروف وهذا فى الاشتقاق الصغير.

٢– كما أثبت دوران المادة – مهما يختلف تقليبها – حول معنى واحد

---

(١) فقه اللغة للمبارك ٧٤، ٧٥ وفقه اللغة د. نجا ٤/٨٣، ٨٤ ومما يورده الأستاذ جورجى زيدان للحرف الواقع وسط الكلمة. شلق من شق وفرق من فق، وقرط من قط، وقرص من قص.. وفى أولها رفت من فت ولهب من هب ورفض من فض.. إلخ. الفلسفة اللغوية ٨٦ والاستشهاد بها قائم على أساس أن المضعف الثلاثى ثنائى.

(٢) المعنى العام: العلامة. (٣) ٥/١٠١، ١٠٣.

(٤) دراسات فى فقه اللغة ١٦٦ وانظر ص: ٢١٣ من هذا الكتاب.

أيضا يتنوع كذلك بتنوع الصيغة والحروف الزائدة والتقديم والتأخير لتدل على معنى معين ينضوى تحت المعنى العام الذى تتكاتف المادة فى الدلالة عليه.

٣- قال ابن جنى فى الاشتقاق الأكبر بأن بعض المواد الدائرة حول معنى واحد يتفق فيها حرفان ويختلف حرف ينوع المعنى وبينه وبين نظيره تقارب فى المخرج أو الصفات وهذا الحرف يكون أولا مثل: أزَّ وهزَّ والعسف والأسف وسحل وزحر وياتى وسطا كما فى تراكيب (ح م س) و(ح ب س) و(ج ر ف) و(ج ل ف) و(ج ن ف) ويكون آخرا كما فى تراكيب: (ج ب ل) و(ج ب ن) و(ج ب ر) و(ع ل ز) و(ع ل ص) وغير ذلك كثير، وقد نبه على المعنى المشترك بين الحرفين المتفقين فى تلك المواد وتنوعه تبعا للحرف الثالث الذى أتى مناسبا للمعنى الدال عليه مع قربه من أخيه مخرجا وصفة وعد ذلك كله من تقارب الألفاظ لتقارب المعانى فلكل حرف قيمة تعبيرية خاصة مناسبة للمعنى الموضوعة له.

٤- كما جعل الألفاظ مشاكلة للطبيعة المقارنة للفعل أو الحدث فى الفصل الخاص بإمساس الألفاظ أشباه المعانى، وفسر على أساس ذلك ألفاظا كثيرة من الاشتقاق الأكبر، فالحرف الواحد مناسب لمعناه أولا ووسطا وآخرا والكلمة كلها كذلك فأولا - كما شرحنا - مثل خضم وقضم - صعد وسعد - سد وصد، ووسطا مثل ق ط ر - ق د ر - ق ت ر - قسم وقصم - الوسيلة والوصيلة، وآخراً مثل النضح والنضخ والقد والقط وقرت الدم وقرد وقرط يقرط والكلمة مجتمعة بحروفها كلها مثل بحث وجر وشد الحبل ونحوه.

ومعنى هذا أن الثنائى - فى الاشتقاق الأكبر - الذى يتنوع بالحرف الثالث نشأ عن الطبيعة أو الحدث المقارن لها فإذا أضفنا إلى ذلك أن ابن جنى ممن يميل إلى القول بنشأة اللغة الإنسانية من محاكاة الأصوات كان هذا مطابقا تماما لما يقول به أصحاب النظرية الثنائية، وإن كان هو لم يخرج بهذه النتيجة بطريقة مباشرة.

ويتفق الدكتور مراد كامل والأستاذ محمد المبارك على أن ابن جنى دلل على هذا الرأى بأمثلة خلال شرحه لنظريته الصوتية فى اللغة بوجه عام وأشار إلى

ذلك فى كتابه الخصائص وهو يعرض دلالة أصوات الكلمة على أجزاء الحدث الذى تدل عليه[١].

«فالكلم وضعت – فى أول أمرها – على هجاء واحد متحرك فساكن محاكاة لأصوات الطبيعة، ثم فئمت – أى زيد فيها حرف أو أكثر فى الصدر أو القلب أو الطرف – فتصرف المتكلمون بها تصرفا يختلف باختلاف البلاد والقبائل، والبيئات، والأهوية فكان لكل زيادة أو حذف أو قلب أو إبدال، أو صيغة معناة أو غاية أو فكرة دون أختها ثم جاء الاستعمال، فأقرها مع الزمن على ما أوحته إليهم الطبيعة، أو ساقهم إليها الاستقراء والتتبع الدقيق، وفى كل ذلك من الأسرار والغوامض الآخذة بالألباب ما تجلت – بعد ذلك – تجليا بديعا استقرت على سنن وأصول وأحكام لن تتزعزع[٢].

وقد مال الأب أنستاس الكرملى إلى هذا الرأى وقال «إننا اتبعناه منذ أولعنا بهذه اللغة المبينة الرائعة فأخذنا بنشره وتفصيل دقائقه منذ سنة ١٨٨١م[٣].

وكذلك الأب مرمرجى الدومنكى، فقد دافع عن هذا الرأى وكتب فيه أبحاثا نشر منها ثلاثة صغيرة بعنوان (أبحاث ثنائية ألسنية)[٤] وقد حاول فى بحوثه أن يقارن بين العربية، والألسنية السامية، وتأييد ما يدعو إليه من رد الثلاثى إلى الثنائى[٥].

فمثلا (نهر) ورد بثلاثة معان هى: الجرى والسيلان – فحوى الزجر – مدلول النور فبالمعنى الأول: أصله الثنائى (هر) توج بزيادة النون فى أوله وهو مأخوذ من الثنائى المثنى (الرباعى فى نظر النحاة) هرهر وهو حكاية صوت الماء الكثير ومن هذا القبيل تكون جميع مدلولات هذا الحرف المراد بها الجريان فى اللغات السامية الأخوات، وبالمعنى الثانى أصله: الثنائى (نه) ذيل بزيادة الراء وهو مأخوذ من الثنائى المثنى (نهنه) ومعناه كف ومنه الناقص (نهى فلانا عن

---

(١) نشأة الفعل الرباعى فى اللغات السامية الحية ٢٢ وفقه اللغة للمبارك ٧٥ وانظر: معجميات عربية سامية ط١٩٥٠ ص٥.

(٢) نشوء اللغة ص١. (٣) المصدر السابق ص٢.

(٤) طبع أولها سنة ١٩٣٧ ثم الثانى سنة ١٩٤٨ وتلاه الثالث سنة ١٩٥٠.

(٥) انظر: الرسالة الأولى ص ٦ والثالثة ص٣.

كذا) زجره والمناسبة متحققة وبالمعنى الثالث: لم يرد (نهر) بمعنى أضاء فعلا ثلاثيا فى العربية لكن له وجود فى السريانية والعبرية وهو آت من الثنائى (نر) بطريقة الإقحام وهو ظاهر فى الأجوف العربى (نار) ومن nor الثنائى فى السريانية جاء الثلاثى nhar وفى العبرية نجد nur نار لهب وner مصباح وهكذا[1].

(ب) نشأة الثلاثى عن الثنائى بواسطة المعلات:

ارتأى هذه الوجهة الأستاذ عبد الله العلايلى، فهو يؤمن بأن الثلاثى نشأ عن الثنائى إلا أنه يجعل نشأة الثلاثى من الثنائى بواسطة المعلات ومن هنا قال: إن هذه المعلات المحفوظة فى شتى المعاجم يجب أن نتخذها عمدتنا فى الدرس لفهم الثلاثى على وجهه لأنها الأصل الذى انفصل عنه، ولم يكن عمل التصحيح إلا ضربا من إقرار اللغة على صورة واحدة من الثلاثية[2].

فالمعلات ثنائيات ألحقت بالثلاثيات بتصحيح حركة الحرف حرفا فلا ريب فى أنها أقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السابقة والعريقة فى القدامة[3].

فمثلا: (عبل) مأخوذ من (علا) المعتلة وأصلها (عل) و«عبث» تعود إلى (عثا) وأصلها (عث) و(عبد) تعود إلى (عدا) وأصلها (عد) وهكذا فمطلق الثلاثى نشأ عن الثنائى على هذه الصورة التى عليها المعلات بزيادة حرف من حروف الهجاء، غالبا ما يكون فى حشو الكلمة[4].

وهذه النظرية تتسم بالتكلف، لأنها تستلزم انسلاخ الحرف الواقع وسط الكلمة وهذا غير مقبول، لأنه فى موقع حصين، وكيف تبقى المادة لتدل على معناها بعد انسلاخه؟ ولماذا اختصت الباء وحدها بأن تكون هى الزائدة حشوا؟ إن هذا افتراض وظن.

---

(١) الثنائية الألسنية الرسالة الأولى ١٣٥ – ١٣٧.
(٢) مقدمة لدرس لغة العرب ٢٠١.
(٣) المصدر السابق ١٣٢.
(٤) المصدر السابق ٢٠٠ – ٢٠٣.

وفى كلام الأستاذ العلايلى نفسه ما يؤيد أن رأيه احتمال، وظن، قليل الجدوى فى البحث اللغوى، يقول: «وكيفما كان الأمر فإنه لا يعنينا فى العمل اللغوى أبدا، لأن العربية لم تعد على شيء سوى الثلاثى، وإنما هو يمت إلى التاريخ اللغوى فى التأصيل، والتفريع على المواد المحفوظة»[1].

(جـ) نشأة الثلاثى عن الثنائى على طريق النحت:

ذهب إلى تلك الوجهة الأستاذ جورجى زيدان، فهو يرى: أن الثلاثى يمكن أن يكون مأخوذا من أصلين ثنائيين على طريق النحت، وهذا إذا أمكن أن يكون لكل من الأصلين معنى فى نفسه، فبعض الأفعال الثلاثية تقبل الحل إلى أصلين لكل منهما معنى فى نفسه، نحو قطف، فهو يفيد القطع والجمع والأصل فيه – على ما يرى – (قط + لف) الأولى قطع والثانية جمع وبالاستعمال أهملت اللام، ونقلت حركتها إلى ما قبلها، فصارت قطف، ومثلها قمش بمعنى جمع ما على الأرض من فتات وهى ترد إلى قم بمعنى كنس، وقش بمعنى جمع، وبالتخفيف ألغيت القاف الوسطى، فقيل: قمش، ومثل ذلك كثير فى الألفاظ العربية.

ويقول: إنه «إن استبعد بعضهم هذا الاحتمال فهو غير مستبعد عند من له شيء من الاطلاع على خصائص الألفاظ، وقابليتها للإبدال والنحت».

وإذا لم يكن لكل من اللفظين معنى فى نفسه فلا يخلو أن يكون لأحدهما أولا، فإن كان الأول كان أحد اللفظين فعلا، والآخر حرفا زيد اعتباطا، وهو فى الغالب أحد هذه الحروف (ل م ن ر) وربما توهم الواضع فى هذه الزيادة شيئا من المبالغة، أو تنويع الفعل بما يطابق قصده نحو فض ورفض، وهب ولهب، وشق وشلق، وكن وسكن.

وإذا لم يكن لأحدهما معنى فى نفسه أى لا يكون اسما ولا فعلا فلا يخلو أن يكون حرفا، وربما كان اسما أو فعلا فى الأصل، ولم يعد مميزا الآن، ولدينا من هذا النوع بعض الكلمات العربية نقدمها مثالا:

---

(١) المصدر السابق ٢٠٣.

من ينظر فى لفظة (مال) بمعنى مقتنيات لا يخطر له إلا أنها أصل مستقل ولكنها فى الواقع مركبة من (ما) الموصولة ولام الإضافة، فكانوا يريدون بقولهم: مالك: الذى لك، أى مالك ومقتنياتك.

وهكذا إذا بحثنا عن نور ونار فإنا نراها مركبة من أصلين، فهى فى العبرانية (أور) وفى الأشورية (أر) ولنا فى العربية ما يدل على سابق وجودها على هذه الصورة، فإننا نقول: استأور فلان، أى عمل فى الظلمة، وهى على صيغة استفعل، وصاغه من أصل ربما كان (آر) ونظرا لدلالة هذه الصيغة على الطلب والرغبة يرجح أن قصدهم بـ«استأور فلان فى الظلمة» أنه أسرع يطلب النور، ولنا - أيضا - «الأوار» حر الشمس والنار.

أما النون فإما أن تكون بقية كلمة ذات معنى أو أنها لا معنى لها ألحقت اعتباطا ومن هذا القبيل كلمة «ويل» فإن أصلها «وى + لى أو له» وبهذا علل بعضهم أن «ليس» مأخوذة من «لا» النافية و«أيس» الدالة على الكون المطلق فى أكثر اللغات المرتقية، ويعنى بها بعض اللغات السامية[1].

وهذا الرأى قد بنى الأستاذ جورجى زيدان أصله - وهو النحت - على رأى بعض اللغويين فى الرباعى والخماسى، وعلى رأسهم ابن فارس إذ يقول: إن للرباعى والخماسى مذهبا فى القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت، أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ[2].

ولم يوافق علماء اللغة على هذا الرأى لأنه «لا يمكن أن تنبنى عليه أحكام، لأن الأمور اللغوية يجب أن تتفق فى مواد كثيرة من اللغة، بحيث يتحقق لدى الباحث معنى الاستقراء، ويستطيع أن يثبت الوجهة التى ارتآها بما بدا له من ألفاظ يتحقق بها هذا الأمر»[3].

---

(١) انظر فى ذلك كله: الفلسفة اللغوية ٨٥ - ٨٩.

(٢) المقاييس ١/٣٢٨، ٣٢٩ وانظر الحديث عن النحت عند ابن فارس ص٢٤٤ وما بعدها من هذا الكتاب.

(٣) فقه اللغة د. نجا ٤/٨٨.

ونحن نؤمن – كما يؤمن غيرنا من الباحثين – بأن الأصل فى الألفاظ العربية هو الثلاثى كما هو واقع الاستعمال اللغوى، ومرحلة الثنائية مرحلة تاريخية لأن طائفة الألفاظ التى تحققت فيها قليلة لا تكفى لإثباتها، فمواد العربية كثيرة تصل كما فى اللسان لابن منظور إلى ثمانين ألف مادة، ولا يمكن التحقق بشأن هذه النظرية إلا بسعة الاستقراء فى المواد اللغوية، والمقارنة باللغات السامية من أخوات العربية وذلك يحتاج إلى كثير من الجهد ومع ذلك فنحن لا نؤمن بأن النظرية غير مجدية تماما بل إننا نطلب من الباحثين متابعة الجهود لإثارة هذه الناحية اللغوية التى تكشف عما فى العربية من أسرار عجيبة.

* * *

ثانيا : النحت

تعريفـــــه :

هو : انتزاع بعض الحروف من كلمتين فأكثر، وتكوين كلمة منها لتفيد المعنى على سبيل الاختصار.

وقد تنبه القدماء إلى هذا المعنى، قال ابن فارس فى « فقه اللغة » – باب النحت – : « العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك رجل عبشمى منسوب إلى اسمين، وأنشد الخليل :

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حيعلة المنادى

ومعناه : أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما خشبة واحدة » (١) .

فكلمة « عبشمى » مأخوذة من كلمتين هما (عبد – شمس)، وكلمة (حيعلة) مأخوذة من (حى على الصلاة) التى يقولها المؤذن للصلاة « أى أنه أخذ من هذه الكلمة شيء ومن تلك شيء آخر وجعلت واحدة » (٢) .

وبهذا يتضح صلة النحت بالاشتقاق فهو وإن لم يكن اشتقاقا على الحقيقة – لأن الاشتقاق أن تنزع كلمة من أخرى (٣) فإنه – كما يبدو – توليد شيء من شيء وإن خالف الطريقة التصريفية (٤) .

ولكن من الفروق الجوهرية بينهما أن « الاشتقاق – فى أغلب صوره – عملية إطالة أبنية الكلمات فى حين أن النحت اختزال واختصار فى الكلمات والعبارات » (٥) وأن الاشتقاق طريقة أدل على الحيوية، وأشبه بطريقة توالد الأحياء فى زيادتها ونموها بخلاف النحت، فطريقته أشبه بطريقة الجوامد فى زيادتها، ونموها عن طريق اللصق والإضافة » (٦) .

والنحت من طرق نمو اللغة، وهو كثير فى اللغات الهندية الأوربية إلا أنه فى

---

(١) المزهر ط الأولى ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٣
(٢) مجلة المجمع ١ / ٣٨٢
(٣) الاشتقاق والتعريب ص ١٣
(٤) دراسات فى فقه اللغة ص ٢٧٧
(٥) من أسرار اللغة ص ٧١
(٦) فقه اللغة للمبارك ص ١٢٥

اللغات السامية – وبخاصة العربية – قليل، لأن هذه اللغات اعتمدت على الاشتقاق الذى يعتبر طريقا حيويا فيها، يزيد من ثروتها ونموها كما عرفنا، ولعل العربية كانت تتخذ النحت طريقا للنمو إبان طفولتها فلما اكتملت واشتدت تركته إلى الاشتقاق.

(أ) النحت السماعى

ما بقى فى العربية من الألفاظ المنحوتة قليل يمكن بيانه فى الآتى:

١ – تكوين كلمة من بعض حروف كلمتين، وذلك ورد فى حالة النسب إلى المركب الإضافى مثل: عبد شمس فيقال: عبشمى، وامرىء القيس فيقال: مرقسى.

ففى (عبشمى) أخذ المتكلم من الكلمة الأولى – وهى (عبد) – العين والباء، وأضاف إليهما من الكلمة الثانية (شمس) الشين والميم، وكون كلمة جديدة ثم نسب إليها.

وكلمة (مرقسى) أخذ المتكلم من الكلمة الأولى – (امرىء) – الميم والراء وأضاف إليهما من الكلمة الثانية – (القيس) – القاف والسين فتكونت كلمة واحدة ثم نسب إليها.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن لذلك النحت قاعدة، فهو يكون بأخذ الفاء والعين من كل من المضاف والمضاف إليه، لكن ذلك إن صح فى بعض المركبات الإضافية فلا يصح فى بعضها الآخر، وهذا واضح فى أنه ينطبق على المثال الأول، ولا ينطبق على المثال الثانى، هنا.

فالأدق أن يقال: إنه يكون بأخذ بعض الحروف على النحو السابق.

٢ – تكوين كلمة من بعض حروف جملة كاملة، لتدل على معنى الجملة باختصار، مثل (بسمل) إذا قال: (بسم الله الرحمن الرحيم)، و (حمد ل) إذا قال: (الحمد لله)، و (حوقل أو حولق) إذا قال: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، و(طلبق) إذا قال: (أطال الله بقاءك) و (دمعز) إذا قال: (أدام الله عزك)، و(حيعل المؤذن) إذا قال: (حى على الصلاة – حى على الفلاح).

وفى تلك الحال يظهر المنحوت فى صورة فعل – كما مر – أو مصدر

فيقال: (البسملة) و (الحمدلة) و (الحوقلة أو الحولقة) و (الطلبقة) و(الدمعزة) و (الحيعلة)، أو مشتق مثل (المبسمل) وعلى ذلك قال الشاعر:

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل

وقال الآخر:

أقول لها ودمع العين جار ألم تحزنك حيعلة المنادى

ولعل كثيرا من هذه الألفاظ وجد فى العصر الإسلامى.

وكان ابن جنى يجيز النحت بطريقه السماعى المألوف عن العرب، فلا مانع عنده من النحت الجملى المعروف فى مثل: حيعل وبسمل وحوقل إلخ، فهو يجيز أن تقول: بأبأت بالصبى بأبأة وبئباء إذا قلت له: بئبا [1] وابن جنى يتابع أسلافه فى اعتبار مثل هذا التركيب النحتى بناء مستعملا وجاريا فى اللغة على أمثاله، «فأصل هذا أن الباء حرف جر، والهمزة فاء الفعل فوزن هذا على هذه المقدمة بفبفت بفبفة وبفبافا إلا أنا لا نقول مع هذا إن هذه المثل على ما ترى، لكن نقول: إن بأبأت الآن بمنزلة رأرأت [2] عيناه وطأطأت رأسى، ونحو ذلك مما ليس منتزعا ولا مركبا، فمثاله إذا فعللت فعللة وفعلالا كدحرجت دحرجة ودحراجا، وعلى هذا اشتقوا منهما (البئب) فصار - (فعلا) من باب سلس وقلق قال:

يا بأبى أنت ويا فوق البئب

فالبئب الآن بمنزلة الضلع والعنب والقمع والقرب [3].

وقد أتى ابن جنى لهذا النحت بنظير من واقع اللغة، قال:

فالخازباز (صوتان جعلا واحدا) [4] الألف - عندنا - فيهما أصل بمنزلة ألف (قاف) و (دال) وقال الشاعر:

ورمت لهازمها من الخزباز [5].

---

(١) المراد: أنه يقول له: بأبى أنت أى أفديك بأبى. الخصائص ١/٢٧٥، ٣/٢٢٧، ٢٢٨

(٢) تحركت حدقتاهما ودارتا. (٣) الخصائص ١/٢٧٦

(٤) لسان العرب ط بيروت ٥/٣٤٧، ٣٤٨

(٥) انظر مادة (بأبأ) واشتقاقاته والخازباز: لسان العرب ط بيروت ١/٣٥، ٣٦، ٥/٣٤٧، ٣٤٨

فالخزباز الآن بمنزلة السربال والغربال وألفه محكوم عليها بالزيادة كألفهما، وهذا كباء الجر الزائدة فى: بأبى أنت، أصبحت فاء فى بأبأت بالصبى، وألف قاف ودال كذلك إذا اعتزمت الاشتقاق منها يعتقد فيها القلب فتقول: قوفت قافا، ودولت دالا [1]، ولذلك حكم أبو على على ألف (يا) - بعد مزجها باللام - فى قول الشاعر:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعى المثوب قال يالا

فبعد أن كانت أصلا كألف (ما) و (لا) ونحوهما حكم عليها بالانقلاب كألف باب ودار، ويقول ابن جنى: «سألته - أى أبا على - عن علة ذلك فقال: لما خلطت لام الجر من بعدها وحسن قطعها، والوقوف عليها والتعليق لها فى قوله (يا لا) أشبهت (بال) هذه الكلمة الثلاثية التى عينها ألف، فأوجب القياس أن يحكم عليها بأنها كباب وساق ونحو ذلك فأنقت لذلك وذهب بى استحسانى إياه كل مذهب» [2].

٣ - تركيب كلمة من كلمتين فأكثر، دون حذف شىء من الحروف الأصلية ومع بقاء معنى كل كلمة بعد التركيب كما كان قبله، وفائدة التركيب حينئذ إفادة المعنى بإيجاز.

وهذا مثل (شقحطب) [3] على وزن سفرجل، فهو منحوت من (شق حطب) [4]، ومثل (حبقر) وأصله (حب - قر) [5].

وقد ذكر بعض العلماء هذا فى النحت، وجعله قسما من أقسامه لمجرد أن الكلمتين قد امتزجت إحداهما بالأخرى، فحدث نوع من التغيير فى الصيغة أو الهيئة، وذلك كاف - عندهم - فى إطلاق اسم «النحت» عليه.

ولكن هذا النوع - فى الحقيقة - لا يعد نحتا، لأنه لم يحذف شىء من

---

(١) الخصائص ١/٢٧٥، ٣/٢٢٧، ٢٢٨

(٢) المصدر السابق ١/٢٧٦، ٢٧٧، ٣/٢٢٨، ٢٢٩ والنص بالجزء الثالث.

(٣) هو كبش ذو قرنين منكرين، وقيل: الكبش الذى له أربعة قرون. اللسان ١/٤٨٨

(٤) المزهر ١/٤٨٢، ٤٨٣

(٥) حب: اسم للبرد - بفتح الراء - وهو حب الغمام، والقر: البرد: بسكون الراء.

الحروف الأصلية فى الكلمات التى امتزج بعضها ببعض، وهذا شرط أساسى للقول بالنحت.

والأولى بالاعتبار أن يطلق على عملية مزج الكلمات على هذه الصورة اسم (التركيب) فالكلمات التى تخضع لذلك مركبة لا منحوتة.

وفى العربية بعض الأدوات التى قيل بتركبها مثل (مهما) فيرى الكوفيون أنها مركبة من (مه) - بمعنى اكفف - و (ما) الزائدة، ونتج من التركيب معنى لم يكن من قبل [1].

وهذا النوع الذى يقوم على مجرد اللصق - فقط موجود بكثرة فى اللغات الهندية الأوربية مثل Thank - فى الإنجليزية - فيقال: Thankful بمعنى شاكر أو شكور و Un thankful بمعنى غير شاكر أو غير شكور و Un thank fulnes بمعنى عدم شكر.

وفى التركية (إو) منزل، فيقال: (إودن) خارج المنزل (إولر) منازل (إولر دن): خارج المنازل، والتركية من مجموعة اللغات الطورانية، ومثلها اليابانية وبعض لغات الأمم البدائية [2].

(ب) النحت فيما زاد على ثلاثة أحرف

كان لابن فارس رأى فى الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف وهو: أنها منحوتة من كلمتين، يقول: «اعلم أن للرباعى والخماسى مذهبا فى القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما نراه منه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ» [3].

والمطلع على كتاب «المقاييس» يرى أن ابن فارس قد طبق قاعدته على كلمات كثيرة جعلته يتخذ النحت فيها مذهبا قياسيا، فقد بلغ عدد الكلمات

---

(١) خرجت على هذا النوع أدوات كثيرة مثل (لن) و (هلم) وغيرهما مما اختلف النحاة فى بساطته أو تركيبه، وقد أثبت البحث الحديث صحة تركيب بعضها مثل (لن) دون البعض الآخر مثل (هلم). انظر كتابنا: (مناهج البحث فى اللغة والمعجم ص ٦٧ وما بعدها).

(٢) انظر: ص ١٦٩، ١٧٠ من هذا الكتاب.

(٣) المقاييس ١/٣٢٧ وانظر: المزهر ط الأولى ١/٢٣٢

التى قطع فيها بالنحت «فى أبواب» مزيدات الثلاثى وحدها أكثر من ثلاثمائة كلمة منحوتة بين فعل وصفة»[1]، وقد بلغ عدد المنحوتات فى باب واحد ثمانين منحوتا»[2].

وقد قسم ابن فارس ألفاظ الرباعى والخماسى ثلاثة أقسام:

الأول: قسم منحوت من أصلين ببقاء مادة أحدهما على حالها، وإضافة حرف أو أكثر من المادة الثانية، ويعتبر هذا الباقى المضاف دليلا عليها. ويقع الملصق من الحروف أولا وحشوا وآخرا.

فمثال الواقع فيه أولا من الأفعال (بلخص) – الذى منه تبلخص لحمه بمعنى غلظ – يعد منحوتا من (بخص) و (لخص) – بإلصاق الباء من المادة الأولى بالمادة الثانية، ومن الأسماء (البرقش) (طائر) – مأخوذ من (برش) و(رقش) بإلصاق الباء من الأولى بالثانية[3] ومن الصفات: (البحتر) – للذى حرم الطول – فهو منحوت من (بتر) و (حتر) بإلصاق الباء من المادة الأولى بالثانية[4].

ومثال الواقع فيه حشوا من الأفعال: (بلطح) من (بلط) و (بطح) بإضافة اللام من المادة الأولى، ومن الأسماء (البرجد) – اسم للكساء المخطط – أضيفت الجيم من (البجاد) لكلمة (برد)[5]، ومن الصفات: (الصقعب) من (صعب) و (صقب) بإضافة العين للمادة الثانية[6].

ومثال الواقع فيه آخرا من الأفعال: (بحثر) من (بثر) و (بحث) بزيادة الراء

---

(١) دراسات فى فقه اللغة ص ٢٩٦ (٢) المقاييس ٤ / ٣٥٧ – ٣٧٣

(٣) المصدر السابق ١ / ٣٣١ (٤) المصدر السابق ١ / ٣٢٩

والبتر معروف، والحتر من حترت وأحترت بمعنى: لا تفضل على أحد ويزعم ابن فارس أن هذا المعنى صار فى القصير لأنه لم يعط ما أعطى الطويل.

(٥) المصدر السابق ١ / ٣٣٠ وبلطح: إذا ضرب بنفسه الأرض والمستعمل من البلط: أبلط الرجل: إذا لصق ببلاط الأرض، والبطح معروف فكأن الذى بلطح الأرض وضربها بنفسه قد بطح وأبلط، والبجاد: الكساء، والبرد: معروف.

(٦) المصدر السابق ٣ / ٣٥٢ والصقب: الطويل، والصعب: من الصعوبة، ويستخدم الصقب – أحيانا لمعنى القرب تارة والعمود تارة أخرى.

من المادة الأولى، ومن الأسماء (الثفروق) (قمع الثمرة) من (ثفر) و (فرق) بزيادة القاف من المادة الثانية [1] ومن الصفات (الضبطر) - للرجل الشديد - من (ضبط) و (ضبر) بأخذ الراء من المادة الثانية للمادة الأولى [2] ومثلها (صهصلق) - الصوت الشديد للمرأة والرعد والفرس - مأخوذ من (صهل) و(صلق) حذفت اللام من المادة الأولى وامتزج الباقى منها (الصاد والهاء) بالمادة الثانية، وهذا القسم عرفت فيه كلا المادتين.

الثانى: قسم زيد على حروفه الأصلية بعض الحروف لمعنى، وهذا ما لم تعرف فيه المادة التى يمكن أن تعود إليها الحروف الزائدة المضافة إلى المادة الأخرى المعروفة.

مثال ذلك: (بحظل الرجل بحظلة) - قفز قفزان اليربوع - فالباء زائدة على (حظل) [3]، ومثله (بلعوم) من (بلع) والميم زائدة، وكذلك (عرمرم) من (عرم) والراء والميم زائدتان.

وهذا ما يشير إليه ابن فارس بقوله: (ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعى وهو من الثلاثى - على ما ذكرناه - لكنهم يزيدون فيه حرفا لمعنى يريدونه من مبالغة كما يفعلون ذلك فى (زرقم) و (خلبن) [4].

الثالث: قسم وضع من الأصل على أربعة أحرف أو خمسة وليس منحوتا، ولم يزد فيه شيء، وهذا ما لم يهتد ابن فارس إلى أنه منحوت أو مزاد فيه بعض الحروف مثل الزخرف، والضمعج وهو الناقة الضخمة، والطفنش: الواسع صدور القدمين ويصرح ابن فارس فى مواطن من كتابه (المقاييس) بأنه ربما كان لمثل

---

(١) المصدر السابق ١/٣٣٣ وبحثر الشيء: بدده وبحث: طلب شيئا فى التراب و(البثر) الذى يظهر على البدن، والثفر: المؤخر، وفرق معروف والثفروق منحوت منهما (من الثفر وهو المؤخر، ومن فرق) لأنه شيء فى مؤخر الثمرة يفارقها.

(٢) المقاييس ٣/٣٥٠ والمزهر ط الأولى ١/٣٣٢ وضبر: اكتنز.

(٣) حظل الماشى يحظل حظلانا. إذا كف بعض مشيه (لمرض أو عيب) والحظلان: عرج الرجل وقد توصف به الشاة والكبش حينما يكفان من بعض مشيتهما، وقد يكون ذلك لالتواء عرقوب الكبش. اللسان ١٣/١٦٥

(٤) المقاييس ١/٣٣٢ والزرقم: الشديد الزرق، والخلبن، المرأة الخرقاء.

ذلك أصل لكنه لم يهتد إليه كالمخضرم أو أن تكون الكلمة من هذا النوع أعجمية كالخندريس [1] .

وبهذا التحليل حاول ابن فارس إرجاع أكثر الكلمات الرباعية والخماسية إلى الثلاثى .

ويؤكد الدكتور الصالح صحة هذا المذهب، وموافقته للدراسة المعاصرة فيقول : « ولا تناقض فى شىء مما رآه ابن فارس فإن الأمثلة التى قفى بها على تعريفه للنحت، والأمثلة التى فرقها على مواد معجمه تبعا لمذهبه فى مزيد الثلاثى كلها تؤكد اعتقاده بأن السوابق، والأواسط، واللواحق، أو كما اصطلح عليها بعض المعاصرين : التصدير والحشو والكسع بقايا كلمات قديمة مستعملة تناسب ما لمح فى الحرف العربى من قيمة تعبيرية فكأن المزيد بحرف – فى أوله أو وسطه أو آخره – إنما نحت من كلمتين اختزلتا على سواء أو اختصرت إحداهما أكثر من الأخرى، أو ظلت إحداهما على حالها على حين رمز للأخرى بحرف منها يغلب أن يكون أوضح حروفها بيانا وتعبيرا » [2] .

وادعى الدكتور الصالح أن ابن جنى عبقرى اللغويين يأخذ بهذا الرأى، ويميل إليه، وهو النحت فيما زاد على ثلاثة أحرف من الكلمات، ويستدل على ذلك بقوله فى (باب فى تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى) : « هذا غور من العربية لا ينتصف منه، ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلا مسهوا عنه، وهو على أضرب منها : اقتراب الأصلين الثلاثيين كضياط وضيطار . . . ومنها : اقتراب الأصلين ثلاثيا أحدهما ورباعيا صاحبه كدمث ودمثر، وسبط وسبطر » [3] .

وقد استنبط من ذلك أننا لو سألنا ابن جنى رأيه فى هذه الراء المزيدة على

---

(١) المصدر السابق ٣ / ٤٠٢ ، ٤٥٨ ، ٥ / ١٩٤

(٢) دراسات فى فقه اللغة ص ٢٨٢

(٣) الخصائص ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦ . الدمث : السهل من الأرض، والدماثة سهولة الخلق والوادى الدمث : السائل، وأرض دمثر : سهلة، والسبط والسبطر : الشعر الذى لا جعودة فيه أى مسترسل، وسبط الرجل : انبسط على وجه الأرض، واسبطر : امتد، والسبطرى : الانبساط فى المشى .

السبط لما كان له أن يعدها حشوا من غير فائدة وهو فى طليعة القائلين بالقيمة التعبيرية للحرف العربى، بل الذى نرجحه أنه يعد هذه الراء الحرف الأبرز الأقوى فى مادة ثلاثية مختزلة، أما الاختلاف حول تقدير هذه المادة المختزلة التى فيها الراء فأمر ليس بذى بال، ولقد رأينا إمام أصحاب النحت ابن فارس يقنع غالبا لبيان وقوع النحت بحرف واحد يعوض المادة كلها، ويقوم مقامها، وابن جنى يرى أن أكثر كلام العرب على مثال هذا وإن كان لم يعن هنا بتقرير ظاهرة النحت عنايته بتقرير ظاهرة التقارب فى اللفظ والمعنى.

وقبل أن نقرر موقفنا مما ادعاه الدكتور الصالح بالنسبة لعالمنا ابن جنى يلزم أن نذكر ما ذهب إليه القدماء بشأن الزائد على ثلاثة أحرف، والناظر فى كتاب «الإنصاف فى مسائل الخلاف» يرى خلافا فى ذلك الزائد على ثلاثة أحرف بين الكوفيين، والبصريين.

فالكوفيون يذهبون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف، ففيه زيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذى قبل آخره، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير، وإن كان على خمسة أحرف نحو سفرجل ففيه زيادة حرفين.

وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل لا زائد فيهما ألبتة.

واستدل الكوفيون بأن وزن الرباعى (فعلل) والخماسى (فعلل) فإحدى اللامين فى الأول زائدة، واللامان فى الثانى زائدتان ففى جعفر ونحوه حرف زائد، وفى سفرجل ونحوه حرفان.

واستدل البصريون بأنه لم يقل أحد بزيادة أى حرف من ذلك وإلا لكان وزن جعفر – على اعتبار أحد الحروف زائداً – فعلر – فعفل – فعّل – بتضعيف العين – جعفل، وأجابوا عن دليل الكوفيين بأنه غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره فقد اختير لفظ الفعل لأنه عبارة عن كل شىء من الألفاظ، ألا تراك تقول لصاحبك: قد ضربت زيدا أو خاصمته أو أكرمته أو ما

أشبه ذلك فتقول: قد فعلت، وكان الثلاثى أولى بذلك من قبل أن أقل الأسماء والأفعال بنات الثلاثة، وفيها بنات الأربعة والخمسة فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثى به إلا بحذف شيء منه، ونحن نجد بنات الثلاثة تبنى على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيغم، وهو من الضغم وهو العض، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سرندى وهو من السرد، ولم يعلم أنه بنى شيء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرنا وجب التمثيل بالفعل، وإذا احتجنا إلى تمثيل رباعى وخماسى زدنا ما يلحقه بلفظ الرباعى والخماسى، فهذا الذى نزيده على الفعل زائد وإن كان الممثل به أصليا لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثل بالممثل به، فدل على صحة ما ذهبنا إليه [1].

وبهذا يتلخص رأى البصريين فى القول بأصالة ما زاد على ثلاثة أحرف، إن لم يكن الزائد من حروف (سألتمونيها) وبشروطه الخاصة.

ولكن الكوفيين يقولون بزيادة ما فوق الثلاثى، وإن لم يكن من تلك الحروف المذكورة، وكما يقول بعض المحدثين: اعتمد كل من الفريقين فى أدلته على الميزان الصرفى (الفاء والعين واللام) لا على رد الكلمات إلى أصولها - كما كان يرجى منهما - ولذلك كان استدلالهما متداعيا منهارا [2] فلا تدل مقابلتهم للحرف الزائد على ثلاثة بلام أو لامين على أصالة الحرف أو زيادته، ولو وضعوا للميزان (ف ع ل) للثلاثى و (ف ع ل م) للرباعى و (ف ع ل م ن) للخماسى لما كان هناك فرق بين تلك الحروف واللام التى تزاد فلا ينهض أى حرف من ذلك فى دلالته على أصالة أو زيادة، وأما قول البصريين بأنه لو كان أحد أحرف الرباعى فى نحو جعفر زائدا لكان وزنه فعلر إلخ قول منقوض، لأن العلماء حين قالوا يعبر عن الزائد بلفظه إنما قصدوا ما يزاد من حروف الزيادة العشرة (سألتمونيها) لا المزيدة للإلحاق أو الحروف التى تزاد من أصل الوضع، وإلا فإنه يعبر عنها بما عبر عما تقدمه لا بلفظه [3].

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف. المسألة ١١٤ ج ٢ ص ٧٩٣ - ٧٩٥

(٢) الاشتقاق (عبد الله أمين) ص ٤٠٦ (٣) المصدر السابق ص ٤٠٩ - ٤١١

وقد فسر الأستاذ عبد الله أمين أصالة ما زاد على الثلاثة بطريق أجدر بالقبول، ويوفق بين المذهبين السابقين للبصريين والكوفيين فأكثر الكلمات الثلاثية والرباعية والخماسية - إن لم تكن كلها - أصلها ثنائية ثم زيدت من أصل الوضع حرفا أو حرفين أو ثلاثة حتى صارت ثلاثية ورباعية وخماسية، وصارت الزيادات من أصول الكلمات، وقد قال سيبويه: إن المزيد للإلحاق يصبح من بنية الكلمة، ويجرى مجرى ما لا زيادة فيه» (١).

وأعتقد أن ابن جنى كان ممن يرى هذا الرأى، فالزائد على ثلاثة أحرف يلاحظ فيه أن حرفا أو أكثر قد أضيف للمادة الثلاثية على أنه زائد عليها من أصل الوضع، ثم اعتبر الزائد من أصول الكلمة التى لا تفارقها، ويبدو ذلك من فصل كبير عقده بعنوان (باب فى تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية)(٢).

ومن أوضح ما ذكره فى موضوعنا قوله: «فأما تداخل الثلاثى والرباعى لتشابههما فى أكثر الحروف فكثير منه قولهم: سبط وسبطر، فهذان أصلان لا محالة ألا ترى أن أحدا لا يدعى زيادة الراء، ومثله سواء دمث ودمثر وحبج وحبجر (٣).

ومن الأصلين الثلاثى والرباعى المتداخلين قولهم قاع قرق وقرقر وقرقوس(٤) وقولهم: سلس وسلسل، وقلق وقلقل، وذهب أبو إسحاق فى نحو قلقل وصلصل وجرجر وقرقر إلى أنه فعفل، وأن الكلمة لذلك ثلاثية حتى كأن أبا أسحاق لم يسمع فى هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغد وزغدب وسبط وسبطر ودمث ودمثر وقول العجاج:

ركبت - أخشاه - إذا ما أحبجا (٥)

---

(١) المصدر السابق ٤١١ - ٤١٢ (٢) الخصائص ٢/ ٤٤ - ٥٥

(٣) الحبج: المنتفخ السمين والحبجر - أيضا - الغليظ يقال: وتر حبجر.

(٤) أملس ناعم.

(٥) أحبج: ظهر خطره وهو فى مقام الحديث عن المهمه فى صدر البيت (ومهمه هالك من تعرجا).

هذا مع قولهم: وترحبجر [1]، ويمكن على هذا المعنى أن نحمل تعليق ابن جنى على رأى أحمد بن يحيى ثعلب فى قول الشاعر:

يرد قلخا وهديرا زغدبا [2]

فى أن الباء زائدة، وأخذه من: (زغد البعير يزغد زغدا فى هديره) فقد قال: إن قوله الباء زائدة كلام تمجه الآذان، وتضيق عن احتماله المعاذير، وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسبط وسبطر [3].

وهو ينظر إلى تحقق ذلك فى الحرف الواقع فى حشو الكلمة كزرم وازرأم، وخضل واخضأل، وزهر وازهأر وضفد واضفأد وزلم وازلأم فلا تكون همزته إلا أصلا وكذلك لام ازلغب هى أحرى أن تكون أصلا [4] وما ذلك إلا لأنه ينظر إلى أنه أضيفت إلى الثلاثى حروف أخرى لتنويع معناه وصارت بعد ذلك من أصول الكلمة، وهذا مبنى على وجود فرق بين تلك الحروف التى زيدت من أصل الوضع وبين الحروف التى توجد وتحذف وهى حروف (سألتمونيها) والزيادة بالتضعيف ونحوهما.

ولعل فهمنا لهذا ينبنى على أن ابن جنى أثبت فى الاشتقاق الأكبر أن الحرف الزائد ينوع معنى البناء فهناك فرق بين جلف وجلم وجرف وجنف إلخ [5].

ولعل الدكتور الصالح قد استنتج اعتراف ابن جنى بالنحت فيما زاد على الثلاثة من العبارة التى ذكرها موازنة بما ورد عن سيبويه فى الكتاب من عبارة مماثلة مصاحبة لطريقة النحت السماعية حيث يقول: «وقد يجعلون للنسب فى الإضافة اسما بمنزلة جعفر، ويجعلونه من حروف الأول والأخير ولا يخرجونه من حروفها ليعرف كما قالوا سبطر فجعلوا فيه حروف السبط إذ كان المعنى واحدا وسترى بيان ذلك فى بابه إن شاء الله فمن ذلك عبشمى وعبدرى» [6].

---

(١) وترحبجر: قوى ممتلىء.

(٢) القلخ والزغدب: هدير البعير وانظر: الخصائص ١/٥٢

(٣) المصدر السابق ١/٤٩ (٤) المصدر السابق ١/٥٢

(٥) واستدللنا من ذلك على إيمانه بالثنائية اللغوية على ما سبق بيانه ص ٢٩٠

(٦) الكتاب ٢/٨٨ ودراسات فى فقه اللغة ص ٣٠٣

ولكننا نرى أن ذلك كله احتمال وظن لا يمكن القطع فى أمره فإذا كان أسلوب سيبويه محتملا له فإن كلام ابن جنى لا يوجد فيه ذلك، ولو كان ابن جنى – كما يخيل لنا – أراد الإشارة إلى النحت بصورته المعروفة فيما زاد على الثلاثى لكان أولى به أن يصرح بوقوعه فى سبط وسبطر ونحوهما بوضوح أكثر من ذلك، وبخاصة أنه معاصر لابن فارس الذى أوضح تلك النظرية بأجلى بيان، ولا سيما كذلك أننا عرفنا عن ابن جنى ولعه بالبيان الواضح الذى يخرج به أحيانا إلى حد الاستطراد.

ولعل أمر النحت فيما زاد على الثلاثة لم يرق فى نظره فعدل عنه، ويمكن فهم ذلك من أنه صرح بأن الراء فى سبطر لا يمكن عدها زائدة وهاجم ثعلبا حينما قال بزيادة باء (زغدب).

والمحدثون يعدون نحت ما فوق الثلاثى من قبيل التحايل والتعسف والتعارض مع المناهج العامة التى تسير عليها اللغات الإنسانية بصدد الكلمات الدالة على الحدث وتصريفها [1] ويتطرف الأستاذ العلايلى فيعد ذلك مما يظهر « مقدار الوهم والدخل الذى سقط فيه الأقدمون، وأن العربية شبت عن النحت بما فيها من القوانين العملية، فالنحت – أبدا – ظاهرة من طفولية اللغة » [2].

النحت بين السماع والقياس

مال كثير من العلماء إلى أن يكون النحت سماعيا، إذ لم يرد عن العرب من الكلمات المنحوتة إلا القليل، ولذلك منع بعضهم استخدامه فى المصطلحات العلمية لأن (لغتنا ليست من اللغات التى تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب كما هو مدون فى مصنفاتها، والمنحوتات عندنا عشرات أما عندهم فمئات بل ألوف، فساغ لهم النحت أما عندنا فاللغة تأباه وتتبرأ منه).

وذهب بعض الباحثين إلى جواز النحت، واستخدامه فى اللغة ونقل المصطلحات العلمية دون قيد أو شرط.

لكن الرأى الأولى بالقبول هو القول بجوازه حين تدعو الحاجة إليه، فما لم

---

(١) فقه اللغة د. وافى ص ١٨٢ (٢) مقدمة لدرس لغة العرب ص ١٥٣

نجد عن طريق الاشتقاق، والنقل منفذا اتخذنا النحت سبيلا يثرى اللغة فى وضع مصطلحات جديدة، ولا سيما فى عصرنا الذى تفتح بالعلوم والمعارف، وكثرت فيه الصناعات والمخترعات.

ويشترط للنحت أن تكون الحروف متساوقة بعضها مع بعض، وتجرى على أحكام العربية وطرق صياغتها واستعمالاتها المعروفة حتى لا يؤدى النحت إلى الإخلال بالاسم، وتشويهه أو بعده عن الذوق.

وعلى هذا الانسجام بين الحروف نحتت (أنفمى) للصوت الذى يخرج من الأنف والفم معا، و (لبأرز) من (لبنان) و (أرز) وهو شجر معروف هناك.

أما أن يقال فى الطب الذى هو (جسدى نفسى) Physchosomatic على طريق النحت النفسجى أو النفسجسدى فهو ناب عن الذوق، ومفسد للاسم بإضاعة بعض أحرفه، ولذلك حكم بعض المحدثين بفساد هذا النحت، لأنه لم يحقق الغرض المطلوب، مع الإخلال بالأصل، فالنحت يحتاج إلى ذوق سليم خاصة، فكثيرا ما تكون ترجمة الكلمة الأعجمية بكلمتين أصلح وأدل على المعنى من نحت كلمة عربية واحدة يمجها الذوق ويستغلق فيها المعنى.

فالنحت طريقة يلجأ إليها اللغوى عند الحاجة، وبذلك كان قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو قرار صائب.

* * *